



أقوال السلف في صفات الله تعالى المحتملة للتأويل

في القرون الثلاثة الأولى

مقدمة من الطالبة:

انتصار مرعي مسعود الورفلي

إشراف:

أ.د. عبد الكريم الخلف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات

الإسلامية

جامعة بنغازي

كلية الآداب

2018 ديسمبر

Copyright 2018 All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy, recording scanning, or any information, without the permission in writing from the author or the directorate of graduate studies and training university of Benghazi.

حقوق الطبع 2018 محفوظة, لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة إلكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

كلية الآداب



جامعة بنغازي

قسم الدراسات الإسلامية

أقوال السلف في صفات الله تعالى المحتملة للتأويل في القرون الثلاثة الأولى

إعداد

انتصار مرعي مسعود الورفلي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 25.12.2018

تحت إشراف

أ.د. عبد الكريم الخلف

.....: التوقيع

الدكتور: شعبان عوض العبيدي (ممتحنا داخليا)

.....: التوقيع

الدكتور: محمد المرتضي (ممتحنا خارجيا)

.....: التوقيع

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

عميد الكلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ

يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا * ﴾ [سورة الأحزاب الآيتان 70-71]

كلمة شكر

كل الامتتان والشكر لكل من أعانني في هذا البحث, بل لكل من علمني منذ بداية الطلب لعلوم الدين بقسم الدراسات الإسلامية جامعة بنغازي, حتى وصلت إلى هذه المرحلة العلمية, وإني أخص بالشكر بعد الله سبحانه وتعالى

الدكتور مصطفى العربي الذي أتاح لي الفرصة لتتمة رسالتي, والدكتور عبد الكريم الخلف, الذي أشرف على هذا البحث, فأفادني فيه كثيرا, وبذل وقته الثمين في توجيهي, ووشيخي ووالدي الأستاذ مراجع الطلحي, والدكتور شعبان العبيدي, والشكر الموصول لكل الأساتذة الذين تعلمت على أيديهم, وتربيت على منهجهم في طلب العلم.

إن تطاول ليلنا أو تمادى في الظلام

أو تعثر ركبنا وسط أرتال الركام

إن تضاعل حلمنا أو تناثر في الزحام

عندها نعلي الجباه عزمنا أنتم مداه

للعلا نسعى جميعا نحن صناع الحياه

لكم كل الشكر شيوخي في العلم, فقد كنتم المعين والمعين الذي طالما استقيت من فيض علومه, وتبحرت في لجة معارفه, بارك الله في علمكم وأعمالكم, وأمد الله بقاءكم, كما أنني أشكر أهلي, والدي وزوجي وأبنائي وإخواني, فلن أنسى ما صنعوا حتى أتممت هذه الرسالة, أسأل الله أن يتقبل منا ما كان من عمل ومن كل المؤمنين.

انتصار مرعي مسعود الورفلي

فهرس العناوین

ب.....	حقوق الطبع.....
ج.....	صفحة التوقيعات.....
د.....	الآية القرآنية.....
ه.....	كلمة شكر.....
و.....	فهرس العناوین.....
ك.....	الخلاصة باللغة العربية.....
1.....	المقدمة.....
3.....	أسباب اختيار الموضوع.....
3.....	أهمية الدراسة.....
3.....	مشكلات البحث.....
4.....	الدراسات السابقة.....
5.....	منهجية البحث.....
5.....	خطة البحث.....
9.....	الفصل الأول ماهية السلف وفضائلهم.....
10.....	المبحث الأول تعريف السلف.....
10.....	معنى السلف لغة.....

11.....	معنى السلف اصطلاحا.....
14.....	المبحث الثاني فضائل السلف.....
14.....	أولا ما ورد من القرآن الكريم في فضلهم.....
15.....	ثانيا ما ورد من السنة النبوية في فضلهم.....
17.....	ثالثا الإجماع على فضلهم.....
19.....	المبحث الثالث تعريف القرن.....
19.....	معنى القرن لغة.....
20.....	معنى القرن اصطلاحا.....
22.....	المبحث الرابع أفضلية القرون الثلاثة الأولى.....
24.....	الفصل الثاني صفات الله تعالى.....
25.....	المبحث الأول تعريف الصفات.....
25.....	الصفات لغة.....
26.....	الصفات اصطلاحا.....
28.....	المبحث الثاني آراء أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى.....
28.....	التفويض.....
29.....	الإثبات.....
29.....	الرأي الأول في الإثبات.....
32.....	الرأي الثاني في الإثبات.....
38.....	رأي المعاصرين في إثبات الصفات.....

42.....	المبحث الثالث مواطن الاتفاق والاختلاف بين العلماء في الصفات
47.....	الفصل الثالث أحكام التأويل
48.....	المبحث الأول تعريف التأويل
48.....	التأويل لغة
49.....	التأويل اصطلاحاً
60.....	المبحث الثاني الفرق بين التأويل والتفسير شرعاً
62.....	التأويل فرع عن التفسير
64.....	المبحث الثالث مدار الخلاف بين العلماء في العمل بالتأويل
65.....	القول الأول
66.....	القول الثاني
66.....	أوجه استدلالات الفريقين
66.....	استدلالات الفريق الأول
67.....	استدلالات الفريق الثاني
69.....	الجمع بين القولين
70.....	المبحث الرابع دواعي الأخذ بالتأويل
72.....	لابد من التأويل لتحقيق التدبر
75.....	المذهب السلفي الحق في الصفات
80.....	الفصل الرابع أقوال السلف في صفات الله تعالى والاحتجاج على منكري التأويل
81.....	المبحث الأول أقوال السلف في صفات الذات

- 81.....لفظ اليد المضاف إلى الله تعالى.
- 100.....لفظ العين المضاف إلى الله تعالى.
- 105.....لفظ الوجه المضاف إلى الله تعالى.
- 112.....لفظ النفس المضاف إلى الله تعالى.
- 114.....لفظ الساق كما ورد في كتاب الله تعالى.
- 117.....لفظ الجنب المضاف إلى الله تعالى.
- 119.....المبحث الثاني أقوال السلف في صفات الأفعال.
- 119.....أولاً: الفعل استوى.
- 128.....ثانياً: الفعل تجلى.
- 130.....ثالثاً: فعلا المجيء والإتيان.
- 133.....رابعاً: الفعل استحى.
- 135.....خامساً: الفعل غضب وما في معناه.
- 136.....سادساً: الفعل رضي وما في معناه.
- 137.....سابعاً: الفعل عجب وما في حكمه.
- 143.....المبحث الثالث الاحتجاج على منكري التأويل.
- 144.....الاحتجاج الأول.
- 145.....الاحتجاج الثاني.
- 146.....الاحتجاج الثالث.
- 147.....الاحتجاج الرابع.

151.....	الاحتجاج الخامس
153.....	الاحتجاج السادس
156.....	الاحتجاج السابع
157.....	الاحتجاج الثامن
159.....	الاحتجاج التاسع
161.....	الاحتجاج العاشر
164.....	الخاتمة
168.....	فهرس المصادر والمراجع

الملخص باللغة الإنجليزية

أقوال السلف في صفات الله تعالى المحتملة للتأويل في القرون الثلاثة الأولى

إعداد

انتصار مرعي مسعود الورفلي

إشراف

أ.د. عبد الكريم الخلف

الخلاصة

إن أهمية هذا البحث الذي هو بعنوان أقوال السلف في صفات الله تعالى المحتملة للتأويل في القرون الثلاثة الأولى، تكمن في جمع أقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم فيما يخص بتأويل آيات وأحاديث الصفات وما أثر عنهم في ذلك؛ ليكون حجة على منكري التأويل بعمل السلف به، وكذلك توضيح مذهب السلف الحق ألا وهو التفويض المطلق، أو الإمرار أو التسليم، كما عبر عنه العلماء، وهو الراجح من عمل السلف في الصفات كما تبين في الدراسة، وإثبات أن التأويل هو مذهب ثان اتخذته السلف في تنزيه الله تعالى عن ما يستحيل عليه من صفات الذم والنقص والعيب، وما لا يليق به تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

ومن أهمية هذا البحث عرض مذهب المعاصرين الذين خالفوا السلف في مذهب الصفات، فأثبتوا كل ما أضافه الله تعالى إلى نفسه من المسميات دون تفريق بين ما يجوز على الله تعالى وبين ما لا يجوز عليه، وتجاوزوا مذهب الإثبات إلى إثبات الكيفية بقولهم: صفة حقيقية تليق بجلاله، وبين ما يعتري هذا المذهب من انحراف عن مذهب الجمهور، بل وإثبات بعض الصفات التي تدل على الذم

والنقص كالممل والحياء والاستهزاء والسخرية, وكل ذلك لم يثبتته السلف قبلهم ولم يتكلموا فيه ولم يؤثر عنهم شيء في ذلك, ولا يكون هذا إلا من باب الابتداع إذا ما ثبت أن الصحابة ومن اتبعهم لم يفعلوا ذلك.

وفي هذا البحث أيضا عرضنا احتجاجات المنكرين للتأويل ورددنا شبهاتهم بطريقة علمية ولكي ننصف علماء الأمة الذين اتُّهموا بالابتداع والتعطيل للصفات من قِبَل المخالفين لهم في ذلك.

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا للإسلام وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على خير الأنام، المبعوث رحمة للعالمين، وهداية للحائرين، صلاة لا انقطاع لها إلى يوم الدين ثم أما بعد.

لقد كان سلفنا الصالح القدوة في كل ما كُلفنا من أمور ديننا ودنيانا، وعليهم المعول في فهم ما أُشكل علينا وما تنازعنا فيه مما كان من علومهم ومعارفهم، وقد قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي

شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء58]،

فما نرده إلى الله، ففي كتاب الله، وما نرده إلى الرسول، ففي سنته التي حفظها عنه صحابته، فأدوها لنا

كما هي ببيضاء نقية، غير محرفين ولا مبدلين، فورثوا علم النبوة إلى ما شاء الله من التابعين لهم

بإحسان، فعلى الإسلام شأنهم، فكنا بهم خير أمة أخرجت للناس، ولازلنا خير أمة رغم الفتن والبلايا

والمحن، وكله في ذات الله يهون، فقد جبلت الدنيا على كدر، ولكن الذي ليس بهين، أن يجعل المسلمون

بأسهم بينهم، ويصرفون عداوتهم لأنفسهم، ويتكبرون للمعروف بينهم، وهم خير الأمم وأكثر أهل الجنة،

وأتباع محمد صلى الله عليه وسلم، إن الأمر لشديد إن أصبحنا لا يهمننا سوى اتهام علماء المسلمين

وإخراجهم من وصف السنة ثم من أهل الجماعة، ثم الحكم عليهم بالضلال، ثم باستحقاق النار، بسبب

التفرقة والمسميات المذهبية، التي أساسها الخلافات الفرعية، والأشد أن يدعي البعض أن منهج السلف

الصحيح ومذهبهم السليم، لم يصل إلا إليهم ولا يعمل به سواهم، ولا يذكرون إلا من كان على مذهبهم،

والله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَرْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم32]، ومن خالفهم يدعون لهجره بحجة

البدعة والإحداث ومخالفة السلف، حتى أنهم احتجوا بالواهييات في إخراج الناس من وصف السنة

والجماعة، بل وفي بعض الأحيان من دين الإسلام الذي ضمت دائرته كل من قال: لا إله إلا الله،

محمد رسول الله، وإن فعل ما فعل من كبار الذنوب والمحرمات، وإن الأمر على ما هو عليه من الشدة، مدعاة للتفرق وتشتت الأمر والفشل، وقد قال الباري عز وجل: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَشَلُّوا وَتَذْهَبَ رِجَالُكُمْ﴾ [الأنفال47]، وما كان المسلمون ليختلفوا على أصول العقيدة في الدين، ولم يثبت عن أهل السنة والجماعة اختلافهم في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، فكل ما كان من الاعتقاد المبني على الدليل القاطع، من النصوص القرآنية والنبوية، لم يختلفوا فيه، ولم يتنازعو في أمره؛ ولكن الذي ثبت اختلافهم فيه ما كان من الفروع، وما ثبت بالظن أو دل عليه دلالة ظنية، وعلى هذا توسع العلماء في الاختلاف في الفروع دون الأصول، ولكل حجته في إثبات مذهبه.

ولقد تبادت طائفة من أهل العلم بأن جعلت الاختلاف في باب الصفات من أصول العقيدة، وعدت المخالف بالتأويل في الصفات مبتدعا ضالا عن مذهب السلف، وفي بداية طلبي لعلوم الدين عجبت لنصوص احتملت المتشابه، تدل على المجاز الذي كان ظاهرا في سياقها، وما كان عجبي فيها؛ وإنما في إنكار بعض أهل العلم المجاز الظاهر فيها، وزعمهم أن المجاز لا يكون في كتاب الله، ولقد ثبتت نصوص عن السلف بعملهم بالتأويل، في بعض نصوص المتشابه التي تدل دلالة ظنية على الصفات، والتي لا يمكن لأحد أن يتحاشاها أو يغض الطرف عنها كما يفعل البعض من أهل العلم والمعرفة، مما دعاني أن أتتبع أقوال السلف في نصوص المتشابه من الكتاب وبعض نصوص السنة، لعلي بذلك أجد المذهب الذي يفصل المسألة برمتها، ويجمع المتخالفين على عمل السلف، وأرجو أن أوفق في هذا القصد، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أسباب اختيار موضوع البحث:

لقد ظننت في أول الأمر أن مسألة الصفات لا يجوز فيها إلا الإثبات، وبما أنني كنت على مذهب المعاصرين في إثبات الصفات، فلم أتعلم سوى أن التأويل بدعة وتعطيل لصفات الله تعالى، وفي ذات الوقت، وجدت كثيرا من أهل العلم من اللغويين والمفسرين والمحدثين، يؤولون بعض الصفات من نصوص الكتاب والسنة النبوية، مما دعاني للبحث في هذا الموضوع بأسلوب علمي، لعلي أجد المخرج من هذا الخلاف، فقد قامت الحرب على أهل السنة والجماعة من المؤولين، ومن العدل أن نبين الحق في مسألة الصفات، من خلال البحث عن عمل السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم رضي الله عنهم، في هذا الباب.

أهمية الدراسة:

- 1- البحث عن عمل السلف في الصفات الإلهية، ومعرفة مذهبهم في المتشابه من النصوص.
- 2- الكشف عن حقيقة التأويل وبيان مذاهب أهل العلم المتقدمين والمتأخرين في العمل به.
- 3- جمع أقوال السلف في تأويل بعض نصوص الكتاب والأحاديث النبوية، التي احتملت المتشابه من الصفات.
- 4- بيان مذهب المعاصرين في الصفات، ومقارنته بمذهب السلف.

مشكلات البحث:

إن المشكلات التي اعتنيت بمعالجتها يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- الفصل في الخلاف القديم الذي لا يزال قائما بين علماء أهل السنة والجماعة، وترجيح المذهب الصحيح في ما يتعلق بالعمل في الصفات الإلهية، بالاعتماد على عمل السلف في الصفات، فإن

الفصل في هذا الخلاف ليس بالأمر السهل، إذا ما اعتبر المخالف للتأويل والمنكر له، أن خصمه مبتدع ضال معطل للصفات، كما أن الإجحاف في الحكم على المتأول بالابتداع، يراه البعض من الإنصاف والعمل بسنة السلف، والتي حصروها في الإثبات.

2 - إقناع المتعنت المنكر للتأويل ويعمل السلف به، رغم توافر أدلة الإقناع من أقوال السلف في تأويل نصوص احتملت الصفات، إلا أن الخصوم لا يعتقدون بها في غالب الأحيان، ليس لضعفها ولا لنكارتها، وإنما تعصبا وانحيازا لمذهبهم، مما يجعل النقاش غير متكافئ من ناحية العلم بالدليل، والالتزام به، والإنصاف والتجرد للحق.

الدراسات السابقة:

بالنظر في كتب العقيدة نجد أن أهل العلم قد صنّفوا - قديما وحديثا - عشرات المؤلفات في أبواب الصفات، والتي اعتمدت على بعضها في إنجاز هذا البحث، ولكن لم يسبق أن صنّف أحد الباحثين في جمع أقوال السلف في تأويل الصفات المحتملة للمجاز في القرون الثلاثة الأولى، وأكثر الدراسات الحديثة ما كان في إثبات الصفات وذم التأويل وأهله، والقائمة تطول بذكر هذه البحوث، وسأكتفي بذكر هذه الدراسة، فهي مشابهة لموضوع البحث من وجه، ومختلفة عنه من وجه آخر، وعنوانها: أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، تأليف: مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى 1033هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشرتها: مؤسسة الرسالة ببيروت، يقول صاحب الكتاب في مقدمته: "وقد أحببت أن أذكر بعض كلام الأئمة الخاضعين في معاني الأسماء والصفات الواردة في الأحاديث والآيات، وإن كان الأولى ترك ذلك خوف الوقوع في الزلل الذميمة؛ لكن لا بأس بذلك مع قصد الإرشاد والتعليم، هذا ولم أقف في هذا الفن على مُصنّف، ولم أظفر فيه بمؤلف، وإنما جمعته من كلام الأئمة مفرقا، وضممته هنا مُلقفا، يحتاج إليه الطالب وهو

مَن أجل المطالب, وسميته: أقاويل النَّقَاتِ فِي تَأْوِيلِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ⁽¹⁾. " ويبدو واضحاً التشابه في معاني ألفاظ العنوان بين دراستي ودراسته, ولكن المحتوى يختلف في الطرح والأسلوب, والغاية من دراسته هي ذم التأويل وأهله, وأما الغاية من دراستي فهي توضيح أن السلف عملوا بالتأويل.

منهجية البحث:

حاولت بكل جهدي أن أتبع أقوال السلف في النصوص المحتملة للصفات, في دراسة تجمع المحفوظ عنهم, والذي يبين منهجهم في المتشابه من الألفاظ في الآيات القرآنية, فيما دُوِّن خلال القرون الثلاثة الأولى بشكل خاص, وما نقله المتأخرون عنهم في مصنفاتهم المتنوعة, في منهج استقرائي وتحليلي يبين الراجح من المرجوح, في الكلام على تأويل النصوص المحتملة للصفات الإلهية.

خطة البحث:

قسم البحث إلى أربعة فصول, ولقد كان البدء في الفصل الأول بالسلف, ولقد تعمدت الإيجاز في مقالي؛ وذلك لأن أمرهم معلوم, والاختلاف عليهم معدوم بين أهل السنة والجماعة, وكذلك خشية التكرار والسامة, ومجانبة للحشو غير المرغوب, وقد جمعت معه معنى القرون الأولى, وبعض فضائل هذه القرون بإيجاز, وأخذت من كل ما يلزم لأبدأ في البحث بما هو شرف في الكلام عن أشرف الأنام بعد النبي صلى الله عليه وسلم, فكان الفصل الأول: ماهية السلف, وفيه أربعة مباحث:

(1) (ص 47)

المبحث الأول: تعريف السلف.

المبحث الثاني: فضائل السلف.

المبحث الثالث: تعريف القرون الثلاثة الأولى.

المبحث الرابع: أفضلية القرون الثلاثة الأولى.

ثم جعلت الفصل الذي يليه في الكلام عن صفات رب العالمين تعريفاً وتفصيلاً مجملًا، مع بيان مسالك العلماء في الصفات، وآراء أهل العلم في إثبات الصفات، ومبدأ اختلافهم، ومواضع الاتفاق بينهم، ثم في كل ذلك أبين نتائج مهمة في ثمره الخلاف الواقع بينهم، وقد أستدل بقول عالم بفصه ونصه في موضع ما وفي قوله إطالة، فلأن الموضوع يحتاج ذلك، فكان الفصل الثاني: صفات الله تعالى، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الصفات.

المبحث الثاني: آراء أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى.

المبحث الثالث: مواطن الاتفاق والاختلاف بين العلماء في الصفات.

ثم الذي يليه من الفصول جعلته عن التأويل، في التعريف به، واختلاف العلماء في معناه الشرعي، ثم اختلافهم في العمل به ومدار ذلك الاختلاف، وبيان أدلة المختلفين، والدواعي التي جعلت السلف يعملون به في الصفات التي تستحيل على الله تعالى، وبيان المذهب السلفي في باب الصفات، والذي أخرته إلى ما بعد التعريف بالتأويل ليتبين للقارئ مبدأ السلف فيه، فكان الفصل الثالث: أحكام التأويل، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التأويل.

المبحث الثاني: الفرق بين التأويل والتفسير شرعاً.

المبحث الثالث: مدار الاختلاف بين العلماء في العمل بالتأويل.

المبحث الرابع: دواعي الأخذ بالتأويل.

ولقد كان ترتيب هذه الفصول بهذه الكيفية، باعتبار عنوان البحث وتفسيراً لمصطلحاته، ومن ثم آخر الفصول وفيه لب البحث وخلاصة الرسالة، ففيه جمع أقوال السلف في تأويل صفات الله تعالى، مما أثر عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى المائة الثالثة، على نطاق ما ورد في كتاب الله من آيات احتملت الصفات، وما كان يعاضدها من الأحاديث، ذكرت الخبر وما قال فيه السلف، ثم في دراسة هذه التأويلات قد استعنت بأقوال المتأخرين، إما لشرح وتبيين، أو لتأكيد معنى معين، ولا غنى عن علمائنا في كل العصور، وعلى مر الدهور، وقد أنقل قولاً مطولاً لبعض العلماء وذلك لنفاسته وأهميته، مع انتقاء ما يرضاه أهل الحديث من الأسانيد المتصلة، فهي الحجة التي يقوم عليها البحث، مع اجتناب ما كان من الضعيف المتروك، وأما ما كان من الآثار منقطعاً عن سنده، دُكر استثناساً، أو لأنه ليس في الباب غيره، مع بيان درجة الأسانيد المذكورة في غير الكتب الستة وترجمة روايتها، وبيان حالهم عند أهل الجرح والتعديل، وإذا قلت جمهور السلف دون تقييد، فأعني بهم المتقدمين منهم والمتأخرين، فإذا قصدت الأولين أو المتأخرين قيدت ذلك، ولقد دُكر في الفصل الرابع بعض حجج على منكري التأويل تدحض إنكار المنكرين له، فكان الفصل الرابع: أقوال السلف في الصفات والاحتجاج على منكري التأويل، وفيه

ثلاثة مباحث:

الأول: أقوال السلف في صفات الذات.

الثاني: أقوال السلف في صفات الأفعال.

الثالث: الاحتجاج على منكري التأويل.

ثم الخاتمة وفيها أبرز ما توصل إليه البحث، وثمار نتائجه، نسأل الله تعالى أن يستعملنا في إحقاق الحق، وفي قول الحق والعمل به، وأن يجمع أمر المسلمين على ما هو حق، وما فيه صلاح أمتهم، ونصرة دينهم، هو ولي ذلك والقادر عليه.

الباحثة: انتصار مرعي الورفلي

الفصل الأول ماهية السلف وفضائلهم

المبحث الأول: تعريف السلف

المبحث الثاني: فضائل السلف

المبحث الثالث: تعريف القرون الثلاثة الأولى

المبحث الرابع: أفضلية القرون الثلاثة الأولى

المبحث الأول

تعريف السلف

ما المراد بالسلف؟ هذا سؤال يرد في أي ذهن، ولن يأتي الجواب تاماً إلا إذا نظرنا في تراثنا الإسلامي، الذي لم يدع جواباً لسؤال، وكما هي عادة الباحثين فالبدائية بالمعنى اللغوي فيتلوه المعنى الاصطلاحي:

السلف لغة:

ورد في كتاب العين: "السلف: كل شيء قدمته فهو سلف، والفعل سَلَفَ يُسَلِفُ سُلُوفًا، والقوم إذا أرادوا أن ينفروا فمن تقدم من نفيهم فسبق فهو سلف لهم⁽¹⁾". وفي تهذيب اللغة: "والسلف أيضا من تقدمك من آبائك وذوي قرابتك الذين هم فوقك في السن والفضل، واحدهم سالف، ومنه قول طفيل الغنوي يرثي قومه:

مضوا سلفا قصد السبيل عليهم وصرف المنايا بالرجال تقلبُ

أراد أنهم تقدمونا، وقصد سبيلنا عليهم، أي: نموت كما ماتوا، فنكون سلفا لمن بعدنا كما كانوا سلفا لنا⁽²⁾". فمن المعنى اللغوي المذكور سالفًا للفظ السلف يتضح لنا جليا أن السلف: هم القوم الذين سبقونا من آبائنا على الوجه العام، وهذا يشمل من لدن أبينا آدم عليه السلام، والذي يخصص المراد بالسلف

(1) كتاب العين للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، باب السين واللام والفاء، (7/ 258).

(2) تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهرى الهروي أبواب السين واللام، مادة(س، ل، ف)، (12/299)، والبيت كما قال الأزهرى هو للطفيل الغنوي، واستشهد به ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري في المعاني الكبير في أبيات المعاني له، ونسبه للطفيل (1213/3).

في موضوع البحث هو المعنى الاصطلاحي الذي استنبطه العلماء من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

معنى السلف اصطلاحاً:

المقصود بالسلف في منظور الشرع هم: الصحابة⁽¹⁾ ومن بعدهم، إلى القرون الثلاثة الأولى، فهؤلاء هم أصولنا في الدين الإسلامي، وقد دل حديث النبي صلى الله عليه وسلم عليهم عندما قال: "خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"⁽²⁾. فالسلف عندهم النبي صلى الله عليه وسلم، وهم الصحابة وتابعوهم وتابعو تابعيهم، وهؤلاء هم خيرة القرون الثلاثة الأولى، والافتداء بهم لفضلهم هو الواجب الذي يثاب عليه، وكما في الحديث: "فعلينا بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة"⁽³⁾.

فالأمر باتباع السلف من اتباع السنة، ففي شرح رسالة بن أبي زيد القيرواني: "وفي" المحافظة على "اتباع السلف النجاة" من كل سوء، والفوز بكل كمال "وهم" أي السلف "القدوة" أي المقتدى بهم "في تأويل ما أولوه، واستخراج ما استنبطوه" والمراد بالسلف القرون الثلاثة وإنما كانوا قدوة فيما ذكر؛ لأنهم

(1) جاء في الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، عن ابن عمر قال: "كُلُّ مَنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ أَدْرَكَ الْحُلْمَ فَأَسْلَمَ وَعَقِلَ أَمَرَ الدِّينَ وَرَضِيَهُ، فَهُوَ عِنْدَنَا مِمَّنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ". وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ: "وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ رَأَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ". (ص50، 51)، ومن أهل العلم من قيد الصحبة بالغزو معه صلى الله عليه وسلم، والإقامة معه سنة أو سنتين. انظر الكفاية (ص50).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه عن عمران بن حصين، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد [2651].

(3) رواه أبو داود في سننه عن العرياض بن سارية، كتاب السنة، باب لزوم السنة [4607].

جمعوا ثلاثة أشياء: العلم الكامل، والورع الحاصل، والنظر السديد⁽¹⁾. " ومن هنا نلاحظ أن التعريف الاصطلاحي يحصر المعنى اللغوي في دائرة زمن النبوة إلى القرن الثالث، وهذه القرون هي خيرة القرون على الإطلاق، وسيأتي الكلام عليها في مبحث مستقل.

ولفظ السلف قد يأتي مضافاً على تركيب مذهب السلف والمراد: "ما كان عليه السلف من الصحابة رضوان الله عليهم، وأعيان التابعين لهم بإحسان وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة، وعرف عظم شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامه من خلف عن سلف⁽²⁾". وقد رتب ابن القيم⁽³⁾ رحمه الله تعالى السلف على الأفضلية من بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "وفي مقدمتهم النبي الأعظم صلى الله عليه وسلم ثم المكثرون من الصحابة، ثم المتوسطون في الفتيا منهم، ثم المقلون⁽⁴⁾". والأمر نفسه في ترتيب التابعين على الأفضلية بالقياس على ترتيب الصحابة، المكثرون منهم ثم المتوسطون في الفتيا منهم، ثم المقلون، وهكذا. وكل العلماء والأخبار يقرون هذا المعنى المراد من السلف، وفي فضلهم جادت قرائح الكتاب والأدباء والمؤرخين والعلماء على مدى التاريخ الإسلامي، فهم: "العلماء العدول الوارثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقائق والمعارف والعقائد، ويمكن أن يقال هم السادة الأخبار، إلى نهاية المائة الثالثة من الهجرة النبوية الشريفة المباركة، وانتهى إليه تقريبا دور تدوين الحديث الشريف، والكلام على رجاله، وأعني بأولئك السادة الأخبار كبار أئمة الفقهاء والمحدثين

(4) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غانم بن سالم بن مهنا النفراوي الأزهري المالكي (356/2).

(1) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (20/1).

(2) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرعيّ الدمشقيّ، أحد كبار العلماء، مولده ووفاته في دمشق (691 - 751هـ)، وكان تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية وناصر أقواله، له كثير من المؤلفات المشهورة بين الناس في السيرة والفقہ والتفسير وتهذيب النفس والعقيدة. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي (56/6)، وكذلك معجم أصحاب شيخ الإسلام ابن تيمية لوليد بن حسني الأموي (ص 136).

(3) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (10/1).

والأصوليين والمفسرين، وأمثالهم من علماء الإسلام، وتلامذتهم وأتباعهم في عصرهم وبعدهم، وعليه الكثير من العلماء وأتباعهم إلى يومنا هذا، وإلى ما شاء الله تعالى⁽¹⁾. " فسلمنا الصالح القدوة الحسنة لكل مسلم، وكل مسلم ينتمي إليهم من ناحية الدين، فما المسلمون اليوم إلا امتداد للسلف منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وما ينتهجه المسلم من أمور دينه فماضٍ على طريقة السلف الكرام، ما كانت على السنة الصحيحة، فالكل من ينبوع السلف يغترف على قدر عمله واستطاعته ونيته، والانتساب إليهم ثابت معروف عند الجميع، ولا يُحتكر على فئة معينة من المسلمين؛ بل نحن جميعاً ننتسب للسلف ما كنا على دينهم وسنتهم، ولا يحق لأحد أن يبطل انتساب أحدنا للسلف لمعايير وضعت من أفراد ادعوا أنهم هم السلف دون من سواهم، فالسلف من قد علمنا، ومن جاء بعدهم هم الخلف في الترتيب التاريخي، والواجب على كلِّ الاتباع ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، مع مجانبة البدع، وترك الأهواء والافتداء بهم قولاً وعملاً.

(4) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي والمذكور أعلاه من كلام المحقق وهبي سليمان غاوجي الألباني (ص40).

والوسط العدل والخيار من الناس, فإذا كانت الأمة كذلك, فلأجل سلف هذه الأمة الذين أشار إليهم الله تعالى في كتابه بعدالتهم على الناس كافة, وعلى هذا المعنى سار المفسرون⁽¹⁾.

ثانيا ما ورد من السنة النبوية في فضلهم:

أ- عن أبي سعيد الخدري قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "يأتي على الناس زمان, فيغزوا فئام من الناس فيقولون: فيكم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم, فيفتح لهم, ثم يأتي على الناس زمان, فيغزوا فئام من الناس, فيقال: هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم, فيفتح لهم, ثم يأتي على الناس زمان, فيغزوا فئام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم, فيفتح لهم⁽²⁾". ففي هذا الحديث أشار النبي صلى الله عليه وسلم لفضل الصحابة والذي تمثل في فتح الله لهم, وكما أشار إلى التابعين وتابعيهم الذين اقتدوا بهم فنالهم الفتح بحسن اتباعهم.

ب- وعن عمران بن حصين قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خيركم قرني ثم الذين يلونهم, ثم الذين يلونهم⁽³⁾".

ج- وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبهم, وجعله محرما, بل إنه من النفاق والكفر والعياذ بالله, فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تسبوا أصحابي, لا تسبوا أصحابي, فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً, ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه⁽⁴⁾".

(2) انظر تفسير مجاهد, لمجاهد بن جبر المكي(ص215), وكذلك تفسير ابن أبي حاتم لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي (1/249), وجامع البيان في تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري (3/141).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه, كتاب المناقب, باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [3649]

(2) سبق تخريجه.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه, كتاب فضائل الصحابة, باب تحريم سب الصحابة [2540].

د- وعن عبد الرحمن بن مغفل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه"⁽¹⁾.

ه- وعن البراء بن عازب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال في الأنصار: "لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، من أحبهم فأحبه الله، ومن أبغضهم فأبغضه الله"⁽²⁾.

و- إن الصحابة على اختلاف درجاتهم وعلمهم، وفضلهم وجهادهم وبذلهم للدين، مستنون في حرمة سبهم وبغضهم، وموجبة حبهم والافتداء بهم، والافتداء بالأولى، وهم الخلفاء الراشدون المهديون، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبداً حبشياً، وسترون من بعدي اختلافاً شديداً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة"⁽³⁾. وقال أيضاً: "إني لا أدري ما قدر بقائي فيكم، فاقتدوا بالذين من بعدي وأشار إلى أبي بكر وعمر"⁽⁴⁾.

ولو ورد في فضلهم حديث واحد لكفى، فما ظنك بالذي استوعبته كتب العلماء على مدار الأزمان، وقد قيل: "إن الأفضلية لأهل بدر، ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم،

(4) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب المناقب، باب فيمن سب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [3862].

(5) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب المناقب، باب فضل الأنصار وقريش [3900].

(1) رواه ابن ماجة في سننه، كتاب الإيمان وفصائل الصحابة والعلم، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين عن العرياض بن سارية [42].

(2) رواه ابن ماجة في سننه، كتاب الإيمان وفصائل الصحابة والعلم، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن حذيفة بن اليمان [97].

القرن الذي بعث فيهم, كل من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه, وله من الصحبة على قدر ما صحبه, وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه⁽¹⁾."

ثالثاً الإجماع على فضلهم:

ولقد أجمع العلماء على تعديل الصحابة لقيام الدليل القطعي على عصمتهم, كما علم بالضرورة استحالة اجتماعهم على الضلالة, وهم من قال الله عز وجل فيهم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران 110], وجعل العلماء تفسيرهم في حكم المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽²⁾, قال ابن القيم: "لأنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً, قلنا: هذا القول, قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وله وجه آخر⁽³⁾."

ولنختم المبحث بقول المقرئ⁽⁴⁾ طيب الله ثراه في كتابه النافع إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع: "اعلم أن الصحابة رضي الله تبارك وتعالى عنهم هم الحواريون الذين وعوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم, وأدوها ناصحين محتسبين, حتى كمل بما نقلوه الدين, وثبت لهم حجة الله على المسلمين, وهم خير القرون, وخير أمة أخرجت للناس, ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله وثناء رسوله, ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرته... لكننا إنما نفهم مقامهم على قدرنا وذلك أن أكثر ما نبحت عنه من العلوم وندأب فيه, فإنه حاصل عند الصحابة بأصل الخلق, لا يحتاجون فيه

(3) انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص51).

(4) قال الحاكم أبو عبد الله محمد النيسابوري في مستدركه على الصحيحين (283/2): "يعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل, عند الشيخين حديث مسند."

(5) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (117/4).

(1) أحمد بن علي بن عبد القادر, أبو العباس الحسيني العبيدي, تقي الدين المقرئ, مؤرخ الديار المصرية, ولد ونشأ ومات في القاهرة سنة (845 هـ) من تأليفه كتاب, المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار, والسلوك في معرفة دول الملوك, وتاريخ الأقباط, والبيان والإعراب عما في أرض مصر من الأعراب, وغير ذلك. انظر ترجمته في حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي (557/1), والأعلام للزركلي (177/1).

إلى تكلف طلب ولا مشقة درس، كاللغة والنحو والصرف وعلم المعاني والبيان وأصول الفقه وأصول الدين، وكذلك ما فطروا عليه من العقول الرصينة ما منَّ الله تعالى به عليهم (1).

فمن تبعهم بإحسان قد انتهج منهجهم في السنة، وقد اكتفينا بالتنبيه على فضل الصحابة؛ لأنهم أصولنا في الدين، ومن تبعهم نال شرف القدوة وفضل الاتباع بحسن اتباعه، وقد جعلت أقوال السلف وهم خير القرون الثلاثة مناط بحثي في تأويل الآيات المحتملة للصفات، ومذهبهم في الصفات حجة لمن احتج، ونهج لمن انتهج، فهم أهل اللغة والبيان، وأعرف بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيرهم، وأولاهم الصحابة رضوان الله عنهم، وهم أعلم بمعاني نصوص الكتاب، وما حوته السنة المطهرة التي تناقلتها تلك القرون المباركة، وأسأل الله تعالى بمنه وكرمه أن يجعلنا من الذين اهتدوا بهداهم، واقتدوا بسنتهم، وأن يرينا الحق حقا، ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلا، ويرزقنا اجتنابه.

المبحث الثالث

تعريف القرن

يتصل هذا المبحث بالذي قبله، ففيه ذكر الحقبة التي عاش فيها النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ومن اتبعهم بإحسان رضي الله عنهم، وما سيأتي بيان لمعنى القرن في اللغة والاصطلاح، والبداية بالمعنى اللغوي.

معنى القرن لغة:

القرن من معانيه: "الأمة، وقرنٌ بـبَعْدِ قَرْنٍ، ويقال: عمر كل قَرْنٍ ستون سنة⁽¹⁾". والشاهد من كل هذه المعاني هو: هل المراد بالقرن الفترة الزمنية المعينة؟ أم الأمة التي عاشت تلك الفترة؟ كلا المعنيين يحتمل ذلك، كما في تهذيب اللغة: "والقَرْن من النَّاسِ، قَالَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿الَّذِينَ يَرَوُا كَمَ أَهْلَكُكُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ [الأنعام: 6]⁽²⁾". وهناك من جعل المعنى على السنين، وعلى معنى أهل كل مدة كان فيها نبي، أو طبقة من أهل العلم⁽³⁾.

(1) العين للفراهيدي الخليل بن أحمد، باب القاف والراء والنون، مادة (ق، ر، ن) (140/5-141).

(2) تهذيب اللغة للأزهري (84/9).

(3) انظر المصدر السابق، الموضع نفسه.

معنى القرن اصطلاحاً:

أما في الاصطلاح: فنجد أن المراد بالقرن هنا ما عينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "خيركم قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"⁽¹⁾. حيث أراد بالقرن أهل كل مدة زمنية، فالقرن الأول: صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، والثاني: هم التابعون رضي الله عنهم، والثالث: من يلي التابعين رضوان الله عنهم أجمعين.

ولابن حجر⁽²⁾ في فتح الباري: "والمُرَادُ بِقَرْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحَابَةُ، وَقَدْ سَبَقَ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلُهُ: وَبُعِثْتُ فِي خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ، وَفِي رِوَايَةٍ بُرَيْدَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْقَرْنَ الَّذِينَ بُعِثْتُ فِيهِمْ، وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الَّذِي بَيْنَ الْبُعْثَةِ وَآخِرِ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِائَةٌ سَنَةً، وَعِشْرُونَ سَنَةً، أَوْ دُونَهَا أَوْ فَوْقَهَا بِقَلِيلٍ"⁽³⁾.

وهنا عين الحافظ المدة الزمنية على التقريب في القرن الأول بمائة ونيف من السنين، كما عين القرنين الثاني والثالث، باعتبار آخر من مات من الصحابة، وآخر من مات من التابعين، حيث قال رحمه الله: "وَأَمَّا قَرْنُ التَّابِعِينَ، فَإِنْ اُعْتَبِرَ مِنْ سَنَةِ مِائَةٍ كَانَ نَحْوَ سَبْعِينَ أَوْ ثَمَانِينَ، وَأَمَّا الَّذِينَ بَعْدَهُمْ فَإِنْ اُعْتَبِرَ مِنْهَا كَانَ نَحْوًا مِنْ خَمْسِينَ، فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ مَدَّةَ الْقَرْنِ تَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ أَعْمَارِ أَهْلِ كُلِّ زَمَانٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَاتَّفَقُوا أَنَّ آخِرَ مَنْ كَانَ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، مِمَّنْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ مَنْ عَاشَ إِلَى حُدُودِ الْعُشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَفِي هَذَا الْوَقْتِ ظَهَرَتِ الْبِدْعُ ظُهُورًا فَاشِيًّا وَأُطْلِقَتِ الْمُعْتَزِلَةُ أَلْسِنَتَهَا، وَرَفَعَتِ الْفَلَسِيفَةُ

(4) سبق تخريجه.

(5) أحمد بن علي بن محمد الكتاني العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين المعروف بابن حجر، أصله من عسقلان بفلسطين ومولده ووفاته بالقاهرة (852هـ)، من كبار أهل العلم في الحديث وأصوله والتاريخ وتراجم الرجال، ارتحل لطلب الحديث، وصنف الكثير، وعلت شهرته بين الناس. انظر ترجمته في ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لمحمد بن أحمد بن علي الفاسي (352/1)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (363/1)، والأعلام للزركلي (178/1).

(1) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (6/7).

رُؤُوسَهَا، وَامْتَحِنَ أَهْلُ الْعِلْمِ لِيَقُولُوا بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَتَعَيَّرَتِ الْأَحْوَالُ تُعَيَّرًا شَدِيدًا وَلَمْ يَزَلِ الْأَمْرُ فِي
نَقْصٍ إِلَى الْآنِ(1).

(2) المصدر السابق، الموضع نفسه.

المبحث الرابع

أفضلية القرون الثلاثة الأولى

قد تشرفنا في المبحث الثاني بالحديث عن فضائل الصحابة، وهم خير القرون على الإطلاق مما أغنى عن إعادته هاهنا، وسنبين باختصار وعلى الوجه العام فضائل القرون الثلاثة الأولى، على ما قاله بعض أهل العلم، فلها فضل مخصوص لم يعط لغيرهم، كيف وهم من فتح الله لهم؟ فكان منهم من تشرف بصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، ثم أتى من تشرف بمتابعة صحابته، ثم من يليهم، حتى إذا انتهت هذه القرون المباركة لم يكن في الفضل لمن بعدها شرف إلا من رحم الله تعالى، قال ابن حجر: "وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَنْ قَاتَلَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ َ أَوْ فِي زَمَانِهِ بِأَمْرِهِ أَوْ أَنْفَقَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ بِسَبَبِهِ، لَا يَعْدِلُهُ فِي الْفَضْلِ أَحَدٌ بَعْدَهُ كَأَنَّ مَنْ كَانَ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَقَعْ لَهُ ذَلِكَ فَهُوَ مَحَلُّ الْبَحْثِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد10](1)".

وقال ابن بطلال⁽²⁾ رحمه الله: "يفتح للصحابة لفضلهم، ثم للتابعين لفضلهم، ثم لتابعيهم لفضلهم، وأوجب الفضل لثلاثة القرون، ولم يذكر الرابع، ولم يذكر فضلا، فالنصر فيهم أقل⁽³⁾".

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (6/7).

(2) شارح صحيح البخاري أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال البكري القرطبي ثم البلبسي، كان من أهل العلم والمعرفة، عني بالحديث العناية التامة وأخذ الرواية عن كثير من المحدثين توفي (449هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي (47/18)، والأعلام للزركلي (285/4).

(3) شرح البخاري لابن بطلال (91/5).

ولقد استحق القرن الأول كل الفضل والشرف؛ لأنهم أول من آمنوا، وأول من نصرُوا، وأول من ابتلوا فصبروا على إيمانهم، ولندع ابن عبد البر⁽¹⁾ يبين لنا بوصفه خيرة هذه القرون عندما شرح معنى الحديث فقال: "قوله: خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي أَنَّهُ لَفَظٌ خَرَجَ عَلَى الْعُمُومِ، وَمَعْنَاهُ الْخُصُوصُ، وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران 110] أَنَّهُمْ أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي الصَّالِحِينَ مِنْهُمْ، وَأَهْلُ الْفَضْلِ، هُمْ شُهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالُوا وَإِنَّمَا صَارَ أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَيْرَ الْقُرُونِ؛ لِأَنَّهُمْ آمَنُوا حِينَ كَفَرَ النَّاسُ، وَصَدَّقُوهُ حِينَ كَذَّبَهُ النَّاسُ، وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَأَوْوَهُ وَوَأَسَوْهُ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، وَقَاتَلُوا غَيْرَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ؛ حَتَّى أَدْخَلُوهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، وَقَدْ قِيلَ فِي تَوْجِيهِ أَحَادِيثِ الْبَابِ مَعَ قَوْلِهِ خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي إِنَّ قَرْنَهُ إِنَّمَا فَضَّلَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا غُرَبَاءَ فِي إِيْمَانِهِمْ لِكثْرَةِ الْكُفَّارِ، وَصَبْرِهِمْ عَلَى آذَانِهِمْ وَتَمَسُّكِهِمْ بِدِينِهِمْ، وَإِنَّ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِذَا أَقَامُوا الدِّينَ وَتَمَسَّكُوا بِهِ وَصَبَرُوا عَلَى طَاعَةِ رَبِّهِمْ، فِي حِينِ ظُهُورِ الشَّرِّ وَالْفُسُوقِ، وَالْهَزَجِ وَالْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ كَانُوا عِنْدَ ذَلِكَ أَيْضًا غُرَبَاءَ، وَزَكَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ كَمَا زَكَتْ أَعْمَالُ أَوَائِلِهِمْ⁽²⁾". نسأل الله أن يزكي أعمالنا باتباعنا لأوائلنا الكرام، ويجنبنا الأهواء والآثام.

(4) علامة المغرب وحافظها أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الأندلسي القرطبي، المالكي، جمع الحديث وصنف، ووثق وضعف، له العديد من المصنفات والشروح في الفقه والحديث والقراءات والتاريخ، توفي عليه رحمة الله (463هـ). انظر ترجمته في بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن يحيى الضبي (ص 489)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (66/7)، وسير أعلام النبلاء (153/18).

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (251/20-252).

الفصل الثاني صفات الله تعالى

المبحث الأول: تعريف الصفات

المبحث الثاني: آراء أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى

المبحث الثالث: مواطن الاتفاق والاختلاف بين العلماء في الصفات

المبحث الأول

تعريف الصفات

الصفات لغةً:

من كلام أهل اللغة في معنى الصفات، وكما جاء في كتاب العين: "وصف: الوصف، وصفك الشيء بحليته ونعته، ويقال للمُهر إذا توجّه لشيءٍ من حُسن السيرة: قد وصّف، معناه: أنه قد وصّف المَشْي، أي: وصّفه لمن يُريد منه، ويقال: هذا مُهْرٌ حين وصّف⁽¹⁾".

وفي لسان العرب: وصف: وصف الشيء له وعليه وصفاً وصيفةً: حلاه، وألهاؤه عوضاً من الواو، وقيل: الوصف المصدّر والصفة الحلية، وتوصفوا الشيء من الوصف، وقوله عز وجل: ﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء 111]، أراد ما تصفونه من الكذب، واستوصفه الشيء: سأله أن يصفه له، واتّصف الشيء: أمكن وصفه⁽²⁾".

ومن جملة كتب اللغة نجد أن في كتاب التعريفات ما يحدد الصفة وهي: "الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير، وعاقل وأحمق، وغيرها، وهي الأمانة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها⁽³⁾".

(1) العين للفراهيدي، باب الصاد والفاء، مادة (و، ص، ف) (162/7).

(2) لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، مادة (وصف)، (356/9).

(3) التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني (ص133).

من ذلك الكلام نفهم أن الصفة ما تلزم الموصوف ولا تفارقه، فهي من العلامات الظاهرة بالنسبة للمخلوقين، أما بالنسبة للذات الإلهية فهي: "ما يوصف الله بها، ولا يوصف بضعها، نحو القدرة والعزة والعظمة، وغيرها⁽¹⁾". فإذا وصف الله نفسه بالقدرة فلا ينبغي أن نصفه بضع معنى القدرة وهكذا.

الصفات اصطلاحاً:

أما في الاصطلاح: فلا يكاد المعنى اللغوي ينفك عنه، من كونه صفة لازمة لذات الله جل وعلا فهذه الصفة "إما ذاتية، أو فعلية، أو جمالية أو جلالية، فالأولى نحو القدرة والعزة والعظمة، والثانية نحو الرضا والرحمة، والسخط والغضب، والثالثة نحو اللطف والرحمة، والأخيرة نحو القهر والعزة والعظمة⁽²⁾".

وفي الفقه الأكبر: "أما الذاتية فالحياة وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ وَالْكَلَامُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْإِرَادَةُ، وَأما الفعلية فالتخليق والترزيق والإنشاء والإبداع والصنع، وَغَيْرَ ذَلِكَ من صِفَاتِ الْفِعْلِ لم يزل ولا يزال بصفاته وأسمائه لم يحدث لَهُ صفة وَلَا اسم⁽³⁾". ومن كلام أبي حنيفة⁽⁴⁾ السابق نجد أنه قسم الصفات إلى: ذاتية وفعلية، وعد الذاتية سبعة: الحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة، وبين أن الصفات الفعلية ما كان عن فعله سبحانه وتعالى، ومثَّل لها بالتخليق والترزيق وغيرها، وبين أن صفاته جل وعلا منذ الأزل غير حادثة، ولا يجوز على صفاته الحدوث⁽⁵⁾، وهذا في قوله: لم يزل ولا يزال بصفاته

(4) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(1) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(2) الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت (ص16).

(3) هو صاحب المذهب المشهور وإمام الرأي، النعمان بن ثابت بن زوطا بن ماء، مولى لتيم الله ابن ثعلبة، ولد سنة ثمانين، ومات ببغداد سنة خمسين ومائة، وهو ابن سبعين سنة، أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان راوية إبراهيم، وأخذ الرواية عن كثير من التابعين، وحدث عنه خلق كثير. انظر ترجمته في طبقات الفقهاء للشيرازي (ص86)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (444/15)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (390/6).

(4) انظر الفقه الأكبر (ص18)، والاقتصاد في الاعتقاد لمحمد بن محمد الغزالي (ص80).

وأسمائه لم يحدث له صفة ولا اسم, وإن أهل العلم لهم آراء في تحديد الصفات الإلهية, وهذا ما سنبيّنه
في المبحث القادم بإذنه تعالى.

المبحث الثاني

آراء أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى

إن أهل العلم في كلامهم على صفات الله سبحانه وتعالى على ثلاثة آراء، وهي ما يسمى بمسالك أهل العلم في الصفات، وهي:

1-التفويض، وهو في اللغة: التسليم ورد الأمر إلى الله وجعله إليه⁽¹⁾، وهو ذات المعنى في باب الصفات، أي تصيير الأمر لله تعالى وإمرار نصوص الصفات دون تفسير أو تأويل أو إثبات، فيترك العلم بها لله تعالى، وقد ثبت ذلك عن السلف فقد روى البيهقي⁽²⁾: "سُئِلَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي التَّشْبِيهِ فَقَالُوا: أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ بِلا كَيْفِيَّةٍ⁽³⁾". أي بلا تكييف وتحديد للصفة في معناها، وهذا ما يسمونه بالإمرار، ودليلهم في ذلك ما روي في خلق أفعال العباد: "سمع النبي صلى الله عليه وسلم قوماً يتدارؤون فقال: هلك من كان قبلكم بهذا ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً فلا تضربوا بعضه بعضاً، ما علمتم منه فقولوا، وما لا فكلوه إلى عالمه⁽⁴⁾". من هذا الكلام نستنتج أن التفويض أو الإمرار يستلزم التوقف في

(1) انظر العين للفراهيدي، باب الضاد والفاء، مادة (ف، و، ض) (64/7)، والصاحح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، باب الضاد فصل الفاء، (1099/3).

(2) أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ موسى الخُرَاسانيِّ، ولد سنة (384هـ)، وكان فقيهاً حافظاً للحديث والرواية، وأكثر من نصر المذهب الشافعي، وبرع في التصنيف والتأليف، فصنف في الحديث والسيرة والعقيدة والزهد، وروى عن الكثيرين ورُوي عنه، توفي (458هـ). انظر ترجمته في وفيات الأعيان (76/1)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (8/4)، وسير أعلام النبلاء (163/18).

(3) الأسماء والصفات للبيهقي (377/2).

(4) لمحمد بن إسماعيل البخاري (ص63)، وقد رُوي في مسند أحمد، مسند عبد الله بن عمر [6741] (353/11)، والمعجم الأوسط للطبراني [2995] (227/3).

النصوص المحتملة للصفات, ورد العلم بها إلى الله تعالى, والإيمان بها على مراد الله تعالى, وعلى مراد رسوله صلى الله عليه وسلم.

2- التأويل بما صح عن اللغة, وسيأتي الكلام فيه مفصلاً في المبحث القادم بإذنه تعالى.

3- الإثبات, وهذا الأخير, اختلف فيه أهل العلم على رأيين:

الرأي الأول:

وخلصته إثبات ما ورد في كتاب الله تعالى, وما ورد على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من المسميات المضافة إلى الله تعالى, من غير تفريق بين النص القطعي والظني, ويشمل هذا الإثبات كل ما أضافه الله إلى نفسه من الألفاظ على الإطلاق, على تفاوت بين العلماء في هذا المذهب, من ذلك إثبات أن لله يدا ووجها ونفسا وعينا, وأن له سمعاً وبصراً, مستدلين بقوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَّطُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص 74], وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة 64], وقوله تعالى: ﴿وَيَتَقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [سورة الرحمن 27], وقوله تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه 41], وقوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه 46], وقوله تعالى: ﴿وَلَتُصَعِّعَ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [طه 35], وقوله عز وجل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه 4]. فهو سبحانه وتعالى عالٍ على خلقه, قد استوى على عرشه, بلا كيف ولا تشبيه, ولا تعطيل ولا تمثيل, قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى 9].

ويعتقد أصحاب هذا المذهب من أهل السنة والجماعة: "الأصل فيه أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه, وبما وصفته به رسله, نفيًا وإثباتًا, فيثبت الله ما أثبتته لنفسه, وينفي عنه ما نفاه عن

نفسه⁽¹⁾. " من صفات الذات وصفات الأفعال, سواء ورد في كتاب الله تعالى, أم ورد في الأحاديث النبوية, وإثباتها عند أصحاب هذا الرأي يعني أنهم لا يقبلون التأويل فيها.

وقد أثبتت طائفة من أهل العلم هذه الصفات في كتبهم ومؤلفاتهم, مع تفاوتهم في ذكر ما أجملوه, وما فصلوه من الصفات, وما أحصوه في المحفوظ عنهم, ولذكرهم هنا تنبيه على ما يعتقد بعض المعاصرين في إثبات الصفات, ومن هؤلاء العلماء:

أبو حنيفة النعمان⁽²⁾ الذي لم يقرر التأويل في الصفات الخيرية, والإمام أحمد بن حنبل⁽³⁾ والإمام الجرجاني في كتابه اعتقاد أئمة الحديث⁽⁴⁾, وأبو عبد الله ابن منده العبدوي, في كتابه الرد على الجهمية⁽⁵⁾, وابن أبي زمنين المالكي, في كتابه أصول السنة⁽¹⁾, وابن أبي يعلى في كتابه

(1) التدمرية لتقي الدين أبو العباس ابن تيمية الحراني (ص 6)

(2) في كتابه الفقه الأكبر (ص 16 و 27). ورغم أنه أثبت الصفات الذاتية السبع, إلا أنه لم يجوز التأويل في الوجه والنفس واليد فقال (ص 27): "وَلَهُ يَدٌ وَوَجْهٌ وَنَفْسٌ كَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ, فَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذِكْرِ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالنَّفْسِ فَهُوَ لَهُ صِفَاتٌ بِلَا كَيْفٍ وَلَا يُقَالُ إِنَّ يَدَهُ قَدْرَتُهُ أَوْ نِعْمَتُهُ لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالُ الصِّفَةِ, وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْقَدْرِ وَالْإِعْتِزَالِ, وَلَكِنَّ يَدَهُ صِفَتُهُ بِلَا كَيْفٍ وَغَضَبُهُ وَرِضَاؤُهُ صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا كَيْفٍ." فجعل لفظ اليد صفة لله تعالى كيفما ورد في كتاب الله تعالى, ولم يجوز تأويله.

(3) في كتابه العقيدة رواية أبي بكر الخلال (ص 2 - 14) وهو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المحدث والفقيه صاحب المذهب المنسوب إليه, ولد (164هـ), ومات في رجب يوم الجمعة (241هـ), قال قتبية بن سعيد: لو أدرك أحمد بن حنبل عصر الثوري ومالك والأوزاعي والليث بن سعد لكان هو المقدم, فقيل لقتبية: تضم أحمد إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين. انظر ترجمته في تاريخ دمشق للحافظ علي بن الحسن ابن عساكر (257/5), وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص 91), وسير أعلام النبلاء (11/179).

(1) (ص 49-62), وهو الإمام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي, المحدث والفقيه ومصنف التصانيف, مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ (277هـ), كتب الحديث وهو صبي, وأخذ الرواية عن كثير من الحفاظ, وروى عنه خلق كثير, توفي في (371هـ). انظر ترجمته في طبقات الشافعيين لإسماعيل بن كثير (ص 306), وسير أعلام النبلاء للذهبي (12/314).

(2) (ص 15-50), وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مئدة, خرج من بيت علماء ثقات, وكان من الحفاظ المحدثين, ذو رواية واسعة, وله تصانيف كثيرة, وُلِدَ فِي حُدُودِ (220هـ), وتوفي (395هـ). انظر ترجمته في وفيات الأعيان (4/289), وفيات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد (2/288), وسير أعلام النبلاء للذهبي (11/115).

الاعتقاد⁽²⁾، وعبد الغني المقدسي في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد⁽³⁾، وابن تيمية في كتابه العقيدة الواسطية⁽⁴⁾، وشمس الدين أبو عبد الله الذهبي في كتابه العرش⁽⁵⁾، وهذا الطريق الذي سلكته هذه التلة من العلماء الأجلاء في إثبات صفات الله عز وجل مذهبه في الإقرار والإثبات⁽⁶⁾، قال الذهبي في العرش: "معتقد أهل السنة في أسماء الله وصفاته، يقوم على أساس الإيمان بكل ما وردت به نصوص القرآن والسنة الصحيحة إثباتاً ونفيّاً، فهم بذلك: يسمون الله بما سمي به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم لا يزيدون على ذلك ولا ينقصون منه، ويثبتون لله عز وجل الصفات،

(3) انظر (ص60-120)، وهو أبو عبد الله، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيْسَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُرِّيِّ، الأندلسي، الإلبيري، كان فقيها محدثاً وزاهداً ورعاً، روى عن الكثيرين وله تصانيف نافعة. انظر ترجمته في بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي (ص87)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (11/13).

(4) انظر (ص24-30)، هو محمد بن محمد أبي يعلى بن الحسين بن محمد، أبو الحسين ابن الفراء، كان فقيها حنبلياً وعالماً بالحديث ومؤرخاً، ولد ببغداد (457هـ)، ومات فيها قتيلاً، اغتاله بعض من كان يخدمه، طمعا بماله، له مصنفات عدة في الفقه وأصوله والتاريخ والعقيدة. انظر ترجمته في التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع (ص106)، وسير أعلام النبلاء (353/20)، والأعلام للزركلي (23/7).

(5) انظر (ص80-149)، وهو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، طلب الحديث وارتحل فيه، فكان من الحفاظ الثقات وأحد علماء الرجال، سمع الكثير بدمشق، والإسكندرية، وبيت المقدس، ومصر، وبغداد، وحران، وغيرها، كَتَبَ الكَثِيرَ، وله تصانيف قيمة في علم الرجال والسيرة والفقه، توفي (600هـ). انظر ترجمته في حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (354/1)، وسير أعلام النبلاء (444/21)، والأعلام للزركلي (34/4).

(6) انظر (1/66)، وهو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية، المشهور بشيخ الإسلام ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، له الكثير من التصانيف النافعة في الفتنيا والفقه والعقيدة والسياسة والتفسير، توفي مسجوناً (728هـ). انظر ترجمته في ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد للفاسي (325/1)، وذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي (491/4)، والأعلام للزركلي (144/1).

(7) انظر (1/30)، وهو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الحافظ المؤرخ المحقق، مولده في دمشق (673هـ)، كان عالماً بالجرح والتعديل، وتميز بين المتأخرين في هذا الفن، وتوفي (748هـ)، انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (9/100)، وذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد للفاسي (53/1)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص352)، والأعلام للزركلي (5/326).

(1) انظر لمعة الاعتقاد لابن قدامة المقدسي الحنبلي (ص7-8).

ويصفونه بما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل، وينفون عن الله ما نفاه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، مع اعتقاد أن الله موصوف بكمال ضد ذلك الأمر المنفي⁽¹⁾. وقد نقل الإجماع على ذلك كله ابن تيمية رحمه الله في الفتوى الحموية الكبرى⁽²⁾، كما أن تلميذه ابن القيم قدم توحيد الصفات على توحيد الربوبية في الترتيب وضرورة الإيمان⁽³⁾.

الرأي الآخر:

ثم نأتي للطريق الآخر الذي سلكه الكثير من أهل السنة والجماعة وهو: إثبات سبع صفات لله تعالى هي: القدرة والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع والبصر، والكلام، ويؤولون من الألفاظ ما يكون قد احتمل أساليب اللغة من المجاز، سواء في صفات الذات أو الأفعال في نصوص الكتاب، أو ما جاء على لسان النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هؤلاء:

الإمام أبو الحسن الأشعري⁽⁴⁾، ولنقف قليلا عند الإمام أبي الحسن حيث أن الإمام أثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه، ونفى عنه ما نفاه عن نفسه، لا كما ينسب إليه من الانحراف والتعطيل، وفي كتابه الإبانة عن أصول الديانة ما يدل على ذلك، من بداية الكتاب إلى آخره على هذا المبدأ، من إثبات لصفات الله

(2) انظر (30/1).

(3) انظر (ص531).

(4) انظر اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص55).

(5) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، إليه تنسب الطائفة الأشعرية، وكان إماما للمعتزلة لأربعين سنة حتى رده الله للحق، فقام على نصرته مذهب السنة في الرد على المعتزلة وغيرهم، وتوفي سنة (324هـ). انظر ترجمته في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (260/13)، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين بن تقي السبكي (349/3)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (284/3)، وطبقات الشافعيين لابن كثير (ص208).

تعالى بلا كيف ولا تشبيه، ولا تمثيل ولا تعطيل، بل إنه رد على المعطلة والجهمية⁽¹⁾ الذين نفوا علم الله تعالى وقدرته، ورد على المعتزلة⁽²⁾ الذين قالوا بأن إرادة الله تعالى مخلوقة في زعمهم تعالى الله عن ذلك، ورد على القدرية الذين نفوا عن الله عز وجل القدرة، تعالى الله عن قولهم، وكما أفحم بالرد على من قال بخلق القرآن، وقد أثبت في كتابه الإبانة رأيه الأخير الذي مات عليه، فمما ذكره العلماء له ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

والحال الثانية: إثبات الصفات العقلية السبعة، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه، واليدين، والقدم، والساق ونحو ذلك.

والحال الثالثة: إثبات ذلك كله من غير تكييف، ولا تشبيه، جريا على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخرا⁽³⁾.

ومن أهل العلم أيضا في هذا المسلك أبو منصور الماتريدي في كتابه التوحيد⁽¹⁾، وأبو بكر الكلاباذي في كتابه التعرف لمذهب أهل التصوف⁽²⁾، والباقلاني في كتابه تمهيد الأوائل في تلخيص

(1) سماوا بالجهمية نسبة إلى الجهم بن صفوان مولاها السمرقندي الكاتب المتكلم رأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدال، وكان ينكر الصفات وينزه الباري عنها بزعمه، فقال بخلق القرآن وقال إن الله في الأمكنة كلها، وأن الجنة والنار تقنيان، وأنكر أن الله تعالى كلم موسى، قُتل سنة (128هـ). انظر سير أعلام النبلاء (6/ 26)، وميزان الاعتدال للذهبي (426/1)، والملل والنحل للشهرستاني (1/ 86) والفرق بين الفرق لعبد القاهر الإسفراييني (ص199).

(2) هم طائفة من المسلمين لديهم اختلاف مع أهل السنة والجماعة في بعض الاعتقادات من ذلك: ينفون رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة، ويوجبون التأويل في المتشابه من النصوص، ويزعمون أن العبد خالق لأفعاله خيرها وشرها، ويرون خلود مرتكب الكبيرة في النار، وسبب تسميتهم بالمعتزلة، ذلك أن واصل بن عطاء كان تلميذ الحسن البصري فقال عطاء: بأن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، منزلة بين المنزلتين، فطرده الحسن من مجلسه فاعتزل عنه، وجلس إليه آخرون فقبل لهم معتزلون. انظر الملل والنحل (45/1)، ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية في عقد الفرقة المرضية لشمس الدين السفاريني (12\1).

(3) طبقات الشافعيين لابن كثير (ص210).

الدلائل⁽³⁾، والبيهقي في كتابه الأسماء والصفات، وكذلك في الاعتقاد⁽⁴⁾، وعبد الملك أبو المعالي الجويني في كتابه لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة⁽⁵⁾، وأبو حامد الغزالي في كتابه قواعد العقائد⁽⁶⁾، وجمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي في كتابه أصول الدين⁽⁷⁾، وفخر الدين الرازي في كتابه أساس التقديس في علم الكلام⁽¹⁾.

(4) انظر (ص44)، وهو محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي من أئمة علماء الكلام، برع في الفقه والتفسير والعقيدة وله كتاب التوحيد، وكتاب بيان أوهام المعتزلة وكتاب تأويلات القرآن، مات بسمرقند (333هـ). انظر ترجمته في الجواهر المضية في تراجم الحنفية (2/130)، والأعلام للزركلي (7/19).

(5) انظر (ص35-50)، وهو محمد بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري، أبو بكر من حفاظ الحديث، من أهل بخارى، له بحر الفوائد ويعرف بمعاني الأخبار، والتعرف لمذهب أهل التصوف، وغير ذلك، توفي (380هـ). من الأعلام للزركلي (5/295).

(1) انظر (ص48)، وهو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر، قاض من كبار علماء الكلام، ناصر المذهب الأشعري، وكان ثقة بارعا في الرد على المعتزلة والجهمية والخوارج، له تصانيف قيمة في العقيدة وعلوم القرآن، توفي (403هـ). انظر ترجمته في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (3/364)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (4/269)، والأعلام للزركلي (6/176).

(2) انظر الأسماء والصفات (1/276-491)، وانظر الاعتقاد (ص71).

(3) انظر (ص93-105)، وهو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي، شيخ الشافعية وإمام الحرمين، فقيه أصولي متكلم مناظر فصيح أديب، اشتهر بعلمه شرقا وغربا، أخذ العلم عن والده أبي محمد، وكان إماما في الرد على المناظرين، درّس في المدرسة النظامية بنيسابور ثلاثون سنة دون منافسة، وتوفي بنيسابور (478هـ). انظر طبقات الشافعية للسبكي (5/165)، وسير أعلام النبلاء (18/468)، والمنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور لإبراهيم بن محمد العراقي (ص361)، وطبقات الشافعيين لابن كثير (ص466)، والأعلام للزركلي (4/60).

(4) انظر (ص54-58)، وهو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام وإمام الفقهاء، ارتحل إلى نيسابور وبغداد والشام ومصر، ولازم الجويني أبو المعالي زمانا حتى برع في المذهب، له مصنفات كثيرة في أصول الفقه والعقيدة وتهذيب النفس وغير ذلك، توفي (505هـ). انظر تاريخ دمشق لابن عساكر (55/200)، ووفيات الأعيان (4/216)، وطبقات الشافعية الكبرى (6/191)، وسير أعلام النبلاء (19/322)، وطبقات الشافعيين لابن كثير (ص533).

(5) انظر (ص73-101)، وهو أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد الغزنوي أصولي فقيه حنفي المذهب، انتفع بعلمه الكثير من الفقهاء في زمانه، من تصانيفه: الروضة في اختلاف العلماء والمقدمة، ويسمى (المقدمة الغزنوية)، وروضة المتكلمين في أصول الدين توفي (593هـ) في حلب. انظر بغية الطلب في تاريخ حلب لعمر بن أحمد العقيلي

وسيف الدين الأمدي في كتابه غاية المرام في علم الكلام⁽²⁾، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني في كتابه إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل⁽³⁾.

وهؤلاء ممن أجازوا التأويل في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية المحتملة لصفات الله تعالى، والمشهور عنهم عند مخالفيهم أنهم نفاة؛ لأنهم أولوا ما سبيله المجاز، ومعتقدهم في ذلك كما ينص عليه البيهقي: "صِفَاتُ اللَّهِ عَزَّ اسْمُهُ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: صِفَاتُ ذَاتِهِ وَهِيَ مَا اسْتَحَقَّهُ فِي مَا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ، وَالْآخَرُ: صِفَاتُ فِعْلِهِ وَهِيَ مَا اسْتَحَقَّهُ فِي مَا لَا يَزَالُ دُونَ الْأَزْلِ، فَلَا يَجُوزُ وَصْفُهُ إِلَّا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ مِنْهُ مَا اقْتَرَنَتْ بِهِ دَلَالَةُ الْعَقْلِ كَالْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، وَكَالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ وَالْعَفْوِ وَالْعُقُوبَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ فِعْلِهِ، وَمِنْهُ مَا طَرِيقُ اثْبَاتِهِ وَرُودُ خَبَرِ الصَّادِقِ بِهِ فَقَطُّ: كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْعَيْنِ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ، وَكَالْاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ وَالْإِثْنَيْنِ

(1029/3)، والطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين بن عبد القادر التميمي (ص148)، والأعلام للزركلي (217/1).

(6) انظر (ص67-113)، وهو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين النيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي الإمام المفسر والفقير المتكلم، أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، من تصانيفه مفاتيح الغيب، ولوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالم أصول الدين، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وغيرها، توفي (606) هـ. انظر الطبقات الشافعية الكبرى (81/8)، ووفيات الأعيان (249/4)، والأعلام للزركلي (313/6).

(1) انظر (ص27-136)، وهو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي سيف الدين الأمدي، شيخ المتكلمين في زمانه، ومصنف الأحكام، برع في الأصول وعلم الكلام، ارتحل فطلب المذهب الحنبلي، ثم تحول للمذهب الشافعي، له نحو عشرون مصنفا، توفي (631هـ). انظر طبقات الشافعية الكبرى (306/8)، وطبقات الشافعيين (ص833)، والأعلام للزركلي (332/4).

(2) انظر (89-100)، وهو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، أبو عبد الله، قاض فقيه محدث أكثر من السماع والشيوخ، وكان من خيار القضاة وأرجحهم عقلا، توفي بمصر (733) هـ، له تصانيف في التخريج والسيرة والفقهاء والتفسير. انظر حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (359/1)، وطبقات الشافعية الكبرى (139/9)، ومعجم شيوخ السبكي (ص334)، والأعلام للزركلي (297/5).

وَالْمَجِيءِ وَالنُّزُولِ، وَتَحْوِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ فِعْلِهِ، فَتَبَيَّنَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ لِرُؤُودِ الْخَبَرِ بِهَا عَلَى وَجْهِ لَا يُوجِبُ التَّشْبِيهَ، وَنَعْتَقُدُ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ إِنَّهَا لَمْ تُتْرَلْ مَوْجُودَةً بِذَاتِهِ وَلَا تُتْرَلْ مَوْجُودَةً بِهِ، وَلَا نَقُولُ فِيهَا إِنَّهَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، وَلَا هُوَ هِيَ وَلَا غَيْرُهَا، وَلِلَّهِ تَعَالَى أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ يَسْتَحِقُّهَا بِذَاتِهِ، لَا أَنَّهَا زِيَادَةٌ صِفَةٍ عَلَى الذَّاتِ، كَوَصَفْنَا إِيَّاهُ بِأَنَّهُ إِلَهٌ عَزِيزٌ مَجِيدٌ جَلِيلٌ عَظِيمٌ مَلِكٌ جَبَّارٌ مُتَكَبِّرٌ شَيْءٌ قَدِيمٌ، وَالْأَسْمُ وَالْمُسَمَّى فِيهَا وَاحِدٌ، وَنَعْتَقُدُ فِي صِفَاتِ فِعْلِهِ أَنَّهَا بَائِنَةٌ عَنْهُ سُبْحَانَهُ وَلَا يَحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ إِلَى مُبَاشَرَةٍ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: 82] (1).

فبيّن البيهقي معتقد الفريق الثاني في الصفات، التي ثبتت لله تعالى بدلالة العقل، وذكر منها العلم والقدرة وغيرها، وكذلك ما ثبت بدلالة السمع من الكتاب أو أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر منها اليدين والوجه والعين والنزول وغيرها، مبينا أن أصحاب هذا الرأي غير خارجين عن مذهب أهل السنة والجماعة، وغير معطلين ولا مشبهين ولا ممثلين لصفات الله تعالى، فما أثبتوه من الصفات لم يخالف إجماع سلف الأمة، وبذلك يتبين للقارئ مبدأ أصحاب هذا الرأي.

وفي أحكام الصفات يقول الحجة الغزالي: "الحكم الأول: إن الصفات السبعة التي دللنا عليها ليست هي الذات بل زائدة على الذات، فصانع العالم تعالى عندنا عالم بعلم، وحي بحياة، وقادر بقدرة، هكذا في جميع الصفات.

الحكم الثاني: ندعي أن هذه الصفات كلها قائمة بذاته لا يجوز أن يقوم شيء منها بغير ذاته سواء كان في محل أو لم يكن في محل.

الحكم الثالث: إن الصفات كلها قديمة، فإنها إن كانت حادثة، كان القديم سبحانه محلا للحوادث وهو محال.

(3) الأسماء والصفات (1/276-277).

الحكم الرابع: إن الأسمي المشتقة لله تعالى من هذه الصفات السبعة، صادقة عليه أزلا وأبدا، فهو في القدم كان حيا قادرا، عالما، سميعا، بصيرا، متكلمًا، وأما ما يشتق له من الأفعال كالرازق والخالق، والمعز والمنزل، فقد اختلف في أنه يصدق في الأزل أم لا، وهذا إذا كشف الغطاء عنه تبين استحالة الخلاف فيه⁽¹⁾.

فمن جملة أحكام الصفات عند الغزالي وغيره، القول بأزلية الصفات، وهو الحكم بقدمها ونفي الحدوث عنها، وهذا مقبول عقلا ولا ينبغي لعاقل رد هذا الحكم، لأن الخالق سبحانه وتعالى قديم، وإذا اعتقدنا غير ذلك، أو رددنا صفة القدم لعدم ورودها في الكتاب أو في الأحاديث النبوية، فسنعق بين أمرين أحدهما أسوأ من الآخر: فإما أن نقول بالحدوث الذي هو ضد القدم، فنصف الله تعالى بصفة المخلوقين، أو أننا ننفي القدم والحدوث، وهذا نفي وجود الله تعالى، ولا يقول به مسلم، ولذلك نجد بعض أهل العلم كالغزالي وغيره، يثبتون لله تعالى صفة القدم عن طريق العقل، وإذا تأمل القارئ ذلك فإن عقله سيدله على الصواب، والكلاباذي في كتابه التعرف لمذهب أهل التصوف يقرر ذلك ويحكي إجماع أهل العلم فقال: "أجمعوا على أن لله صفات على الحقيقة هو بها موصوف من العلم، والقدرة، والقوة، والعز، والحلم، والحكمة والكبرياء والجبروت، والقدم، والحياة، والإرادة، والمشية، والكلام، وأنها ليست بأجسام ولا أعراض ولا جواهر، كما أن ذاته ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر، وأن له سمعا وبصرا ووجها ويدا، على الحقيقة، ليس كالأسماع والأبصار، والأيدي والوجوه، وأجمعوا أنها صفات لله وليس بجوارح ولا أعضاء ولا أجزاء، وأجمعوا أنها ليست هي هو ولا غيره، وليس معنى إثباتها أنه محتاج إليها، وإنه يفعل الأشياء بها، ولكن معناها نفي أصدادها، وإثباتها في أنفسها وأنها قائمات به، ليس معنى العلم نفي الجهل فقط،

(1) انظر الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص75-78).

وَلَا مَعْنَى الْقُدْرَةِ بِنَفْيِ الْعَجْزِ؛ وَلَكِنْ إِثْبَاتُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَلَوْ كَانَ بِنَفْيِ الْجَهْلِ عَالِمًا وَبِنَفْيِ الْعَجْزِ قَادِرًا
لَكَانَ الْمُرَادُ نَفْيَ الْجَهْلِ وَالْعَجْزِ عَنْهُ عَالِمًا وَقَادِرًا، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الصِّفَاتِ (1).

ففي قول الكلاباذي السابق عن الصفات التي بعد أن عددها وقال: "ولكن معناها نفي أضدادها"،
يتقرر إثبات القدم ونفي الحدوث، فكل صفة ثبتت لله تعالى عقلا أو سمعا، يجب الإيمان بنفي ضدها،
مع نفي كون تلك الصفات كالأجسام أو الجوارح أو الجواهر، واستحالة ذلك عليه تعالى، وكذلك نجد أن
الكلاباذي ومعه البيهقي قد أثبتا أكثر من الصفات السبعة، بل إن البيهقي أثبت اليد والعين والوجه زيادة
على ذلك، وليس هما فقط من فعل هذا، وإنما غيرهما يمرر ويثبت صفة اليد والوجه والاستواء، كما
وللجويني نص في ذلك يقول فيه: "فليجر آية الاستواء والمجيء، وقوله تعالى ﴿لَمَّا خَلَّطُ بِيَدَيَّ﴾ [ص
75]، وقوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن 27]، وقوله: ﴿تَجَرَّيْ بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر
14] (2). وإنما اشتهر بأن أكثر المتأولين لم يثبتوا إلا السبع من الصفات، دون أن يُنصفوا من مخالفيهم
في المذهب بأنهم أثبتوا ومرروا بعض الصفات الأخرى، من صفات الذات والأفعال دون تأويل.

رأي المعاصرين في إثبات الصفات:

خالف بعض المعاصرين (3) إلى مذهب فيه الإثبات للصفة على ظاهرها الحقيقي، من ذلك قولهم: يد
حقيقية، فزلوا بإثبات يد حقيقية مجهولة الكيفية في قولهم وزعمهم، وجعلوا ذلك من مذهب السلف، وليس
هو، فمعلوم أن الإمرار والإجراء مع التصديق والإيمان قال به السلف في نصوص الصفات، ولكن لم

(1) (ص35-36).

(2) نقلا عن الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية (ص517).

(3) منهم محمد بن خليل الهراس في شرح العقيدة الواسطية له (ص118، 165)، ومحمد بن أمان بن علي جامي في
الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية (ص12، 319)، ومحمد بن صالح العثيمين في شرح العقيدة الواسطية
(ص97، 322)، وعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر في شرح منظومة ابن أبي داود الحائثية (ص38).

يثبت عنهم ما نصه بعض المعاصرين، كما في النزول بأنه نزول حقيقي⁽¹⁾، وهذا مفض إلى الحركة والنقطة التي نفاها عنه المنزهون، أو في العين أنها حقيقية، فهذا يفضي إلى التشبيه والتجسيم الذي تحاشاه السلف بالتأويل بما صح فيه وجه اللغة أو الإمرار والسكوت، فليس في إثبات بعض الظواهر الحقيقية إلا التشبيه الموهم، والله تعالى نفاه عن نفسه أولاً، يقول أحد المعاصرين: "الواجب إثبات هذه الصفات على الوجه الذي يليق بالله عز وجل دون تمثيل أو تشبيه؛ لأنه تعالى له يد حقيقية يأخذ بها ويقبض، ويعطي ويطوي بها السموات، كما يليق به سبحانه"⁽²⁾.

لقد أراد المؤلف أن ينزه الله تعالى عن التشبيه أولاً، ثم زل في الإيهام به بقوله يد حقيقية، بل إن المؤلف رحمه الله ينتقد مذهب السلف السليم من التشبيه بقوله: إن التفويض المطلق نسبتبه إلى السلف خطأ، ونسب ما يدين به إلى مذهب السلف⁽³⁾، ومحفوظ عن السلف الإمرار والسكوت عن هذه المسميات المضافة إلى الله تعالى في بعض المواضع، وقد روى البيهقي مذهب السلف في الصفات فقال: "سُئِلَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي التَّشْبِيهِ فَقَالُوا: أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلا كَيْفِيَّةٍ"⁽⁴⁾. "فالأولى في الصفات أن يُفَوِّضَ معناها وكيفيةها إلى الله تعالى، على مقتضى مذهب السلف، والتفويض أسلم، وهو الإمرار دون التعرض لها بالكلام، ولكن أن تُثَبَّتَ الصفة على ما هي من الظاهر بقولهم حقيقية، ثم تُفَوِّضَ الكيفية، فهذا الذي دعا المخالف لأن يصف من قال بذلك بالمجسمة أو المشبهة كما اشتهر عنهم عند مخالفيهم، والتأويل فيها أصح من وجه اللغة الصحيحة الاستعمال من الوصف بالتجسيم، ولذلك أكثر من زل بهذا الاعتقاد المعاصرون، ولو

(4) انظر شرح العقيدة السفارينية، الدرّة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ص 309).

(1) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، لمحمد أمان بن علي جامي علي (ص 11-12).

(2) المصدر السابق (ص 12).

(3) الأسماء والصفات للبيهقي (377/2)، والعلو للعلي الغفار للذهبي (140/1).

تمعنوا في مذهب السلف ما عدلوا عنه، ونجدهم ينسبون ما اعتقدوه للسلف، والسلف من ذلك براء، كما أنهم لم يفهموا قول أهل العلم: يد على الحقيقة، بخلاف قولهم هم-أي المعاصرين-: يد حقيقية، فالأولى ضد المجاز فليست بيد نعمة ولا قدرة، وما في معاني المجاز لليد، والثانية اليد الحقيقية المركبة من الأبعاد والأجزاء، وهذا فيه خطر على العوام ليس بمجرد وهم التشبيه، بل أعظم من ذلك، ولذلك لم يثبت عن أهل العلم الذين ذكرناهم على الرأي الأول في إثبات الصفات على الإطلاق قولهم: يد أو عين أو أصابع حقيقية كما ثبت عن بعض المعاصرين⁽¹⁾، وكذلك فإن المعاصرين في بعض الأحيان ينتقدون مذهب التمثيل والتعطيل، وهم من يوهم به كقول بعضهم⁽²⁾: "وكل ممثل معطل، من يمثل صفة الله بصفة خلقه فهو معطل، وليس معطلاً مرة واحدة بل معطل ثلاث مرات، فالذي يقرأ قوله تعالى: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي﴾ [ص 75]، ثم يفهم منها يد كأيدينا وقع في التعطيل ثلاث مرات:

1- كونه عطل الله عن صفة اليد الحقيقية اللاتقة به التي لا تشبه يد المخلوقين.

2- كونه عطل هذا النص وهو قوله تعالى: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي﴾ [ص 75]، عن مدلوله، ومدلوله إثبات يد حقيقية تليق بالله، وصرفه إلى إثبات يد تشبه يد المخلوقين.

3- كونه عطل النصوص الكثيرة في القرآن النافية للتشبيه كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى 11]، ولم يسلم من التعطيل والتمثيل أحد من الطوائف برمتها غير أهل السنة والجماعة، ومن سواهم معطلة ممثلة في الوقت نفسه، وإن كان يزعم كل واحد منهم في ظاهر قوله أنه غير معطل

(4) انظر شرح العقيدة السفارينية للشيخ العثيمين (ص 107)، وكذلك شرح العقيدة الواسطية له (ص 118).

(5) عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر في التحفة السنوية شرح منظومة ابن أبي داود الحائثية له (ص 38).

أو غير ممثل⁽¹⁾. "والحقيقة: بل لم يسلم من التشبيه والتمثيل من أهل السنة والجماعة إلا من لم يقل: يد حقيقية, واتبع منهج السلف الحق في ذلك بالإمرار والتوقف والتفويض إلى الله تعالى, أو بحملها على لسان العرب, فالتمثيل لم يتبق منه جزء من إثبات الكيفية إذا ما صرحنا باليد الحقيقية التي توهم التبويض والتركيب, تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا, فإن كل ذي حجا يميل إلى السلامة من الزلل في وصف الله عز وجل بما يصفه به المعاصرون, ويؤثر التفويض على الإثبات المفضي للتشبيه.

(1) المصدر السابق الموضع نفسه.

المبحث الثالث

مواطن الاتفاق والاختلاف بين العلماء في الصفات

مما لا شك فيه أن ثمة نقاط مهمة توضع في عين الاعتبار في كلام أهل العلم على الصفات، فقد

اتفقوا بلا نزاع في أمور، واختلفوا في أخرى، وقد تبين من خلال الدراسة ما يلي من الاتفاقات:

أحدها: كلا الطرفين يجتمعان على وجوب تنزيه الله عز وجل عن مشابهة مخلوقيه، وعن كل نقص، وعن الحوادث، وينفون عن الله تعالى ما نفاه عن نفسه.

ثانيا: وهم كذلك يثبتون لله عز و جل من صفات الكمال والجلال ما أثبتته لنفسه، ويؤمنون بها؛ ولكن

ما ثبت بالدليل القطعي عند الفريق الثاني، أي بنص قرآني أو ما تواتر⁽¹⁾ فأصبح موجبا للعلم القطعي.

أما الفريق الأول فكل ما ورد من الصفات وإن كان بطريق الآحاد⁽²⁾ فهو عندهم يفيد العلم واليقين، وهنا مدار الخلاف بينهم، فالعقيدة عند أهل السنة والجماعة وجمهور السلف ما انبنت أحكامها بالأدلة القطعية، وأخبار الآحاد ظنية الثبوت، فكل صفة جاءت بطريق الآحاد يجوز فيها التأويل إن اعتمدت على أساليب العربية، هذا ما يعتقده أصحاب القول الثاني من علمائنا، والفيصل في ذلك عند جهازة الحديث والأصول، وهذه أقوال بعض العلماء في ذلك:

(1) المتواتر: ما نقله جماعة عن جماعة، لا يتصور توافقهم على الكذب؛ لكثرتهم، أمثاله نقل القرآن، وأعداد الركعات، ومقادير الزكاة، ثم المتواتر يوجب العلم القطعي، ويكون رده كفرا. أصول الشاشي لأحمد بن محمد بن إسحاق أبي علي الشاشي (ص272)، وانظر مقدمة ابن الصلاح (ص267).

(2) خبر الواحد هو ما نقله واحد عن واحد، أو واحد عن جماعة، أو جماعة عن واحد، ولا عيرة للعدد إذا لم تبلغ حد المشهور وهو يوجب العمل به في الأحكام الشرعية، بشرط إسلام الراوي وعدالته وضبطه وعقله واتصل ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الشرط. انظر أصول الشاشي (ص272). ويقول الحافظ ابن جماعة الكناني في المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي(ص32): "خبر الواحد كل ما لم يثبت إلى التواتر، وقيل هو ما يفيد الظن، ثم هو قسمان مستفيض وغيره، فالمستفيض ما زاد نقلته على ثلاثة وقيل غير ذلك، وغير المستفيض هو خبر الواحد أو الاثنان أو الثلاثة." أو الثلاثة.

يقول إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى: "أجمع المسلمون على منع تقدير صفة مجتهد فيها لله عز وجل، لا يتوصل فيها إلى قطع بعقل أو سمع، وأجمع المحققون على أن الظواهر يصح تخصيصها، أو تركها بما لا يقطع به من أخبار الأحاد والأقيسة، وما يترك بما لا يقطع به كيف يقطع به⁽¹⁾". فهذا الجويني ينقل لنا إجماع المحققين على أن الصفة لا تقدر بالاجتهاد، وينبغي فيها من دليل قطعي سمعي أو عقلي، كما أجمعوا على تخصيص ظواهر النصوص، والتخصيص قد يكون بأسلوب من أساليب العرب أو بآية، أو بحديث، أو بقول صحابي، وإن كان ذلك كذلك فهذا هو التأويل، وسنخصص له فصلا بعون الله تعالى وقدرته، وهنا استفهام منه رحمه الله تعالى عندما قال: وما يترك من الظواهر بما لا يقطع به، أي ما كان ظنيا، كيف يقطع به؟ أي كيف يستدل به في إثبات صفة من غير قطع؟ فهذا الاستفهام منه يفيد الإنكار على مثبتتي الصفات بطريق الظن، ولهذا يرى إثباتهم للصفات بالأحاد أو الطرق غير المقطوع بها خرقا للإجماع الذي عقده المحققون في هذه المسألة، ونجد في المقابل أن الفريق الأول احتج بخبر الواحد إذا صح، وهو قول جمهور أهل الحديث بأنه يفيد العلم والقطع، ولو لم يفد اليقين فأقل درجاته أنه يفيد الظن الراجح، ولا يمتنع إثبات بعض الصفات والأفعال به، وقد نقل ذلك ابن القيم رحمه الله تعالى عن أهل الحديث⁽²⁾. أما عند الأصوليين فخير الواحد حجة في أربعة مواضع كما يقول الشاشي⁽³⁾ في أصوله:

أولها: خالص حق الله تعالى ما ليس بعقوبة، ومثل له بشهادة الأعرابي في هلال رمضان.

(3) نقلا عن إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التأويل لابن جماعة الكناني (ص45).

(1) انظر مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة (530/1). وهو قول ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، في مقدمته معرفة أنواع علوم الحديث (ص103) حيث قال: "يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد، ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، ومن غير اهتمام ببيان ضعفها، فيما سوى صفات الله تعالى، وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها". وذكره النووي في التقريب (ص48).

(2) أحمد بن محمد بن إسحاق أبو علي الشاشي، سكن بغداد، ودرس بها، وكان شيخ الجماعة، وكان أبو الحسن جعل التدريس له حين فلج، والفتوى إلى أبي بكر الدامغاني، وكان يقول: ما جاءنا أحفظ من أبي علي، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. انظر الطبقات السننية في تراجم الحنفية (134/1). وتاريخ بغداد (60/6).

ثانيا: خالص حق العبد ما فيه إلزام محض, وقال: نظيره المنازعات.

ثالثا: خالص حقه ما ليس في إلزام, ونظيره المعاملات.

رابعا: خالص حقه ما فيه إلزام من وجه, ونظيره العزل والحجر⁽¹⁾.

ويبدو أن مواضع الاحتجاج بخبر الواحد التي حددها الشاشي خاصة بأبواب الفقه, ومعرفة الصفات من الفروض اللازمة علما واعتقادا, فإذا كان خبر الواحد من طرق إثبات الصفات لأخبرنا الشاشي بالاحتجاج به فيها.

والحجة الغزالي يحكم على الأحاد بأنها لا تفيد العلم حيث يقول في ذلك: "خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ فَإِنَّا لَا نُصَدِّقُ بِكُلِّ مَا نَسْمَعُ، وَلَوْ صَدَقْنَا وَقَدَرْنَا تَعَارُضَ خَبَرَيْنِ فَكَيْفَ نُصَدِّقُ بِالضَّادِّينِ، وَمَا حُكِيَ عَنِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الْعِلْمَ، فَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ، إِذْ يُسَمَّى الظَّنُّ عِلْمًا، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: يُورِثُ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ وَالْعِلْمُ لَيْسَ لَهُ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ وَإِنَّمَا هُوَ الظَّنُّ"⁽²⁾. "إذا فخير الواحد لا يفيد العلم؛ ولكن يفيد العلم بوجوب العمل، إن صح وسلم من التعارض، فأما في مسائل التعبد ينبغي أن يكون الدليل سمعي، يقول الغزالي عليه رحمة الله: "الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ التَّعَبُّدُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلًا، وَلَا يَجِبُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا، وَأَنَّ التَّعَبُّدَ بِهِ وَاقِعٌ سَمْعًا"⁽³⁾.

والاحتجاج بأخبار الأحاد يكون بحسب درجة ثبوتها, ويجب فيها التصديق مع عقد القلب من غير جزم, وبهذا يتبين الراجح من أن منهج السلف إثبات العقائد بالأخبار إذا ثبتت بالقطع واليقين, وانتفى

(3) انظر أصول الشاشي (ص287).

(4) المستصفي للغزالي (ص116).

(1) المصدر السابق (ص118).

احتمال الكذب عن مخبريها، وهذا الإمام التفتازاني⁽¹⁾ يبين لنا الأمر بقوله: "قوله: (فالفرض لازم علماً) أي يلزم اعتقاد حقيقته والعمل بموجبه، لثبوتيه بدليل قطعي، حتى لو أنكروه قولاً، أو اعتقاداً كان كافراً، والواجب لا يلزم اعتقاد حقيقته لثبوتيه بدليل ظني ومبنى الاعتقاد على اليقين؛ لكن يلزم العمل بموجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن، فجاجده لا يكفر وتارك العمل به إن كان مؤولاً لا يفسق، ولا يضل؛ لأن التأويل في مظانه من سيرة السلف وإلا فإن كان مستخفاً يضل؛ لأن رد خبر الواحد والقياس بدعة، وإن لم يكن مؤولاً، ولا مستخفاً⁽²⁾."

فإذا ترجح إثبات الصفات بطريق القطع دون الظن، وهذا ما عليه الجمهور فهذا فيه أمور:

أحدها: لا يلزم اعتقاد حقيقة ما ثبت بطريق ظني، ومع ذلك يلزم التصديق به مع عقد القلب من غير جزم.

ثانياً: جريان التأويل على ما ثبت بالظن، عند كثير من أهل السنة والجماعة من السلف، وهذا في قوله: "لأن التأويل في مظانه من سيرة السلف".

ثالثاً: وهو الأهم، تارك إثبات الصفات بطريق الآحاد لا يفسق، ولا يضل، فضلاً على أنه لا يكفر.

وفصل التفتازاني الخلاف بتضمين إجماع أهل العلم في قوله: "لا نزاع في تفاوت ما ثبت بدليل قطعي كمحكم الكتاب، وما ثبت بدليل ظني كمحكم خبر الواحد في الشرع، فإن جاحد الأول كافر دون

(2) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، إمام في الفقه وأصوله وعلم الكلام والمنطق والعربية والبيان، ولد بتفتازان من بلاد خراسان، كانت في لسانه لكمة، من كتبه تهذيب المنطق، والمطول في البلاغة، ومقاصد الطالبين في الكلام، وشرح مقاصد الطالبين، والنعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، وإرشاد الهادي، وشرح العقائد النسفية، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح، وغيرها، توفي (793هـ). انظر الأعلام للزركلي (219/7).

(3) انظر شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (247/2).

الثاني, وتارك العمل بالأول مؤولا فاسق دون الثاني⁽¹⁾. " وهذا فيه دلالة على الإجماع على تفاوت ما ثبت بالقطع وما ثبت بالظن, وأن تارك العمل بما ثبت بدليل ظني لا يُفسق.

(4) المصدر السابق (248/2)

الفصل الثالث أحكام التأويل

المبحث الأول: تعريف التأويل

المبحث الثاني: الفرق بين التفسير والتأويل شرعاً

المبحث الثالث: مدار الخلاف في العمل بالتأويل

المبحث الرابع: دواعي الأخذ بالتأويل

المبحث الأول

تعريف التأويل لغة واصطلاحاً

التأويل لغة:

ففي العين: التَّأْوِيلُ والتَّأْوِيلُ: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحّ إلا ببيان غير لفظه، قال:

نحن ضررناكم على تنزيهه فاليوم نضربكم على تأويله⁽¹⁾"

وأصل الكلمة من "الأول: الرجوع، يقال: آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع، وأول إليه الشيء: رجع، وألّت عن الشيء: ارتدّدت، وفي الحديث: من صام الدهر فلا صام ولا آل، أي: لا رجع إلى خير، والأول الرجوع، وفي الحديث: حتّى آل السّلاميّ، أي: رجع إليه المخ، ويُقال: طبخت النبيذ حتّى آل إلى التلث أو الربع أي رجع، وأول الكلام وتأوله: دبره وقدره، وأوله وتأوله: فسره، وقوله عرّ وجلّ: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس 39]، أي: لم يكن معهم علم تأويله، وهذا دليل على أن علم التأويل ينبغي أن يُنظر

فيه⁽²⁾."

(1) العين، باب الليف من اللام مادة (أول) (369/8). والبيت الذي استشهد به الخليل ذكره ابن عبد البر من قول عمار بن ياسر رضي الله عنه، في معركة صفين ضد الخوارج، انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1139/3)، وأما ابن عساکر فقد روى واقعة تدل على أنه من قول عبد الله بن ربيعة رضي الله عنه، وهذا أرجح من نسبه لعمار؛ لأن ابن ربيعة رضي الله عنه قاله في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وعمر رضي الله عنه، أما واقعة صفين فبعد مقتل عثمان رضي الله عنه. انظر تاريخ دمشق (97/28).

(2) لسان العرب لابن منظور مادة (أول) (32/11). والحديث المذكور رواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن أسماء بنت يزيد قالت: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَتَيْتِ بِنَاءً فِيهِ مَاءٌ، فَشَرِبْتُ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ فَشَرَبُوا، فَمَرَّ الْإِنَاءُ عَلَى قَوْمٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِنَّهُ يَصُومُ كُلَّ يَوْمٍ وَلَا يُفْطِرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا صَامَ وَلَا آلَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ" قَالَ إِسْحَاقُ: قَالَ جَرِيرٌ: وَلَا آلَ يَعْنِي: وَلَا رَجَعَ. مسند إسحاق بن راهويه [2286] (164/5). وحديث خزيمة السلمي "حتى آل السلمي"، ذكر في النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير (81/1).

التأويل اصطلاحاً:

قال ابن الأثير⁽¹⁾: "والمُرَادُ بالتأويل نُقْلُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ عَنْ وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ،
أَوْلَاهُ مَا تُرِكَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْتَبُ
أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ، تُعْنِي أَنَّهُ مَأْخُذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر 3]⁽²⁾".

وهذا المعنى الاصطلاحي هو ما يسميه بعض العلماء اصطلاح المتأخرين، كما يقول ابن تيمية:
"فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال
المرجوح لدليل يقتضيه بذلك"⁽³⁾. والقارئ لكلام الشيخ ابن تيمية رحمه الله يجد أنه يذم هذا المعنى
للتأويل، وهو يرى فيه تناقضاً عند تطبيقه على ظواهر النصوص، من قبل المتأولين لها حيث يقول:
"ظنوا أن مراد الله بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلاً مخالفاً لمدلولها لا يعلمه إلا الله، أو يعلمه
المتأولون، ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجرى على ظاهرها، فظاهرها مراد، مع قولهم: إن لها تأويلاً بهذا
المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة
الأربعة وغيرهم"⁽⁴⁾.

(3) أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير
الجزري، الملقب مجد الدين، كاتب فاضل وله معرفة تامة بالأدب، ونظر حسن في العلوم الشرعية، كتب لأمرأه الموصل
وقرأ بها النحو، له تصانيف في الحديث، والأدب واللغة، وتفسير القرآن الكريم، توفي رحمه الله (606)هـ. انظر وفيات
الأعيان (141/4)، طبقات الشافعية الكبرى (366/8)، إنباه الرواة على أبناء النحاة لعلي بن يوسف القفطي (257/3)،
سير أعلام النبلاء (489/21).

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (80-81)، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب
الصلاة، باب التسييح والدعاء في السجود [817].
(2) الفتوى الحموي الكبرى لابن تيمية (ص 287).
(3) المصدر السابق الموضع نفسه.

وعند النظر نجد أنه ليس هناك تناقض إن كان اللفظ يحتمل الظاهر وغير الظاهر، ولكن إن سلمنا بوجود التناقض فليس أسوأ من قولهم: إثبات الصفات على ظواهرها الحقيقية بكيفية مجهولة، هذا ما ليس له أصل عن السلف، بخلاف التأويل الذي هو في مآله من سيرة السلف.

وهنا نجد أن أهل العلم كما اختلفوا في إثبات الصفات، اختلفوا في معنى التأويل الاصطلاحي، ولا يخفى على من يتتبع اصطلاح التأويل، أن أكثر السلف يجدون هذا المعنى الاصطلاحي في التأويل ويقررونه ومن بينهم: ابن حزم⁽¹⁾ عليه رحمة الله عندما يقول: "التأويل نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة، إلى معنى آخر، فإن كان نقله قد صح ببرهان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق، وإن كان نقله بخلاف ذلك أطرح ولم يلتفت إليه، وحكم لذلك النقل بأنه باطل"⁽²⁾.

وهذا أبو الوليد الباجي⁽³⁾ رحمه الله يقول: "التأويل صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله"⁽⁴⁾. وقال ابن الزغواني⁽⁵⁾: "التأويل نقل الكلام عن وضعه وأصله السابق إلى الفهم من ظاهره في تعاريف اللُّغة والشريعة أو العادة، إلى ما يحتاج في فهمه والعلم بالمراد به إلى قرينة تدل عليه؛ لعائق منع من

(4) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن معدان بن سفیان بن يزيد، كان أديباً وحافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة بعد أن كان شافعي المذهب، فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر، له تصانيف قيمة في الفقه وأصوله، وفي المنطق، وتوفي عليه رحمة الله (456هـ). وفيات الأعيان (3/325)، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس (ص415)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (4/1650)، والأعلام للزركلي (254/4).

(5) الإحكام في أصول الأحكام (42/1).

(1) سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث، أبو الوليد الباجي الأندلسي القرطبي، كان متكلماً أديباً شاعراً، برع في الفقه والخلاف والحديث، وصنف فيهن، وبرز على أقرانه، وولي القضاء بقرطبة في الأندلس، وتوفي سنة (474هـ). انظر تاريخ دمشق (22/224)، ومعجم الأدباء (3/1387)، وسير أعلام النبلاء (18/535)، وفوات الوفيات (2/64).

(2) الحدود لأبي الوليد الباجي (ص48).

(3) أبو الحسن علي بن عبيد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن الزغواني البغدادي، كان فقيهاً محدثاً واعظاً، وأحد أعيان المذهب الحنبلي، صاحب تصانيف نافعة، قال ابن الجوزي: صحبته زماناً، وسمعت منه، وأخذت عنه الفقه والوعظ، وتوفي رحمه الله تعالى (527هـ). انظر ذيل طبقات الحنابلة لعبد الرحمن بن أحمد البغدادي (1/401)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (19/606).

استمراره على مُقتضى لفظه، وَهُوَ مَا أُخُوذُ مِنَ الْمَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ الْخَطَابُ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ،
وَلَمْ يَكُنْ يُرَادُ بِهِ الْأَصْلُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعُجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة 93]،
أَرَادَ حُبَّ الْعُجْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَكَانَ الْعُجْلَ يَكُونُ فِي بَطُونِهِمْ لَا فِي قُلُوبِهِمْ؛ لِأَنَّ
الْأَعْيَانَ إِنَّمَا تَنْتَقِلُ إِلَى الْبُطْنِ لَا إِلَى الْقَلْبِ، وَمِثْلُهُ: ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ [مريم 34]، أَرَادَ
صَاحِبَ قَوْلِ الْحَقِّ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا سَمِيَ الشَّيْءُ فِيهِ بِاسْمِ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا
إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾ [النساء 174]، أَرَادَ مَا تَمَرَّتْهُ نُورٌ فِي الْقُلُوبِ، وَمِثْلُهُ: ﴿ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ ﴾ [غافر
15]، أَرَادَ الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّهُ كَالرُّوحِ حَيَاةٌ فِي الْقُلُوبِ، فَأَمَّا مَا فَهَمَ الْمَعْنَى فِيهِ مِنْ لَفْظِهِ، وَذَكَرَ بَعْضُ صَيْغَتِهِ،
لِيَصِلَ فَهْمُهُ إِلَى السَّامِعِ، فَذَلِكَ هُوَ التَّفْسِيرُ⁽¹⁾. " فقد أتى الشيخ الزغواني رحمه الله ببيان تفصيل في
معنى التأويل، وكيف يكون الدليل قرينة تمنع المعنى الظاهر، وعلى هذا المنوال يصف تلميذه ابن
الجوزي⁽²⁾ التأويل قائلا: "التأويل العدول عن ظاهر اللفظ، إلى معنى لا يقتضيه لدليل عليه"⁽³⁾. وبعد
النظر في هذه الأقوال المتفقة في معنى التأويل، والتي قيلت قبل قرنين ونصف القرن تقريبا من ميلاد
ابن تيمية، يكون المعنى على هذا الوصف معروفا لدى السلف منذ أن عملوا بالتأويل، وربما جاءت
الصيغة بهذا الحرف خلال القرون الثلاثة الأولى عند التصنيف في ما يتعلق بالتأويل، وإذا لم يقبل ابن
تيمية التأويل بهذا المعنى فما هو المعنى الذي يقرره في التأويل؟

(4) نقلا عن نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لابن الجوزي ص(217).

(5) أَبُو الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْبَلِيُّ، مِنْ سَلَالَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، الْبَارِعُ فِي الْوَعظِ وَالتَّفْسِيرِ وَالفقه والحديث والتاريخ، وصاحب التصانيف، سمع من عدة شيوخ، وروى عنه الكثيرين وإليه انتهت الرياسة في الحديث وعلومه ومعرفة صحيحه وسقيمه وفقهه، ولد ببغداد وتوفي فيها (597) هـ. انظر التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص343)، سير أعلام النبلاء للذهبي (21/365)، الأعلام للزركلي (3/316).

(1) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لابن الجوزي (ص216)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والمعنى الثاني أن التأويل هو: تفسير الكلام سواء وافق ظاهره أم لم يوافقه، وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران 7]، كما نقل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير ومحمد بن إسحاق وابن قتيبة، وغيرهم⁽¹⁾.

أما المعنى الثالث عند شيخ الإسلام رحمه الله للتأويل فهو بمعنى حقيقة الشيء، حيث قال: "هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام أنه قال: ﴿يَا أَبَتَ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف:100]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يُنظَرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسَوْهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف:53]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:59]، وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله⁽²⁾."

وعلى هذا الأساس اتبعه تلميذه ابن القيم في بيان معنى التأويل، فجعل المعنيين الثاني والثالث اللذين قررهما شيخه هما التأويل الصحيح، وما عداهما باطل، بل وصفه بتأويل المعتزلة والجهمية⁽³⁾. ومن المعلوم أن ما تقرر في المبحث الأول من هذا الفصل في بيان الاختلاف الحاصل بين أهل العلم في

(2) الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية (ص288).

(3) الفتوى الحموية الكبرى (ص288).

(4) انظر الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة (1/177).

إثبات الصفات, أن أصحاب الفريق الثاني الذين أثبتوا سبع صفات, وأجازوا التأويل في ما سواها من الصفات الذاتية والفعلية بدليل أو قرينة, لا ينطبق عليهم وصف الجهمية والمعتلة, وإن كان معنى التأويل مشتركا بينهم, إلا أن الاختلاف بيّن, فلم يرد عن من أجاز التأويل من أهل العلم أنه نفى صفة ثبتت لله بطريق القطع سمعا ودلالة, بل ورد عنهم الإثبات, كما ورد عنهم التأويل؛ ولذلك نجد الجويني رحمه الله يقول: " فليجر آية الاستواء والمجيء, وقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص75], وقوله: ﴿وَيَتَّقِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن 27], وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر 14] (1)."

فهذا يبعد شبهة النفي والتعطيل عن أصحاب مذهب الصفات السبع, فلا بد من التفريق بين أهل السنة عن من سواهم من المعتلة, وهم الذين قصدهم ابن القيم رحمه الله في كلامه ومع ذلك لم يستحسن مذهب الذين قالوا بالتأويل, مع إثبات بعض الصفات, ووصفهم بالسبعية حيث قال: "فالناس كانوا طائفتين: سلفية وجهمية, فحدثت الطائفة السبعية, واشتقت قولاً بين القولين, فلا للسلف اتباعوا, ولا مع الجهمية بقوا(2)".

وهذا اختلاف بين السلف, ولا يزيل هذا الوصف-السبعية-نسبة الالتحاق بالسنة والجماعة, ولا يكون إلا من باب اختلاف التنوع, لا من باب الابتداع, لا سيما أن السلف ثبت عنهم التأويل في بعض نصوص الصفات, قال الشيخ محمد رشيد رضا(3) رحمه الله: " وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى مَذْهَبٍ بَيَّنَّ الْمَذْهَبَيْنِ، فَفَرَّقَ بَيْنَ النَّصِّ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي إِذَا صُرِفَ عَنْ ظَاهِرِهِ، يَنْعَيَّنُ فِيهِ مَعْنَى وَاحِدٍ مِنَ الْمَجَازِ وَبَيَّنَّ

(1) الفتوى الحموية الكبرى (ص517).

(2) الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة (226/1).

(3) محمد رشيد بن علي بن محمد بن شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني، صاحب مجلة المنار، وأحد رجال الإصلاح الإسلامي، من الكتاب والعلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير، ولد وتعلم بالشام، وتتنسك، وكتب في بعض الصحف، ثم رحل إلى مصر سنة (1315 هـ) فلزم الشيخ محمد عبده وتلمذ له، توفي (1354هـ، من الأعلام للزركلي (126/6).

مَا يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى، فَأَوْجِبَ تَأْوِيلَ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ النَّاسَ قِسْمَانِ: مُثْبِتُونَ لِلصِّفَاتِ وَنَافُونَ لَهَا، وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ وَأَهْلُ الْأَثَرِ مُثْبِتُونَ مُفَوِّضُونَ، وَأَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ نَفَاةٌ مُؤَوَّلُونَ⁽¹⁾."

فلم ينصف محمد رشيد رحمه الله أهل التأويل، بل جعلهم من النافين للصفات، وجعل الإثبات والتفويض مسلكا واحدا، ووصفه بمذهب أهل الحديث والأثر، وقد تبين في الفصل الثاني من هذا البحث، أن الإثبات ليس هو التفويض، وإن كان أهل الإثبات يقولون بتفويض الكيفية بعد إثبات الصفة، إلا أن التفويض لا يدل على الإثبات، كما ثبت عن بعض السلف الذين وصفوه بالإمرار، وقد جهل الشيخ أن مذهب الجمهور من المحدثين والمفسرين من أهل الأثر هو التأويل في ما يستحيل على الله تعالى، وسيتبين ذلك فيما بعد، ولا يعني كلام التفازاني الذي استدل به محمد رشيد في تفسيره إلا ما بينا فقال التفازاني: "وَمِنْهَا مَا وَرَدَ بِهِ ظَاهِرُ الشَّرْعِ وَأَمْتَنَ حَمْلُهَا عَلَى مَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةِ مِثْلُ الاسْتِوَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه 5]، وَالْيَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [

الفتح 10]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾ [ص 75]، وَالْوَجْهَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَى وَجْهَهُ

رَبِّكَ﴾ [الرحمن 27]، وَالْعَيْنَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه 39]، وَقَوْلِهِ: ﴿تَجْرِي

بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر 14]، فَعَنِ الشَّيْخِ أَنَّ كُلًّا مِنْهَا صِفَةٌ زَائِدَةٌ، وَعَنِ الْجُمْهُورِ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّيْخِ أَنَّهَا

مَجَازَاتٌ، فَالاسْتِوَاءُ مَجَازٌ عَنِ الاسْتِيْلَاءِ أَوْ تَمَثِيلٌ وَتَصْوِيرٌ لِعَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْيَدُ مَجَازٌ عَنِ الْقُدْرَةِ،

وَالْوَجْهَ عَنِ الوجودِ، وَالْعَيْنَ عَنِ البَصْرِ، فَإِنْ قِيلَ: جُمْلَةُ الْمَكُونَاتِ مَخْلُوقَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَا وَجْهٌ

تَخْصِيصٌ خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَيِّمًا بِلَفْظِ الْمُتَنَّى؟ وَمَا وَجْهُ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: بِأَعْيُنِنَا؟ أَجِيبَ بِأَنَّهُ أُرِيدَ

كَمَالَ الْقُدْرَةِ وَتَخْصِيصُ آدَمَ تَشْرِيفٌ لَهُ وَتَكْرِيمٌ، وَمَعْنَى تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا أَنَّهَا تَجْرِي بِالْمَكَانِ الْمُحِيطِ بِالْكَلَاءَةِ

وَالْحِفْظِ وَالرَّعَايَةِ، يُقَالُ: فُلَانٌ بِمَرَأَى مِنَ الْمَلِكِ وَمَسْمَعٌ إِذَا كَانَ بِحَيْثُ تَحَوُّطُهُ عِنَايَتُهُ وَتَكْتَنَفُهُ رِعَايَتُهُ،

(4) تفسير المنار لمحمد رشيد رضا (163/3).

وَقِيلَ: الْمُرَادُ الْأَعْيُنُ الَّتِي انْفَجَرَتْ مِنَ الْأَرْضِ وَهِيَ بَعِيدٌ، وَفِي كَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ أَنَّ قَوْلَنَا
الاسْتِوَاءَ مَجَازٌ عَنِ الْاسْتِيْلَاءِ، وَالْيَدُ وَالْيَمِينُ عَنِ الْقُدْرَةِ، وَالْعَيْنُ عَنِ الْبَصَرِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ لِنَفْيِ
وَهُمِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ بِسُرْعَةٍ، وَإِلَّا فَهِيَ تَمَثِيلَاتٌ وَتَصَوِيرَاتٌ لِلْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ بِإِبْرَازِهَا فِي الصُّورِ
الْحِسِّيَّةِ (1).

فلقد أورد الشيخ محمد رشيد كلام التفتازاني في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ
فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران 7]، بعد أن بين مذهبه في الصفات منتقدا مذهب التأويل قائلا: "وَكُنَّا نَظُنُّ فِي
أَوَّلِ الطَّلَبِ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ ضَعِيفٌ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يُأْوِلُوا كَمَا أَوَّلَ الْخَلْفُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَبْلُغُوا مَبْلَغَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ
وَالْفَهْمِ، لِاسِيْمَا الْحَنَابِلَةِ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ، وَلَمَّا تَغَلَّغْنَا فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَظَفِرْنَا بَعْدَ النَّظَرِ فِي الْكُتُبِ الَّتِي
هِيَ مُنْتَهَى فُلُوسَفَةِ الْأَشَاعِرَةِ فِي الْكَلَامِ بِالْكَتُبِ الَّتِي تُبَيِّنُ مَذْهَبَ السَّلَفِ حَقَّ الْبَيَانِ، لِاسِيْمَا كُتُبِ ابْنِ
تَيْمِيَّةَ عِلْمًا يَلْقِينِ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَيْسَ وَرَاءَهُ غَايَةٌ وَلَا مَطْلَبٌ، وَأَنَّ كُلَّ مَا خَالَفَهُ
فَهُوَ ظُنُونٌ وَأَوْهَامٌ، لَا تُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا (2)".

وبعد النظر في مقالة محمد رشيد رحمه الله، يتبين أنه انتقد مذهب التأويل لاتباعه ابن تيمية في
ذلك، ودونما تحقيق في عمل السلف، ولم يكن استدلاله في محله بنقله لكلام التفتازاني؛ لأن التفتازاني
يبين مذهب شيخه، وهو مذهب الجمهور كما قال، وهو التأويل بالمجاز، وإيراده في هذا الموطن داعم
لمذهب التأويل، كما أن الذي ثبت عن السلف التفويض والتأويل الصحيح في ما يستحيل على الله
تعالى، وإن من أنكر التأويل كبعض الحنابلة يؤولون في مواضع، بل يجتمعون على التأويل في بعض
النصوص اضطرارا، وما هذا إلا تناقض ظاهر، وسيأتي الكلام على ذلك في محله فيما بعد في الفصل
الرابع.

(1) شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني (110/2)

(2) تفسير المنار (163/1).

وعلى هذا يكون الاختلاف بين الفريقين من أهل السنة في تعيين معنى التأويل ظاهر، فمذهب يقول: أن معناه التفسير، وحقيقة المعنى، وآخر يقول: أنه صرف اللفظ عن ظاهره إلى وجه يحتمله لدليل، وكل هذه المعاني مشتركة في التأويل، وفي كتاب الله تعالى نجد لفظ التأويل ورد في غير ما موضع، ومدلول اللفظ بحسب سياق الآية المذكور فيها، وقد تتبع شيخ الإسلام ابن تيمية لفظ التأويل في كتاب الله، وبيّن في كل آية معنى التأويل المذكور فيها، وسنعرض أقواله مقارنة مع أقوال بعض المفسرين. ففي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَنْجٌ فَيَسْبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران 7]، قال ابن تيمية: فهو في هذه الآية بمعنى التفسير والتعيين، وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء 59]، قال ابن تيمية: فهو في هذه الآية بمعنى "العاقبة والمصير"⁽¹⁾. وكذلك قال بعض أهل التفسير كعبد الرزاق⁽²⁾ والطبري⁽³⁾: "عاقبة وثوابا وأحمد مؤثلاً ومغبة"⁽⁴⁾.

-
- (1) الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية (ص 29).
 - (2) أبو بكر الحميري مؤلاًهم، الصنعاني، أحد رواة الصحيحين والسنن الأربعة، مفسر مشهور ومحدث ثقة وُلِدَ (126)هـ، ويعد من صغار أتباع التابعين، روى عنه الكثيرين، ولزم معمرًا ثمان سنين، توفي في شوال سنة (211)هـ. انظر رجال صحيح البخاري للكلاباذي (2/496)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (1/209)، وتاريخ دمشق (36/160)، وميزان الاعتدال للذهبي (2/609)، وسير أعلام النبلاء (9/563).
 - (3) أبو جعفر الطبري محمد بن جرير، الفقيه المقرئ النحوي اللغوي الحافظ الأخباري، كان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفة فضلته ومؤلده (224)هـ، سَمِعَ ورحل وحدث، وصنف التصانيف الكبار، توفي في (310)هـ. انظر تاريخ دمشق (52/188)، تاريخ بغداد (2/548)، طبقات الشافعية الكبرى (3/120)، طبقات الشافعيين (ص222)، إنباه الرواة على أبناء النحاة (3/89)، سير أعلام النبلاء (14/267).
 - (4) انظر تفسير عبد الرزاق (2/299)، وجامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري (8/506).

وفي قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا

بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف 53], قال ابن تيمية: "وهو معنى وقوع المخبر به", وهو كذلك في قوله تعالى: ﴿ بَلْ

كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ [يونس 39](1). "وهو قول مقاتل(2): "العاقبة وما وعد الله في القرآن

من الوعد والوعيد والخير والشر(3)", وكذا قال عبد الرزاق والطبري(4).

ولقد ورد لفظ التأويل في سياق الرؤى, ففي سورة يوسف يقول تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ

مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ [6], وقال تعالى: ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأَكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ﴾ [37],

وقال تعالى: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ ﴾ [44], وقال تعالى: ﴿ أَنَا أَنبُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُون ﴾ [45],

وقوله تعالى: ﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [100], قال ابن تيمية في معنى التأويل في كل مما سبق:

"هو نفس مدلول الرؤيا(5)".

(1) الإكليل في المتشابه والتأويل (ص29).

(2) مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَلْخِيُّ، من كبار أتباع التابعين، وكبير المفسرين، روى عن مجاهد، والضحاك، وابن بريدة، وعطاء، وعدة، قال الشافعي: الناس عيال في التفسير على مقاتل، وقال أبو حنيفة: أفرط جهم في نفي التشبيه، حتى قال: إنه تعالى ليس بشيء، وأفرط مقاتل، يعني في الإثبات، حتى جعله مثل خلقه، ورغم استحسان تفسيره إلا أن علماء الحديث لم يوثقوه، فقد سكت عنه البخاري، وسئل عنه عبد الله بن المبارك فقال: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة، توفي (150هـ). انظر تاريخ بغداد (207/15)، وميزان الاعتدال (173/4)، وسير أعلام النبلاء (201/7).

(3) تفسير مقاتل (40/2).

(4) تفسير عبد الرزاق (81/2)، جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري (478/12).

(5) الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية (ص30).

وقال القرطبي⁽¹⁾: "أجمعوا أن ذلك في تأويل الرؤيا⁽²⁾". وقال تعالى في سورة الكهف[78]:

﴿سَأْتِيكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ , وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [82], فمراده كما يقول

ابن تيمية: "هو تأويل الأعمال التي أتى بها الخضر من خرق السفينة, وقتل الغلام إقامة الجدار, وبيان السبب الحامل عليها⁽³⁾". وكذا قال القرطبي في تفسيره⁽⁴⁾.

وقد يكون التأويل بمعنى حقيقة الشيء؛ ولكن سياق الرؤى يختلف في الحكم على معنى التأويل, إذ

أن تأويل الرؤيا قد لا يكون هو ظاهرها, فلو أخذنا رؤيا يوسف عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ

يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف 4], فلا يقولن أحد

أن المعنى الحقيقي هو سجود تلك الكواكب له عليه السلام؛ ولكن المعنى هو صرف اللفظ إلى سجود

إخوته وأبيه وأمه له, كما تحققت رؤيته على ذلك, وهكذا العمل في غيرها من الرؤى, ففي الصحيح قال

صلى الله عليه وسلم: "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، شَرِبْتُ-يَعْنِي اللَّبْنَ-حَتَّى أَنْظُرَ إِلَى الرَّيِّ يَجْرِي فِي ظَفْرِي، أَوْ فِي

أظْفَارِي، ثُمَّ نَأَوَلْتُ عُمَرَ فَقَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ؟ قَالَ: الْعِلْمُ⁽⁵⁾". فإذا أخذنا بالظاهر, فالمعنى على أن النبي

صلى الله عليه وسلم يسقي عمر اللبن, ولكن الاحتمال الراجح والمراد هو: توريث العلم, فالتأويل في

(6) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي, اشتهر بالمعرفة والتفسير والورع والزهد, وصنف في التفسير وأحكام الفقه, ومن كتبه الجامع لأحكام القرآن, وقمع الحرص بالزهد والقناعة, والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى, والتذكار في أفضل الأذكار, والتذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة, والتقريب لكتاب التمهيد, توفي (671هـ). انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لإبراهيم بن محمد بن فرحون (ص317), والأعلام للزركلي (322/5).

(7) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (129/9).

(1) الإكليل في المتشابه والتأويل (ص30).

(2) الجامع لأحكام القرآن (91/18).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه, كتاب المناقب, بَابِ مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَبِي حَفْصِ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [3681].

سياق الرؤى غير التفسير الذي هو حقيقة الشيء, فغالبا الرؤى ما لا يوافق ظاهرها معناها المراد, وقول ابن تيمية: نفس مدلول الرؤيا, لا يعني إلا ما دلت عليه الرؤيا, ولو باعتبار القرائن والمجازات, وهو التأويل الذي لا يعترف به ابن تيمية إطلاقا.

المبحث الثاني

الفرق بين التفسير والتأويل شرعاً

تبيين مما سبق أن ابن تيمية إنما جعل معنى التأويل على معنى التفسير أو حقيقة الأمر باعتبار مدلول لفظ التأويل في القرآن الكريم، والتفسير في اللغة كما جاء في العين: "فسر: الفَسْرُ: التفسير وهو بيان وتفصيل للكتاب، وفَسَرَهُ يفسره فسراً، وفسره تفسيراً."⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جُنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان 33]، أي أحسن بيانا وتفصيلاً⁽²⁾، لكن الذي يرى فرقا بين التأويل والتفسير، يجد أن لفظ التأويل يحتمل غير معنى التفسير الذي معناه الكشف والبيان والتفصيل، ولذلك يقول صاحب التفسير والمفسرون في مسألة الفرق بينهما بعد أن جمع فروقا عدة، نختار منها على وجه الاختصار ما رجحه المؤلف: "والذي تميل إليه النفس من هذه الأقوال: هو أن التفسير ما كان راجعاً إلى الرواية، والتأويل ما كان راجعاً إلى الدراية، وذلك لأن التفسير معناه الكشف والبيان، والكشف عن مراد الله تعالى لا نجزم به إلا إذا ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو عن بعض أصحابه الذين شهدوا نزول الوحي، وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع، وخالطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم من معاني القرآن الكريم، وأما التأويل الملاحظ فيه ترجيح أحد احتمالات اللفظ بالدليل، والترجيح يعتمد على الاجتهاد، ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها في لغة العرب، واستعمالها بحسب السياق، ومعرفة الأساليب العربية، واستنباط المعاني من كل ذلك"⁽³⁾.

(1) باب السين والراء والفاء مادة (ف، س، ر)، (247/7).

(2) انظر جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري (267/19).

(3) التفسير والمفسرون لمحمد السيد حسين الذهبي (18/1).

وسبب ميله لهذا القول ما بينه الزركشي⁽¹⁾ في سبب التفرقة بين التفسير والتأويل، يقول رحمه الله تعالى: "وكان السبب في اصطلاح كثير على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستتبط، ليحمل على الاعتماد في المنقول، وعلى النظر في المستتبط تجويزا له وازديادا، وهذا من الفروع في الدين⁽²⁾".

ففي الكلام السابق من ضوابط التأويل ما يجعله معمولا به بين السلف، فالأساليب العربية جلية في كتاب الله تعالى، ولذلك لم يثبت عن كفار العرب أنهم انتقدوه لأنه على خلاف ما يكون من أساليبهم، أو عارضوه لأنهم لم يفهموا معانيه، بل كانوا معرضين عن الإسلام لاستكبارهم، وتمسكهم بعبادة آلهة آبائهم وأجدادهم، كما قال الله عز وجل على لسانهم: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم

مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف 22]، وتأمل قول الزركشي: "وهذا من الفروع في الدين" ففيه فائدة عظيمة تدل على أن الاختلاف الحاصل بين أهل العلم في تعيين معنى التأويل، والذي أدى إلى اختلافهم في إثبات الصفات من تأويلها، ما هو إلا اختلاف فرعي في بابه، ينزلنا إلى مادون الأصول العقديّة، وما يكون من اختلاف في هذه الفروع فلا يقدر في العقيدة، ولا يخرج من دائرة أهل السنة والجماعة، وإلا لأخرجنا من أهل السنة والجماعة جل أهل اللغة والبيان من الثقات، والمفسرين والفقهاء، لو كان التأويل كما وصفه البعض بأنه بدعة وإحداث، ولأن ألفاظ اللغة العربية حمالة أوجه، فلا مناص من التأويل بأي حال من الأحوال، وإن في غير باب الصفات، فمن أنكر العمل بالتأويل كيف يتدبر معنى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء 72]؛ فالمجاز

(4) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، عالم بفقهاء الشافعية والأصول، وأحد الأعلام البارزين في مصر في القرن الثامن، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها: الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، ولقطة العجلان، والبحر المحيط، وإعلام الساجد بأحكام المساجد، والديباج في توضيح المنهاج، والمنثور، وغيرها، توفي عليه رحمة الله (794هـ). انظر حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (437/1)، والأعلام للزركلي (60/6).

(1) البرهان في علوم القرآن للزركشي (172/2).

هنا بين، ومن أنكر التأويل لابد أن يعمل به في تفسير هذه الآية، على معناه الذي هو صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل، وإلا فلن يتدبر المعنى المراد.

التأويل فرع عن التفسير:

لقد ورد أثر عن ابن عباس⁽¹⁾ رضي الله عنهما أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام يقول: "قسم تعرفه العرب في كلامها، وقسم لا يعذر أحد بجهالته من الحلال والحرام، وقسم يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه فهو كاذب"⁽²⁾. قال الزركشي تعقيباً على تقسيم ابن عباس: "وهذا تَفْسِيْمٌ صَحِيْحٌ، فَأَمَّا الَّذِي تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ فَهُوَ الَّذِي يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى لِسَانِهِمْ وَذَلِكَ شَأْنُ اللَّغَةِ وَالْإِعْرَابِ. وَالثَّانِي: مَا لَا يُعْذَرُ وَاحِدٌ بِجَهْلِهِ، وَهُوَ مَا تَتَبَادَرُ الْأَفْهَامُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعْنَاهُ مِنَ النُّصُوصِ الْمُتَضَمِّنَةِ شَرَائِعِ الْأَحْكَامِ وَدَلَائِلِ التَّوْحِيدِ، وَكُلُّ لَفْظٍ أَفَادَ مَعْنَى وَاحِدًا جَلِيًّا لَا سِوَاهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّلَاثُ: مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَهُوَ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْغُيُوبِ، نَحْوُ الْآيِ الْمُتَضَمِّنَةِ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَتُرُودِ الْغَيْثِ، وَمَا فِي الْأَرْحَامِ، وَتَفْسِيرِ الرُّوحِ، وَالْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ، وَكُلُّ مُتَشَابِهٍ فِي الْقُرْآنِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَالرَّابِعُ: مَا يَرْجَعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ التَّأْوِيلِ، وَهُوَ صَرَفُ اللَّفْظِ إِلَى مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ، فَالْمُفَسِّرُ نَاقِلٌ وَالْمُؤَوَّلُ مُسْتَنْبِطٌ، وَذَلِكَ اسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ وَبَيَانُ الْمُجْمَلِ وَتَخْصِيصُ الْعُمُومِ،

(2) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو العباس، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أمه أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية، ولد وبنو هاشم بالشعب قبل الهجرة بثلاث، وهو أحد الكثيرين في رواية الحديث، ومن فقهاء الصحابة، اشتهر بترجمان القرآن لمعرفته بتفسيره وتأويل كتاب الله تعالى، كما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقدمه على أشياخ الصحابة في مجالسه ويدنيه منه، لعلمه وفقهه ومعرفته، فقد دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل، يقول ابن عباس رضي الله عنهما: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن ثلاثة عشر سنة. انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (4/121)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ص309)، وسير أعلام النبلاء (3/332).

(1) رواه عبد الرزاق في تفسيره، حديث رقم [4] (253/1).

وَكُلُّ لَفْظٍ اِحْتَمَلَ مَعْنَيَيْنِ فَصَاعِدًا فَهُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ الْعُلَمَاءِ الاجْتِهَادُ فِيهِ، وَعَلَى الْعُلَمَاءِ اعْتِمَادُ الشُّوَاهِدِ وَالذَّلَائِلِ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَعْتَمِدُوا مُجَرَّدَ رَأْيِهِمْ فِيهِ عِلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ⁽¹⁾."

بعد بيان الزركشي للأقسام الأربعة، وشرح ما عينه ابن عباس رضي الله عنهما في كلامه، يتبين لنا جليا الفرق بين التفسير والتأويل، وأن التأويل معمول به بين السلف، وهو ما طريقه اجتهاد العلماء ببيان أدلتهم وشواهدهم على مقتضى العربية، ومفهومه عندهم هو نفسه المفهوم الذي يستبعده ابن تيمية من معنى التأويل، وهو ما أشار إليه ابن عباس رضي الله عنهما بأنه التفسير الذي يعلمه العلماء، وبينه الزركشي بأنه راجع إلى استنباط المجتهدين للأحكام، وما إلى ذلك من استعمال المخصصات، واعتماد القرائن والأدلة من أساليب العرب.

(2) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (2/164-166).

المبحث الثالث

مدار الخلاف بين العلماء في العمل بالتأويل

مدار الخلاف بين المانعين للتأويل والعاملين به، هو الوقف⁽¹⁾ وإعراب الواو ومعنى المحكم والمتشابه

(²) في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ

(1) الوقف في اللغة كما جاء في كتاب العين: "الْوَقْفُ: مصدر، كقولك: وَقَفْتُ الدابة وَوَقَفْتُ الكلمة وَقْفًا". باب القاف والفاء مادة (و ق ف) (223/5). والوقف في اصطلاح القراء هو: انقطاع القراءة عند تلاوة آيات كتاب الله، وهو أقسام، يقول أبو عمرو الداني: "اعلم، أيدك الله بتوفيقه، أن علماءنا اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: الوقف على أربعة أقسام، تام مختار وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك، وأنكر آخرون هذا التمييز وقالوا: الوقف على ثلاثة أقسام، قسمان أحدهما مختار وهو التمام، والآخر جائز وهو الكافي الذي ليس بتمام. والقسم الثالث القبيح الذي ليس بتمام ولا كاف. وقال آخرون: الوقف على قسمين تام وقبيح لا غير. والقول الأول أعدل عندي و به أقول". المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (ص7)

(2) المحكم في اللغة من الإحكام وهو التوثيق، يقال: أحكم الأمر أي وثقه. انظر العين باب الحاء والكاف والميم، مادة (ح، ك، م)، (67/3)، والمتشابه في عرف اللغويين من الشبه وهو تشبيه الشيء بالشيء شبيهه. انظر العين باب الهاء والشين والباء، مادة (ش، ب، هـ)، (404/3)، وعند الأصوليين: "المحكم: هو ما استقل بنفسه، والمتشابه ما افتقر إلى غيره مما فيه شبهة منه، أو من سواه إلى المحكم". المحصول لابن العربي (ص86). وقد حرم ابن حزم طلب معاني المتشابه، والتي حصر معناها في الحروف المقطعة التي في أوائل السور، وكذلك الأقسام التي في أوائل السور، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران 7]، واستدل بالحديث الذي رواه النعمان بن بشير رضي الله عنه: "الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه". أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب من استبرأ لدينه [52]، واستدل كذلك بعمل عمر رضي الله عنه، قال ابن حزم: وجدنا عمر قد أوجع صبيبا على سؤاله عن تفسير "والذاريات". والأثر رواه القرطبي في تفسيره (29/17)، وانظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (4/124)، ومن الصحابة كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فسر "والذاريات" يقول القرطبي: حدثنا هناد بن السري قال حدثنا أبو الأحوص عن سماك عن خالد بن عرعة قال: "قام رجل إلى علي رضي الله عنه فقال: ما الذاريات نروا؟ فقال: هي الريح". الجامع لأحكام القرآن (386/22). وقد خالف ابن العربي ابن حزم في ذلك فقال: "وقدم الله من يريد أن يتبع المتشابه بنفسه طلبا لفهمه، حتى لو رده إلى الأم، وهو المحكم، لوجد معناه فيه وكان محمودا، وبذلك يكون في جملة الراسخين في العلم، الذين يؤمنون به أولا عند سماعه، ويعرفونه آخرا عند التنكرة برده إلى أم الكتاب". المحصول لابن العربي (ص86). ولعل قوله: كان محمودا، أي إذا لم ينو بذلك الفتنة إنما

فِي قُلُوبِهِمْ نَزَعٌ فَيَسْبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ

أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ [آل عمران 7], فمن يقف على لفظ الجلالة يقول بالتفويض،

ومن قرأ بالعطف على لفظ الجلالة، ووقف عند قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يقتضي أن

يعلم الراسخون في العلم تأويل المتشابه، وقد بين علماء التفسير والقراء هذا الاختلاف، ونوقش بين

العلماء من نحاة ومفسرين ومتكلمين وسننين أقوالهم فيما يلي:

القول الأول:

إن الوقف في قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ عند القراء وقف تام، وقد جعل النحاة الواو في

قوله: ﴿والراسخون في العلم﴾ للاستئناف، وهو قول أكثر المفسرين والقراء والنحويين⁽¹⁾.

جاء في المكتفى في الوقف والابتداء عن أحمد بن محمد القواس⁽¹⁾ يقول: نحن نقف حيث انقطع النفس

إلا في ثلاثة مواضع نتعمد الوقف عليها تعمداً في آل عمران: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ ثم نبتدئ

لبغية الفهم والعلم؛ لأنه من باب التدبر في كتاب الله تعالى أن نعلم مقاصد الألفاظ والمعاني. وعند البخاري في كتاب التفسير باب (منه آيات محكمات) يقول: وقال مجاهد: الحلال والحرام وأخر متشابهات يصدق بعضه بعضاً، كقوله تعالى: ﴿وما يضلُّ به إلا الفاسقين﴾ [البقرة 26] وكقوله جل ذكره: ﴿ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون﴾ [يونس 100]، وكقوله: ﴿والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم﴾ [محمد 17]، (زيغ: شك، (ابتغاء الفتنة): المشتبهات، و(الراسخون في العلم) يعلمون (يقولون) أمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الأبواب). وفي تفسير مجاهد: الراسخون في العلم يعلمون تأويل المشتبهات، والذين يطلبون الفتنة هم الذين ذمهم الله عز و جل (33/6).

(1) انظر جامع البيان في تأويل أي القرآن للطبري (202/6)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (16/4)، والتمهيد في علم التجويد لمحمد بن محمد بن الجزري (ص 170-171) حيث قال ابن الجزري: "والى هذا الوقف ذهب نافع، والكسائي، ويعقوب، والفراء، والأخفش، وأبو حاتم، وابن كيسان، وابن إسحاق، والطبري، وأحمد بن موسى اللؤلؤي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عبيدة، ومحمد بن عيسى الأصفهاني، وابن الأثيري، وأبو القاسم عباس بن الفضل، وهذا ظاهر ما يقتضيه تفسير مقاتل، وإلى معناه ذهب مالك بن أنس وغيره، ومعنى: ﴿والراسخون في العلم يقولون أمنا به﴾ أي يسلمون ويصدقون به، في قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود."

﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، وفي الأنعام [109] ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم نبتدئ ﴿أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ﴾ بكسر الهمزة،

وفي النحل [103] نَقَفَ ﴿بَشَرَ﴾ ثم نبتدئ ﴿لِسَانَ الَّذِي﴾⁽²⁾.

القول الثاني:

وفيه لا يوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ معطوف عليه، وهذا اختيار بعض الصحابة والتابعين، وتبعهم بعض القراء والنحاة والمفسرين وبعض المتكلمين، وعلى قول هؤلاء المتشابهة يحتمل التأويل⁽³⁾.

أوجه استدالات الفريقين: استدالات الفريق الأول:

استدل الفريق الأول الذين قالوا إن الراسخين في العلم لا يعلمون المتشابهة بالإعراب، فالواو للاستئناف، و"الراسخون" مبتدأ، و"يقولون آمنا به" خبره، ومعنى المتشابهة عندهم هو ما استأثره الله تعالى عنده في علم الغيب، كيوم البعث وأمر الروح⁽⁴⁾، واستدلوا بقراءة عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: "ويقول الراسخون في العلم"⁽⁵⁾، واستدلوا كذلك بالآثار الواردة في ذلك ومنها ما ذكره الطبري، وهي:

(2) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون أبو الحسن النبال المكي المعروف بالقواس إمام مكة في القراءة، قرأ على وهب بن واضح، وقرأ عليه قنبل وعبد الله بن جببر الهاشمي وأحمد بن يزيد الحلواني واليزي و محمد بن شريح ومحمد بن بشر وسعدان بن كثير الجدي، توفي سنة (240هـ) وقيل (245هـ). غاية النهاية في طبقات القراء (1/123).

(3) (ص70).

(1) ينظر جامع البيان للطبري (6/203)، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ص171)، وتفسير مشكل القرآن لابن قتيبة (ص67)، وتفسير التستري الذي جمعه أبو بكر محمد البلدي (ص46)، وتفسير ابن أبي حاتم لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس (2/599)، وإعراب القرآن للنحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (1/144)، وأحكام القرآن لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص (2/284)، والانتصار للقرآن للباقلاني (2/777).

(2) انظر جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري (6/179).

(3) انظر المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (ص37).

"عن عائشة قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، قالت: كان من رسوخهم في العلم أن آمنوا بحكمه ومتشابهه، ولم يعلموا تأويله"، وفي أحد قولين عن ابن عباس رضي الله عنهما: "وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به"، وعن هشام بن عروة: كان أبي يقول في هذه الآية ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله، ولكنهم يقولون: "آمنا به كل من عند ربنا". وعن أبي نهبك الأسدي قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، فيقول: إنكم تصلون هذه الآية، وإنها مقطوعة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، فانتهى علمهم إلى قولهم الذي قالوا، وعن عمر بن عبد العزيز قال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، انتهى علم الراسخين في العلم بتأويل القرآن إلى أن قالوا ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، وعن مالك قال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ وليس يعلمون تأويله⁽¹⁾.

استدلالات الفريق الثاني:

واستدل الفريق الثاني الذين قالوا إن الراسخين في العلم يعلمون المتشابه، بأن الواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ للعطف، و﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ حال، ومعنى المتشابه الذي يعلمه الراسخون ما كان من المنسوخ والأقسام⁽²⁾، أي ما أقسم الله به، وما احتاج إلى استنباط واعتماد الأدلة، واستدلوا بالآثار في ذلك ومنها:

(1) جامع البيان للطبري (202/6).

(2) جامع البيان في تأويل القرآن (175/6).

"عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أنا ممن يعلم تأويله، وعن مجاهد: ﴿والراسخون في العلم﴾ يعلمون تأويله، ويقولون: ﴿آمنا به﴾، وعن الربيع: ﴿والراسخون في العلم﴾ يعلمون تأويله ويقولون: ﴿آمنا به﴾، وعن محمد بن جعفر بن الزبير: ﴿وما يعلم تأويله﴾ الذي أراد ما أراد، ﴿إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا﴾، فكيف يختلف وهو قول واحد من رب واحد؟ ثم ردوا تأويل المتشابه على ما عرفوا من تأويل المحكمة التي لا تأويل لأحد فيها إلا تأويل واحد، فأنسق بقولهم الكتاب، وصدق بعضه بعضاً، فنفدت به الحجة، وظهر به العذر، وزاح به الباطل، ودُمغ به الكفر⁽¹⁾."

وقد بين الباقلاني ما يراه المتكلمون في هذه المسألة عندما قال: "ولا نقول بالوقف على قوله: ﴿إلا الله﴾، بل الواو عندنا في قوله: ﴿والرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ واو نسقٍ وعطف، وأن جميع ما روي عن بعض المفسرين وأهل اللغة أنه لا يُعرف له تأويلاً، فإنه معروف المعنى والتأويل عند غيره، ومما قد كشف الله سبحانه عن المراد بواضح أدلته، وبيّن براهينه، وإذا كان ذلك كذلك، بطل توهمهم أن الله سبحانه قد أنزل في كتابه ما لا يعرفه أهل اللغة ولا طريق للخلق جميعاً إلى معرفة المراد به، فإن قالوا: فلا معنى على هذا التأويل لقوله: ﴿وَأُخْرُ مَشَابِهَاتُ﴾، لأن ما قد أوضح الدليل على المراد به وعرف به معناه فليس بمتشابه، قيل لهم: ليس الأمر على ما ظننتم؛ لأن ما عرف بالدليل إذا كان ظاهره محتماً لتأويلاتٍ مختلفة، فهو مشتبه على من أهمل وصدف بنفسه عن صحيح النظر، وعلى من نظر واجتهد إلى أن يعلم ويعرف المراد به، وتزول الشبهة والريب عن قلبه⁽²⁾."

(3) المصدر السابق (6/ 203-204).

(1) الانتصار للقرآن للباقلاني (2/ 777-778).

الجمع بين القولين:

لأن للفريقين أدلتهم، فالجمع أولى من الترجيح وأحكم، بالرغم من أن الطبري يرجح القول الأول؛ ولكن ابن عطية⁽¹⁾ رحمه الله جمع الخلاف الواقع بين العلماء في الكلام على المراد بالآية، وفسر الاتفاق تفسيراً قيماً لا يرد في معناه ومغزاه، واستدل في الجمع بين الخلاف بأن ابن عباس رضي الله عنهما قال بالقولين معاً، وأن ما أحكمه الله من الآيات فهو متضح المعنى، ولا يُحتاج فيه إلى نظر، ويستوي في علمه الراسخ وغيره، وما تشابه من الكتاب فمتنوع، فمنه ما لا يعلمه إلا الله تعالى كأمر الروح وأماد المغيبات، ومنه ما يحمل على وجوه اللغة وكلام العرب، كقوله تعالى في شأن عيسى عليه السلام: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء 171]، فيتأول هذا اللفظ وأمثاله التأويل المستقيم، ولا يسمى أحد راسخاً إلا إذا علم من هذا النوع كثيراً مما قدر له، ومن لم يعلم إلا المحكم فلا يسمى راسخاً، فأعراب الراسخون يحتمل الوجهين⁽²⁾.

(2) عَبْدُ الْحَقِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ غَالِبِ بْنِ عَطِيَّةِ الْمُحَارِبِيِّ، اشتهر بالحفظ والرواية في الحديث، والنحو وكتابة الشعر، وله كتاب في التفسير يُعد من أكبر الكتب في هذا الفن، حدث عنه أولاده وغيرهم، وتوفي رحمه الله تعالى (541هـ). انظر بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس (ص 389)، وسير أعلام النبلاء (587/19-588)، والأعلام للزركلي (282/3).

(3) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (403/1-404).

المبحث الرابع

دواعي الأخذ بالتأويل

إن التأويل، وإن كان في باب الآيات أو الأحاديث المحتملة للصفات، سببه التنزيه للمولى عز وجل عن النقائص والآفات، لا سببا للنفي دون الإثبات، والتعطيل للصفات، وليس هذا مطردا في كل التأويلات؛ ولكن في بعض الصفات التي توهم تشبيها أو نقصا، قال القاضي ابن العربي⁽¹⁾:
"والأحاديث الصحيحة في هذا الباب يعني في باب الصفات على ثلاث مراتب:

الأولى: ما ورد من الألفاظ وهو كمال محض ليس للنقائص والآفات فيه حظ فهذا يجب اعتقاده.

والثانية: ما ورد وهو نقص محض فهذا ليس لله تعالى فيه نصيب فلا يضاف إليه إلا وهو محجوب عنه في المعنى ضرورة، كقوله: عبيد مرصت فلم تعدني وما أشبهه.

والثالثة: ما يكون كمالا ولكنه يُوهم تشبيها، فأما الذي ورد كمالا محضا كالوحدانية والعلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والإحاطة والتقدير والتدبير وعدم المثل والنظير، فلا كلام فيه، ولا توقف، وأما الذي ورد بالآفات المحضة والنقائص كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة

245] وقوله: جعت فلم تطعمني، وعطشت، فقد علم العالم والجاهل أن ذلك كناية عن تنعلق به هذه

(1) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، ابن العربي، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها، رحل إلى المشرق وبرع في الأدب، وتولى قضاء إشبيلية، تفقه بالإمام أبي حامد الغزالي، والفقير أبي بكر الشاشي، والعلامة الأديب أبي زكريا التبريزي، وجماعة، وله مؤلفات عديدة في التفسير وأصول الفقه والتاريخ، توفي رحمه الله (453)هـ. انظر وفيات الأعيان (296/4)، وسير أعلام النبلاء (197/20)، والأعلام للزركلي (230/6).

النقائص؛ ولكنه أضافها إلى نفسه الكريمة المقدسة؛ تكرمة لوليّه، وتشريفا واستلطافا للقلوب وتليينا، وإذا جاءت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه، وللنقصان بوجه، وجب على كل مؤمن حصيف أن يجعلها كناية عن المعاني التي تجوز عليه، وينفي ما لا يجوز عليه⁽¹⁾."

كلام ابن العربي في شأن التأويل لتنزيه الله تبارك وتعالى كلام نفيس، فمن الواجب تنزيه الله عز وجل عن كل ما لا يليق به من النقص، كالمرض والعطش وكذلك الملل، ولا يكون تنزيها لو قلنا: إن الله صفة وهي الملل، تليق بجلاله، أو صفة وهي العطش، تليق بجلاله، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وغفر الله لنا ولكل المؤمنين القاصدين تنزيهه عن كل نقص، والمثبتين له كل كمال، فمن المعلوم أنه لم يثبت أن أحدا أثبت لله صفة العطش؛ لأن العطش غاية في النقص والاحتياج، وذات الحكم في نفي الملل والحياء عن الله تعالى، وكل ما يكون نقصا لا يجوز إثباته لله تعالى، وتعليل التأويل في ما ورد من الحياء وما يقاس عليه ما بينه الفخر الرازي رحمه الله حيث قال: "قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا﴾ [البقرة 26]، وَعَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا"⁽²⁾. "وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَيَاءَ تَغْيِيرٌ وَانْكَسَارٌ يَعْتَرِي الْإِنْسَانَ فِي خَوْفٍ مَا يُعَاتَبُ وَيَذْمُ بِهِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْحَيَاةِ، يُقَالُ: حَيٌّ الرَّجُلُ، كَمَا يُقَالُ: نَسِيَ الرَّجُلُ، وَلِهَذَا يُقَالُ: فَلَانَ هَلَكَ حَيَاءً مِنْ كَذَا، وَرَأَيْتَ الْهَلَالَ فِي وَجْهِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَيَاءِ، وَذَابَ حَيَاءً، إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ لِأَبْدٍ مِنْ تَأْوِيلِهِ"⁽³⁾."

(2) نقلا من إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة (ص63)، وقد تناول ابن العربي هذا الموضوع مفرقا في شرحه لبعض الآيات القرآنية في كتابه أحكام القرآن (307/1) (91/2) (580/2).

(1) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الدعوات [3556] عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفْرًا خَائِبَتَيْنِ" (565/5).

(2) انظر أساس التقديس في علم الكلام (ص112-113).

لا شك أن إثبات الكمال لله تعالى من لوازم التوحيد، ومن هذا المنظور أول السلف بعض الصفات تحقيقاً للتنزيه، لا للنفي والتعطيل، ومن بيان الرازي السابق في دواعي تأويل الصفات، نجد أن الأمر غاية في الأهمية، فإن قال قائل: كيف تنفون عن الله صفة الحياء؟ نقول: وكيف تثبتون لله صفة الملل؟ ولكل منهما معان دالة على النقصان، ولم يأت الحياء في كتاب الله إلا منفيًا، ولم يرد أن المفسرون أثبتوه صفة لله تعالى، وكذلك لم يأت الملل إلا بالنفي⁽¹⁾، فكيف تكون صفات ثابتة وتليق بجلال الله وهي بسياق النفي؟ ولقد سبق أن المحفوظ عن السلف إمضاء مثل هذه الألفاظ كما جاءت دون كلام في معناها، وإذا كان كذلك فلا يجوز التعدي بأكثر من ذلك وإثبات صفات لا تدل إلا على النقص، كالممل الذي هو نقص في المخلوق، فلا يجوز وصف الخالق تعالى به أو بما يدل على مثله، تنزيها لله تعالى عن ما لا يليق به.

لابد من التأويل لتحقيق التدبر:

ومن المعلوم أن القرآن الكريم إنما نزل للتدبر وللعمل به، ولا يكون للإيمان به معنى دون التدبر والعمل؛ ولذلك يقول عز و جل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الَّذِينَ يُدَبِّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص 28]، وهذا التدبر يعم جميع أي القرآن من أولها لآخرها، ومن محكمها لمتشابهها، ولا استثناء في ذلك، وفي هذا المعنى قال الحسن البصري⁽²⁾ رحمه الله تعالى: "ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يُعلم في ماذا أنزلت، وماذا عنى بها، وما استثنى من ذلك لا متشابهها ولا غيره⁽¹⁾".

(3) أخرج البخاري عن عائشة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها امرأة، قال: من هذه؟ قالت: فلاتة، تذكر من صلاتها، قال: مه، عليكم بما تطيقون، فوالله لا يمل الله حتى تملوا، وكان أحب الدين إلي ما دام عليه صاحبُه". كتاب الإيمان، باب أحب الدين إلى الله عز وجل أدومه [43].

(1) الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، أبوه يسار سكن المدينة، وأعتق، وتزوج بها في خلافة عمر، فولد له بها الحسن رحمه الله عليه، بسنتين بقيتا من خلافة عمر، ودعا له عمر فقال: "اللهم فقه في

والتدبر إنما يكون في ما يعقل معناه، ولو كان في أي القرآن شيء لا يعقل له معنى لما أمرنا الله عز وجل بتدبره، فكيف يُتدبر ما لا يعقل له معنى؟ وإذا كان كذلك، فأيات الصفات تدخل في عموم آية التدبر، سواء كانت من المحكم أم من المتشابه، إلا أن ابن تيمية يستثني من ذلك التدبر العام لكل القرآن، آيات الصفات، فلا يجوز تأويلها ولو بدليل أو قرينة⁽²⁾، فهو بموافقتة على العمل بتدبر آيات القرآن ومعرفة معانيها، يعترف بالتأويل ضمناً؛ لأن التأويل كشف لمعاني أي كتاب الله تعالى، ولا مناص منه بأي حال، وإن لم يكن الأمر متعلق بالصفات، ففي أي القرآن ما يدل على أساليب العرب، أو لم ينزل بلغتهم ولسانهم؟ فلا معنى من نفي التأويل بمعناه الذي هو صرف اللفظ إلى ما يحتمله لدليل، والعمل به جلي واضح في عهد الصحابة رضوان الله عليهم فهذا ابن عباس رضي الله عنهما يقول: "كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضهم وجد في نفسه فقال: لم يَحُلْ هذا معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه ممن قد علمتم، فدعاهم ذات يوم فأدخلني معهم، فما رؤيت أنه دعاني فيهم يومئذ إلا ليريهم، فقال: ما تقولون في قول الله عز وجل: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾؟ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً، فقال لي: أكذاك تقول يا بن عباس؟ فقلت: لا، فقال: ما تقول؟ فقلت: هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه له، قال: ﴿ إِذَا

الدين وحببه إلى الناس"، وكان سيد زمانه علماً، ومن أكبر علماء التابعين بالقرآن والفقه والأدب، وروى عن كثير من الصحابة، توفي في (110هـ). انظر ترجمته في مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار لأبي حاتم البستي (ص142)، والطبقات الكبرى لابن سعد (114/7)، وسير أعلام النبلاء (563/4).

(2) نقلاً من الإكليل في المتشابه والتأويل (ص22)، ولمقاتل بن سليمان أثر مشابه يقول فيه: حدثنا عبيد الله قال: حدثني أبي، قال: حدثنا الهذيل عن أبي قلابة عن ابن عباس قال: "ما أنزل الله عز وجل كتاباً إلا أحب أن يعلم تأويله". تفسير مقاتل (26/1).

(3) انظر الإكليل في المتشابه والتأويل (ص45).

جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿﴾ [النصر 1], فذلِكَ علامةُ أَجْلِكَ ﴿﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿﴾ [النصر 3].

فقال عمر بن الخطاب: لا أعلم منها إلا ما تقول⁽¹⁾.

يقول الحافظ ابن كثير⁽²⁾ رحمه الله: "فالذي فسر به بعض الصحابة من جلساء عمر رضي الله عنهم أجمعين، من أنه قد أمرنا إذا فتح الله علينا المدائن والحصون، أن نحمد الله ونشكره ونسبحه-يعني نصلي ونستغفره-معنى مليح صحيح⁽³⁾". وهذا ما ظهر لهم من معنى، والاحتمال الراجح أنه نعيه عليه الصلاة والسلام.

والتأويل غير محظور هكذا يقول الزركشي: "عَبَّرَ مَحْظُورٌ عَلَى الْعُلَمَاءِ بِالتَّفْسِيرِ وَقَدْ رَحَّصَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿﴾ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴿﴾ [البقرة 195], قِيلَ: هُوَ الرَّجُلُ يَحْمِلُ فِي الْحَرْبِ عَلَى مِائَةِ رَجُلٍ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَقِيلَ: الَّذِي يُمَسِّكُ عَنِ النَّفَقَةِ، وَقِيلَ: الَّذِي يُنْفِقُ الْخَبِيثَ مِنْ مَالِهِ، وَقِيلَ: الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِمَالِهِ كُلِّهِ، ثُمَّ يَتَكَفَّفُ النَّاسَ، وَلِكُلِّ مِنْهُ مَخْرَجٌ وَمَعْنَى⁽⁴⁾".

وذكر أمثلة كثيرة من تأويلات عديدة، تحتلها آية واحدة، إلى أن قال: "فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لَيْسَ مَحْظُورًا عَلَى الْعُلَمَاءِ اسْتِخْرَاجُهُ؛ بَلْ مَعْرِفَةٌ وَاجِبَةٌ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿﴾ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴿﴾ [آل عمران 7], وَلَوْلَا أَنَّ لَهُ تَأْوِيلًا سَائِعًا فِي اللُّغَةِ، لَمْ يَبِينَهُ سُبْحَانَهُ، وَالْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿﴾ وَالرَّاسِخُونَ ﴿﴾ قَالَ الْقَاضِي أَبُو

(4) تفرد به البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، بَابُ قَوْلِهِ: ﴿﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿﴾ [النصر 3] [4970].

(1) إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن درع القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين كان حافظاً ومؤرخاً وفقياً، من العلماء بالتفسير والحديث، رحل في طلب العلم، وتناقل الناس تصانيفه في حياته، من كتبه البداية والنهاية، وشرح صحيح البخاري، وطبقات الفقهاء الشافعيين، وتفسير القرآن الكريم، والاجتهاد في طلب الجهاد، وجامع المسانيد، واختصار علوم الحديث وغيرها، توفي رحمه الله تعالى بدمشق (774) هـ. انظر ترجمته في ذيل التقييد في رواية السنن و المسانيد للفاسي (471/1).

(2) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (511/8).

(3) البرهان في علوم القرآن للزركشي (151/2).

المَعَالِي: إِنَّهُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَا نَقَلَهُ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَعَلَطُ⁽¹⁾."

مما سبق من أقوال أهل العلم في التأويل يتبين أن الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ إذا ترجح الوقف عليه عند بعض أهل العلم، لا يمنع من أن الراسخين في العلم يعلمون المتشابه الذي خصوا بمعرفته لرسوخهم فيه، فاستحقوا ثناء الله تعالى زيادة منه لهم، والاحتمال الذي يراه الجويني راجحاً هو الوقف على ﴿والراسخون﴾، كما أن التأويل من عمل السلف، وهو فرع عن التفسير، وليس هو التفسير، وهو غير محذور، ولذلك ينبغي لطالب العلم الشرعي أن لا يتجنب مفهوم التأويل، وينكر العمل به؛ لأنه قلد مشايخه في ذلك، أو لأنه خلط بين التأويل الصحيح وبين التأويل الباطل، أو أن بعض المشايخ والعلماء المعاصرين سدوا باب التأويل عامة؛ حتى لا يقع طلاب العلم في تأويل الصفات، فقد عمل السلف بالتأويل، ولا يخل كتاب الله تعالى منه، ومن ينكر ذلك فلا أعلم كيف يتدبر معاني آي الكتاب؟ فلا بد من التأويل سواء كان في كتاب الله تعالى، أو في سنة النبي صلى الله عليه وسلم، لبيان المعنى وإدراك المقصود، وتحقيق التدبر، وتنزيه الله تعالى عن النقص والتشبيه.

المذهب السلفي الحق في الصفات:

لقد أحرنا الترجيح بين المذاهب في الكلام على الصفات هاهنا لغاية متعلقة بالتأويل، ألا وهي إثبات التنزيه الذي اقتضاه التأويل أو التفويض، كما يجب أن ننبه بأن منهج التفويض الذي عليه السلف، وهو أرجح المذاهب في العمل في المتشابه، ما كان على الإمرار أو السكوت، أما الإثبات لظاهر النص كما هو بوصفهم حقيقي، ثم تفويض الكيفية فلا يعتبر من الإمرار والسكوت، ولذلك أثبت كثير من أهل العلم

(4) المصدر السابق الموضع نفسه.

صفات من المحالات على الله تعالى، ولم يثبت عن السلف إلا الإمرار فيها تنزيها لله تعالى عن التبعض، كما جاء في ذكر القدم⁽¹⁾، وإثبات ذلك كصفة لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، يقول ابن الجوزي الحنبلي: "كَانَ مِنْ تَقَدُّمِ مِنَ السَّلْفِ يَسْكُتُونَ عِنْدَ سَمَاعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَلَا يَفْسِرُونَهَا مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ دَاتَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَتَّبَعُ، وَلَا يَحْوِيهَا مَكَانٌ، وَلَا تُوصَفُ بِالتَّغْيِيرِ، وَلَا بِالانتقالِ، وَمَنْ صَرَفَ عَنِ نَفْسِهِ مَا يُوجِبُ التَّشْبِيهِ، وَسَكَتَ عَنِ تَفْسِيرِ مَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَقَدْ سَلَكَ طَرِيقَ السَّلْفِ الصَّالِحِ وَاسْلَمَ، فَأَمَّا مَنْ ادَّعَى سُلُوكَ طَرِيقِ السَّلْفِ، ثُمَّ فَهِمَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْقَدَمَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ، وَأَنَّهَا تُوضَعُ فِي جَهَنَّمَ، فَمَا عَرَفَ مَا يَجِبُ لِلَّهِ وَلَا مَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، وَلَا سَلَكَ مِنْهَا جِزِيَّةً فِي السُّكُوتِ، وَلَا مَذْهَبَ الْمُتَأَوِّلِينَ، وَأَخْسَسَ بِهِ مِنْ مَذْهَبِ ثَالِثِ ابْتِدَاعِهِ مِنْ غَضَبِ مَنْ أُلْبِعَ، قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ بْنُ عَقِيلٍ⁽²⁾: تَعَالَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ تَشْغَلُ الْأَمَكِنَةَ، هَذَا عَيْنَ التَّجْسِيمِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي النَّارِ أَمْرَهُ وَتَكْوِينَهُ حَتَّى يَسْتَعِينَ بِشَيْءٍ مِنْ دَاتِهِ، وَهُوَ الْفَائِلُ لِلنَّارِ: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا﴾ [الأنبياء: 69]، فَمَنْ أَمَرَ نَارًا أَعْجَبَهَا غَيْرَهُ بِانْقِلَابِ طَبْعِهَا عَنِ الْإِحْرَاقِ، لَا يَضَعُ فِي نَارٍ أَعْجَبَهَا بِأَنْ يَأْمُرَهَا بِالانزواءِ حَتَّى يَعْالِجَهَا بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، مَا أَسْخَفَ هَذَا الْاِعْتِقَادَ وَأَبْعَدَهُ عَنِ الْمَكُونِ لِلْأَفْلاكِ وَالْأَمْلاكِ، وَقَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ

(1) روى البخاري في صحيحه في كتاب الأيمان والنذور باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته [6661]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَنْزَلُ جَهَنَّمَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ وَعِزَّتِكَ، وَيُرْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ".

(2) شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ، أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيِّ، كَانَ أَدِيبًا مَتَكَلِّمًا مَنَاطِرًا شَدِيدَ الذِّكَاةِ، مَتَوَقِّدَ الذَّهْنِ، حَافِظًا ثَبَاتًا، صَنَفَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْفَنُونِ، وَجَالَسَ الْمَعْتَزِلَةَ زَمَانًا، حَتَّى مَنَعَهُ الْحَنَابِلَةُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: كَانَ ابْنُ عَقِيلَةَ دِينًا، حَافِظًا لِلْحُدُودِ، تُوفِّيَ لَهُ ابْنَانِ، فَظَهَرَ مِنْهُ مِنَ الصَّبْرِ مَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ، وَكَانَ كَرِيمًا يُنْفِقُ مَا يَجِدُ، وَمَا خَلَّفَ سِوَى كِتَابِهِ وَثِيَابِ بَدَنِهِ، تُوْفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (513هـ). انظر سير أعلام النبلاء (19/443)، والأعلام للزركلي (313/4).

بتكذيبهم، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوا﴾ [الأنبياء: 99], فَكَيْفَ يَظُنُّ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ وَرَدَهَا⁽¹⁾."

هكذا ثبت عن السلف تفويضهم لمتشابه الأخبار، فلا يردون ما صح وثبت، ولا ينكرونه، وإنما يؤمنون به ويمرونه، لعلمهم -كما قيل- باستحالة ذلك عليه سبحانه، فالسكوت في المتشابه ما ورد عنهم، وأما ما ورد من التأويل من بعضهم فعلى سبيل التنزيه، ونفي التشبيه والتجسيم عنه سبحانه، ولكون المجاز ظاهر، وهو مذهب ثان اتخذ السلف، وسيتبين عملهم به في مباحث أخرى تدل على أقوال السلف في نصوص الصفات، قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ⁽²⁾: "وَنَحْنُ أَحْرَى بِأَنْ لَا نَتَقَدَّمَ فِيهَا تَأَخَّرَ عَنْهُ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ عِلْمًا وَأَقْدَمُ زَمَانًا وَسِنًا، وَلَكِنَّ الزَّمَانَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ قَدْ صَارَ أَهْلُهُ حَزْبَيْنِ: مُنْكَرٌ لِمَا يُرَوَى مِنْ نَوْعِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ رَأْسًا، وَمُكَدِّبٌ بِهِ أَصْلًا، وَفِي ذَلِكَ تَكْذِيبُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، وَهُمْ أئِمَّةُ الدِّينِ وَنَقْلَةُ السُّنَنِ، وَالْوَاسِطَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُسَلِّمَةٌ لِلرَّوَايَةِ فِيهَا، ذَاهِبَةٌ فِي تَحْقِيقِ الظَّاهِرِ مِنْهَا مَذْهَبًا يَكَادُ يُفْضِي بِهِمْ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ، وَنَحْنُ نَرْتَعِبُ عَنِ الْأَمْرَيْنِ مَعًا، وَلَا نَرْضَى بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مَذْهَبًا، فَيَحِقُّ عَلَيْنَا أَنْ نَطْلُبَ لِمَا يَرُدُّ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِذَا صَحَّتْ مِنْ طَرِيقِ النُّقْلِ وَالسَّنَدِ، تَأْوِيلًا لَا يَخْرُجُ عَلَى مَعَانِي أَصُولِ الدِّينِ، وَمَذَاهِبِ

(1) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (244/3).

(2) هو حمَد بن مُحَمَّد بن إِبرَاهِيمَ الْخَطَّابِيُّ، اللُّغَوِيُّ الْحَافِظُ الْفَقِيهَ الْمُحَدِّثَ، مِنْ أئِمَّةِ السَّنَةِ، سَمِعَ مِنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ بِمَكَّةَ، وَمِنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّفَّارِ وَطَبَقَتِهِ بِبَغْدَادَ، وَمِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاسَةَ وَغَيْرِهِ، وَحَدَّثَ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ فِي السُّنَنِ وَالسَّنَدِ، وَالْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَابِيُّ، وَغَيْرِهِمْ، مِنْ تَصَانِيفِهِ مَعَالِمُ السُّنَنِ وَهُوَ شَرَحَ سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ، وَوَلَهُ غَرِيبُ الْحَدِيثِ، وَشَرَحَ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى، وَكُتَابَ الْعُرْلَةَ وَكُتَابَ الْغَنِيَّةِ عَنِ الْكَلَامِ وَأَهْلَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ، تُوْفِيَ (388هـ). انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (282/3)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص254)، وإنباه الرواة على أنباء النحاة (160/1)، وسير أعلام النبلاء (23/17).

الْعُلَمَاءِ، وَلَا تُبْطِلُ الرَّوَايَةَ فِيهَا أَصْلًا، إِذَا كَانَتْ طُرُقَهَا مُرْضِيَةً وَنَقَلَتْهَا عُدُولًا، وَذَكَرَ الْقَدَمُ هَاهُنَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ: مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ لِلنَّارِ مِنْ أَهْلِهَا، فَيَقَعُ بِهِمْ اسْتِنْفَاءُ عَدَدِ أَهْلِ النَّارِ (1).

هكذا فهم العلماء العدول الريانيون ما سيق من الظاهر في مثل هذه النصوص المحتملة للمتشابه، وبينوا ما يجوز على الله تعالى وما لا يجوز عليه، بل وانتقدوا مذهب من يغضب من البدع ثم يثبت لله تعالى ما لم يثبتته السلف قبله، وفي ذات المعنى بين ابن دقيق العيد (2) المسألة بقوله: "تقول في الصفات المشككة إنها حق وصدق على المعنى الذي أَرَادَهُ اللَّهُ، وَمَنْ تَأَوَّلَهَا نَظَرْنَا، فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ قَرِيبًا عَلَى مُفْتَضَى لِسَانِ الْعَرَبِ لَمْ نُكْزِرْ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا تَوَقَّفْنَا عَنْهُ، وَرَجَعْنَا إِلَى التَّصْدِيقِ مَعَ التَّنْزِيهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مَعْنَاهُ ظَاهِرًا مَفْهُومًا مِنْ تَخَاطُبِ الْعَرَبِ حَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر 56]، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِي اسْتِعْمَالِهِمُ الشَّائِعِ حَقُّ اللَّهِ، فَلَا يَتَوَقَّفُ فِي حَمَلِهِ عَلَيْهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ إِنْ قَلَبَ ابْنُ آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِرَادَةَ قَلْبِ ابْنِ آدَمَ مُصْرَفَةً بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَمَا يُوقَعُ فِيهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاتَمَّ اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل 26]، مَعْنَاهُ حَرَبَ اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لُوحَهُ اللَّهِ﴾ [الإنسان 9] مَعْنَاهُ لِأَجْلِ اللَّهِ، وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ تَقْصِيلٌ بِأَلْفٍ قَلَّ مَنْ يَتَّقِظَ لَهُ (3).

(3) الأسماء والصفات للبيهقي (190/2).

(4) محمد بن علي بن وهب بن مطيع، تقي الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد قاض ومن أكابر العلماء بالأصول، كان مجتهدا، اشتغل أولا بمذهب الإمام مالك، ثم تمذهب للشافعي رحمه الله، وبرع في علوم كثيرة لا سيما في علم الحديث، فاق فيه أقرانه، وبرز على أهل زمانه، ورحل إليه الطلبة من الأفاق، له تصانيف منها إحكام الأحكام والإمام بأحاديث الأحكام، والإمام في شرح الإمام، وله الاقتراح في بيان الاصطلاح، وتحفة اللبيب في شرح التقريب، وشرح الأربعين حديثا للنووي، وغيرها، توفي رحمه الله (702هـ). انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (207/9)، وطبقات الشافعيين (ص952)، وذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد (191/1)، والأعلام للزركلي (283/6).

(1) انظر فتح الباري لابن حجر (383/13).

هكذا فهم أهل العلم الذين شهد لهم القاصي والداني بالإمامة فيه، فلم يتعدى فهمهم لمذهب السلف إلا للتفويض مع التصديق، أو التأويل الصحيح، مع التنزيه في كلا الحالين، والجمهور من أهل العلم على مثل هذا المبدأ في المذهب، وليس منهم إلا حجة في زمانه أو إمام فذ أو عالم وقته وفخر العلماء، ومن قرأ في سيرة أيّ من الذين تأولوا المتشابه من الصفات، لا يجد إلا ما هو خير عظيم وخدمة للعلم والدين، وتقوى ظاهرة للباحثين، بشهادة المخالفين لهم في المذهب من المتخصصين في معرفة الرجال وتراجم أهل العلم، كما أن من اتخذ التفويض أو التأويل الصحيح، فقد سلم أولاً من التناقض والتردد الذي يعتري مذهب منكري التأويل عندما يضطرون إليه بعد ذمهم له، وثانياً قد سلك مسلك السلف الصالح في العمل، ولذلك اشتهرت بين أهل العلم عبارة: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أحكم⁽¹⁾، فالسلامة قد دل عليها التفويض، والحكمة التي نسبت للمتأخرين ففي التنزيه الذي اقتضاه التأويل، وقد ردّ بعض أهل العلم التفويض إلى التأويل حيث قال الهروي⁽²⁾: "والحاصل أن السلف والخلف مؤولون لإجماعهم على صرف اللفظ عن ظاهره، ولكن تأويل السلف إجمالي؛ لتفويضهم إلى الله عز وجل، وتأويل الخلف تفصيلي لاضطرارهم إليه لكثرة المبتدعين⁽³⁾". ويقول الإمام الهروي يكون الخلف خارجين عن إطار الابتداع الذي طالما وصفوا به من قبل بعض العلماء وطلاب العلم، فيقوله: "السلف والخلف مؤولون" فيه فائدة عظيمة، ألا وهي أن العمل بالتأويل معروف عند السلف، ولو كان من الابتداع والزيغ لعرف عنهم إنكارهم له، وسيتبين العمل به لدى السلف في الفصل الرابع بعون الله تعالى.

(2) انظر العرف الشذي شرح سنن الترمذي لمحمد أنور شاه الكشميري (416/1).

(3) علي بن سلطان محمد، نور الدين الملا الهروي القاري، فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره، ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها (1014 هـ)، وصنف كتباً كثيرة، منها تفسير القرآن والأثمار الجنية في أسماء الحنفية، والفصول المهمة، وبداية السالك، وشرح مشكاة المصابيح، وشرح مشكلات الموطأ، وغيرها الكثير، انظر الأعلام للزركلي (12/5).

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري الهروي (162/1).

الفصل الرابع

أقوال السلف في صفات الله تعالى والاحتجاج على منكري التأويل

المبحث الأول: أقوال السلف في صفات الذات

المبحث الثاني: أقوال السلف في صفات الأفعال

المبحث الثالث: الاحتجاج على منكري التأويل

المبحث الأول

أقوال السلف في صفات الذات

من خلال دراسة الصفات فيما سبق من الفصل الثاني، وجدنا أن العلماء بين إثباتها على الإطلاق، أو تفويضها، أو تأويل ما يقبل التأويل في لغة العرب، وتبين أن مذهب السلف الحق ما كان على الإمرار والتوقف مع التصديق، أو التأويل بدليل مع التنزيه، والذي اشتهر على المؤولين عند مخالفيهم أنهم نافون لصفات الله تعالى، ولكن الحق غير ذلك، فهم يثبتونها عن طريق القطع، وما لم يكن للمجاز سبيلا إلى فهمه، ولذلك في هذا المبحث سنبين أقوال السلف في النصوص المحتملة للصفات الذاتية، وسنتبع المتشابه من هذه الألفاظ في نصوص الكتاب، كألفاظ اليد بالإفراد والتنثية والجمع، ولفظ العين والوجه والنفس، ولفظ الساق والجنب، مع دراسة ما قيل فيها من تأويل للسلف من خلال الرجوع إلى مختلف المصنفات في علوم الدين واللغة، وبما أن أقوال السلف حجتنا على منكري التأويل، فسنعتني بدراسة الأسانيد التي ستذكر فيما بعد في الحواشي، بالاعتماد على أقوال أهل العلم المتخصصين في معرفة الرواة، وما سيذكر منقطعا فمن باب الاستثناس، أو لأنه ليس في الباب غيره.

لفظ اليد المضاف إلى الله تعالى:

أولاً قوله تعالى: ﴿يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص75]

ففي هذه الآية حجة لمن رُموا بالنفي والتعطيل على إثباتهم لله تعالى لما أثبتته لنفسه من اليدين، وإذا قيل: كيف تقوم الحجة ولم يرد عنهم إجماع في ما تدعونه من إيمانهم بصفة اليد؟ نقول بسكوتهم عن تأويلها وإجرائها، فلم نظفر بأثر عن أحد من السلف ولا من الخلف في تأويل اليدين في الآية المذكورة على وجه الخصوص، وإذا كان ذلك كذلك، فإن العلماء الآخذين بالتأويل ليسوا من النفاة المعطلين

وحسبنا في ذلك قول الجويني أبو المعالي رحمه الله: "فليجر آية الاستواء والمجيء، وقوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَدِي﴾ [ص 75]، وقوله: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن 27]، وقوله: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر 14] (1)".

وهذا مبدأ الإمام الجويني، وغيره ممن يعمل على شاكلته من أهل السنة والجماعة، ممن أخذوا بالتأويل، كما هو عمل البيهقي والكلاباذي وغيرهما، وقد ورد ذلك فيما سبق من الفصل الثاني، وقد نُقل عن الجويني من أنه قال: "ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليمين والعينين والوجه، صفات ثابتة للرب، والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل، والذي يصح عندنا حمل اليمين على القدرة، والعينين على البصر، والوجه على الوجود (2)". فكلام إمام الحرمين هذا لا يعني اطراده على قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَدِي﴾؛ لأنه استثنى هذه الآية من التأويل، كما استثنى غيرها معها، ولا يدل كلامه على تناقضه مع ما روي عنه من الإجراء، فلعله يقصد نصوصا تحتمل التأويل غير تلك التي أجراها.

(1) نقلا من الفتوى الحموية الكبرى (ص 517).

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي (104/25).

(3) ابنُ قُتَيْبَةَ هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمِ الدِّينَوْرِيِّ، من المصنفين المكثرين، كان ثقة فاضلا أديبا عالما فقيها، روى عن العلماء أمثال: إسحاق بن زهوية، ومحمد بن زياد بن عبيد الله الزبدي، وزياد بن يحيى الحساني، وأبي حاتم السجستاني، وطائفة، من أشهر تصانيفه: غريب القرآن، وغريب الحديث، والمعارف، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار، وغيرها، قال الذهبي: وقد أنبأني أحمد بن سلامة، عن حماد الحراني أنه سمع السلفي ينكر على الحاكم في قوله: لا تجوز الرواية عن ابن قتيبة. وقال السلفي: ابن قتيبة من الثقات، وأهل السنة. توفي ابن قتيبة في (276هـ). انظر ترجمته في تاريخ بغداد (411/11)، وإنباه الرواة على أنباء النحاة (144/2)، وميزان الاعتدال للذهبي (503/2)، وسير أعلام النبلاء (296/13)، والأعلام للزركلي (137/4).

وكما جاء الإثبات من ابن قتيبة⁽¹⁾، حيث قال: "فهل يجوز لأحد أن يجعل اليدين هاهنا نعمة أو نعمتين، وقال: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ فنحن نقول كما قال الله تعالى، وكما قال رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا نتجاهل ولا يحملنا ما نحن فيه من نفي التشبيه، على أن ننكر ما وصف به نفسه، ولكننا لا نقول كيف اليدين، وإن سئلنا نقتصر على جملة ما قال ونمسك عما لم يقل⁽²⁾".

والمانع من تأويل اليدين في هذا النص ما بينه البيهقي في كتابه الاعتقاد بقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص 75]، بتشديد الياء من الإضافة، وذلك تحقيق في التثنية، وفي ذلك منع من حملها على النعمة أو القدرة؛ لأنه ليس لتخصيص التثنية في نعم الله ولا في قدرته معنى يصح، لأن نعم الله أكثر من أن تحصى؛ ولأنه خرج مخرج التخصيص وتفضيل آدم عليه السلام على إبليس، وحملها على القدرة أو على النعمة يُرْبِلُ مَعْنَى التَّقْضِيلِ؛ لاشتراكهما فيها، ولا يجوز حملها على الماء والطين؛ لأنه لو أراد ذلك لقال: لَمَّا خَلَقْتُ مِنْ يَدَيَّ، كَمَا يُقَالُ صُعْتُ هَذَا الْكُورِ مِنَ الْفِضَّةِ أَوْ مِنَ النَّحَاسِ، فَلَمَّا قَالَ: ﴿يَدَيَّ﴾ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا غَيْرُ ذَلِكَ⁽³⁾.

وفي البرهان: "الْيَدُ فِي الْأَصْلِ كَالْمَصْدَرِ عِبَارَةٌ عَنْ صِفَةٍ لِمَوْصُوفٍ، وَلِذَلِكَ مَدَحَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْأَيْدِي مَقْرُونَةً مَعَ الْأَبْصَارِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص 45]، وَلَمْ يَمْدَحْهُمْ بِالْجَوَارِحِ؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ لَا بِالْجَوَاهِرِ، قَالَ: وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَصَحَّ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ: إِنَّ الْيَدَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ صِفَةٌ وَرَدَ بِهَا الشَّرْحُ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهَا فِي مَعْنَى الْقُدْرَةِ كَمَا قَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ

(4) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية (ص 41).

(1) (ص 88).

مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا بِمَعْنَى النُّعْمَةِ، وَلَا قَطَعَ بِشَيْءٍ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ تَحَرُّزًا مِنْهُ عَنِ مُخَالَفَةِ السَّلَفِ، وَقَطَعَ بِأَنَّهَا صِفَةٌ تَحَرُّزًا عَنِ مَذَاهِبِ الْمَشَبَّهَةِ⁽¹⁾."

ولما سبق أنكر العلماء تأويل اليد في الآية على النعمة والقدرة، وفي الحقيقة هذا تنبيه منهم لغيرهم، فقد ورد في بعض التفاسير عن علي بن عاصم⁽²⁾ قال: "لما خلقت بيدي أي بقوتي⁽³⁾".

وفي السنة ما يعاضد الآية على الإثبات للصفة لله عز وجل، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يجمع الله المؤمنين يوم القيامة كذلك، فيقولون: لو استشفعنا إلى ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا، فيأثون آدم، فيقولون: يا آدم، أما ترى الناس خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته، وعلمك أسماء كل شيء، اشفع لنا إلى ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا⁽⁴⁾". فقد أخرج هذا الحديث في الباب استدلالاً بإثبات صفة اليدين لله سبحانه وتعالى، وهو مما يعضد الآية الكريمة، ففي هذين النصين أثبت أهل العلم من أهل السنة والجماعة صفة اليدين لله تعالى، ولم نعلم من علمائنا الذين أولوا ما كان من المجاز غير ما بينا.

ومن عمل السلف أنهم إذا سكتوا عن مثل هذه الآيات فهم على ما سيق من الظاهر يؤمنون بها كما جاءت، دون تكييف ولا تمثيل، ولا نفي ولا تعطيل، ومن هذه الآيات التي لم يتأولها المتقدمون قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْفَضْلَ بَدَّ اللَّهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران 73]، وقوله تعالى: ﴿بِيدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

(2) البرهان للزركشي (85/2). وكلام الأشعري نقله الزركشي من الإبانة في أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (ص 140).

(3) علي بن عاصم قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال (135/3): صدوق لكنه معتزلي، واتهمه بعض أهل العلم بالكذب، وكذلك قال الكنانى ابن جماعة في إيضاح الدليل في كشف حجج أهل التعطيل (226)، وترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (249/9).

(4) انظر تفسير النكت والعيون للماوردي علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (111/5).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ [7410].

قَدِيرٌ ﴿آل عمران 26﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون 88]، وقوله تعالى:

﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يس 83]، وقوله: ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الحديد 29]،

وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك 1]، وقد أولها المتأخرون من المفسرين واللغويين ككناية عن

الإحاطة والقهر، والملك والخزائن، وأن بيده البعث والقدرة عليه، يقول أبو حيان⁽¹⁾: "وذلك في حقه

استعارة لتحقيق الملك إذ كانت في عرف الآدميين آلة للتملك، والملك هاهنا على الإطلاق لا يبيد ولا

يختل⁽²⁾".

وكما قال ابن كثير في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك 1] "أي هو المتصرف في جميع

المخلوقات بما يشاء، لا معقب لحكمه، ولا يسأل عما يفعل لقهره وحكمته وعدله⁽³⁾".

وكما قال الزجاج⁽⁴⁾: "تنزيه عام له تعالى من السوء، ومن أن يوصف بغير القدرة، الذي بيده ملكوت

كل شيء، أي القدرة على كل شيء⁽⁵⁾".

(2) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغزنائي الأندلسي، المعروف بأثير الدين أبو حيان، من كبار العلماء بالعربية والنحو والتفسير والحديث والتراجم واللغات، فاق أقرانه علما وعطاء، ولد في غرناطة، واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، من كتبه البحر المحيط والنهر ومجاني العصر وغير ذلك، توفي رحمه الله في (745هـ). انظر ترجمته في حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (534/1)، وطبقات الشافعية الكبرى (276/9)، وذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد (283/1)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص473)، والأعلام للزركلي (152/7).

(3) البحر المحيط لأبي حيان (220\10).

(4) تفسير القرآن الكريم (197/8).

(1) هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ الرَّجَّاجُ البَغْدَادِيُّ، أبو إسحاق، من العلماء النقات بالدين واللغة والنحو، وله المصنَّف الشهير معاني القرآن، وغيره من المصنفات الحسان، لزم المُبَرَّدَ، فَكَانَ يُعْطِيهِ مِنْ عَمَلِ الرَّجَّاجِ كُلِّ يَوْمٍ دِرْهَمًا، فَتَصَحَّحَهُ وَعَلَّمَهُ، توفي رحمه الله (311هـ). انظر ترجمته في تاريخ بغداد (613/6)، ووفيات الأعيان (49/1)، وسير أعلام النبلاء

(360/14)

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (296/4).

وقد يقول قائل: لماذا لم يرد لها تأويل ثابت في القرون الثلاثة الأولى؟

والجواب: قد يكون السلف الأولون علموا المراد من مسمى اليد المضاف لله تعالى على معنى لوازم الصفة⁽¹⁾، ولم يجدوا إشكالا ولا إيهاما في معناها، ومعلوم عند العرب أن اليد تحتل عدة معان ومن لوازمها القوة والقدرة والقهر والفضل والنعمة وغير ذلك، والأمر واضح لهم، فهم أرباب اللغة، وقد نزل القرآن بلسانهم، وحتى في الجاهلية عهدوا هذه الكنايات والاستعارات باليد، ولم يعترض الكفار على ما جاء به الكتاب من ذكر اليد بالإفراد والتثنية والجمع، وإلا أثر عنهم احتجاجهم عليه، وانتقدوا دعوة النبي صلى الله عليه وسلم في تحقيق التوحيد في الإيمان بمثل هذه المتشابهات، وقد بين العلماء مثل هذه المسائل وأجاب الزركشي في البرهان عن ذلك، قال رحمه الله: "فَإِنْ قِيلَ: وَكَيْفَ حُوطِبُوا بِمَا لَا يَعْلَمُونَ، إِذِ الْيَدُ بِمَعْنَى الصِّفَةِ لَا يَعْرِفُونَهُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَسْأَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ مَعْنَاهَا، وَلَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ تَوَهُّمَ التَّشْبِيهِ، وَلَا احتَاجَ إِلَى شَرْحٍ وَتَنْبِيهِ، وَكَذَلِكَ الْكُفَّارُ لَوْ كَانَ لَا يُعْقِلُ عِنْدَهُمْ إِلَّا فِي الْجَارِحَةِ لَتَعَلَّقُوا بِهَا فِي دَعْوَى التَّنَافُضِ وَاحتَنَجُوا بِهَا عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالُوا: رَعِمْتَ أَنْ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، ثُمَّ نُخْبِرُ أَنْ لَهُ يَدًا، وَلَمَّا لَمْ يُقَلِّ ذَلِكَ عَنْ مُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ، عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَهُمْ كَانَ جَلِيًّا لَا خَفَاءَ بِهِ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ سُمِّيَتْ الْجَارِحَةَ بِهَا مَجَازًا، ثُمَّ اسْتَمَرَّ الْمَجَازُ فِيهَا حَتَّى نُسِبَتْ الْحَقِيقَةُ، وَرُبَّ مُجَازٍ كَثِيرٍ اسْتَعْمِلَ حَتَّى نُسِيَ أَصْلُهُ وَتَرِكَتْ صِفَتُهُ، وَالَّذِي يَلُوحُ مِنْ مَعْنَى هَذِهِ الصِّفَةِ أَنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنْ مَعْنَى الْقُدْرَةِ، إِلَّا أَنَّهَا أَحْصُ، وَالْقُدْرَةُ أَعْمُ، كَالْمَحَبَّةِ مَعَ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ، فَالْيَدُ أَحْصُ مِنْ مَعْنَى الْقُدْرَةِ، وَلِذَا كَانَ فِيهَا تَشْرِيفٌ لِأَزْمٍ⁽²⁾".

(3) لوازم الصفة كل ما يلزم الصفة من معان تحتلها، فقد جاء في تاج العروس: "واللَّزْمُ: مَا يَمْتَنِعُ انْفِكَاكُهُ عَنِ الشَّيْءِ، وَالْجَمْعُ: لَوَازِمٌ، وَهُوَ مَلْرُومٌ بِهِ." (420/33).

(4) البرهان في علوم القرآن (86/2).

ثانياً قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح 10]

وردت بعض تأويلات لليد في الآية المذكورة باستعمال لوازم الصفة من القدرة والقوة والعهد، وقال مقاتل بن سليمان: "يد الله بالوفاء لهم بما وعدهم من الخير فوق أيديهم"⁽¹⁾. "والمعنى أنهم عند البيعة وضعوا أيديهم على يدي النبي صلى الله عليه وسلم، وعاهدوه على الطاعة في المنشط والمكره والنصرة، وهم إن وفوا بذلك فوعد الله بالوفاء لهم فوق عهدهم له، وهذا تأويل بلوازم صفة اليد، وفي ذلك قال التستري⁽²⁾: "أي: حول الله وقوته فوق قوتهم وحركتهم، وهو قولهم للرسول صلى الله عليه وسلم عند البيعة: بايعناك على أن لا نفر ونقاتل لك، وفيها وجه آخر: أي منة الله عليهم في الهداية لبيعتهم، وثوابه لهم فوق بيعتهم وطاعتهم لك"⁽³⁾. "وقد أثر عن ابن عباس رضي الله عنهما: "يد الله بالوفاء لما وعدهم من الخير فوق أيديهم بالوفاء"⁽⁴⁾. "وعن ابن كيسان⁽⁵⁾: "قوة الله ونصرته فوق قوتهم ونصرتهم"⁽⁶⁾.

(1) تفسير مقاتل (70/4).

(2) سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَبُو مُحَمَّدٍ التُّسْتَرِيُّ، نسبة إلى تستر، بلدة في خوزستان، عُرف بالزهد والورع والتكلم، وكان متصوفاً صاحب كرامات، صَحِبَ خَالَهُ مُحَمَّدَ بْنَ سَوَّارٍ، وَلَقِيَ فِي الْحَجِّ ذَا الثُّونِ الْمِصْرِيَّ وَصَحْبَهُ وَرَوَى عَنْهُ الحكايات، له كتاب التفسير وغيره، توفي رحمه الله (283هـ). انظر وفيات الأعيان (429/2)، وسير أعلام النبلاء (330/13)، والأعلام للزركلي (143/3).

(3) تفسير التستري (ص 147).

(4) الكشف والبيان عن تفسير القرآن لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (9/45).

(5) طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ الْفَارِسِيُّ أحد سادات التابعين، كان فقيهاً حافظاً زاهداً قُدوةً، أدرك خمسين من الصحابة منهم أبو هريرة وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، توفي حاجاً قبل يوم التروية بيوم سنة (106هـ). انظر الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد (70/6)، والتاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري (365/4)، وسير أعلام النبلاء (38/5).

(6) الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (9/45).

وفي ذات المعنى يقرر الفراء⁽¹⁾ التأويل بالوفاء والعهد في مصنفه معاني القرآن⁽²⁾، وعند أحمد في مسنده: "حدثنا عبد الله، حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري، حدثنا يحيى بن يمان عن سفيان عن خالد عن الحكم بن الأعرج: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ قال: أن لا يفروا⁽³⁾". وهذا فيه تعريض بالكناية عن العهد، فما سبق ذكره تأويلات جلية لليد في هذه الآية، وإن السلف ما أولوا إلا لأن الصفة ظنية الدلالة في الآية والمجاز فيها ظاهر، ولأن المقام مقام عهد ومبايعة ووفاء فناسب أن تكون كل تلك التأويلات التي قيلت في الآية من التأويل بلوازم الصفة.

ثالثاً قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدُّ اللَّهُ مَغْلُولَةً غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وُلِعُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُثَنِّقُ كَيْفَ

يَشَاءُ﴾ [المائدة 64]

لقد أثبت بعض أهل العلم صفة اليمين لله تعالى من طريق هذه الآية، ولكن أهل التأويل على المجاز فيها باعتبار أسلوب الكناية عن البخل والكرم والنعيم، وقد أسند الطبري من ذلك إلى ابن عباس وقتادة⁽⁴⁾

(7) الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد الأسدي العلامة، صاحب التصانيف وإمام اللغة والأدب والنحو، كان حافظاً بارعاً في شتى العلوم، روى عن الكثيرين، وعاصر أتباع التابعين، وصاحب الكسائي، قال عنه ثعلب غير مرة: لولا الفراء ما كانت عربية، لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية، توفي رحمه الله تعالى في طريقه للحج (207هـ). انظر تاريخ بغداد (224/61)، وإنباه الرواة على أنباء النحاة (7/4)، وسير أعلم النبلاء (118/10).

(8) معاني القرآن للفراء (65/3).

(1) مسند أحمد حديث [20294] (413/33). وظاهر السند الاتصال، ورجاله عند ابن حجر ثقات، وانظر تراجمهم في تهذيب التهذيب: القواريري (41/7)، وابن يمان قال الحافظ: صدوق (11/307)، وسفيان الثوري (114/4)، وخالد الحذاء (121/3)، والحكم بن الأعرج (429/2).

(2) قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز السدوسي، تابعي من البصرة، صاحب أنس بن مالك رضي الله عنه، كان من الحفاظ الثقات وحجة في الحديث، له معرفة واسعة بالعربية وأنساب العرب، وروى عن بعض الصحابة وكبار التابعين، توفي رحمه الله في سن السادسة والخمسين عام (118هـ). انظر للطبقات الكبرى لابن سعد (171/7)، والتاريخ الكبير

والضحاك⁽¹⁾ رضي الله عنهم فقال: "حدثني المثنى قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَكُلُّوا بِمَا قَالُوا﴾ قال: ليس يعنون بذلك أن يد الله موثقة، ولكنهم يقولون: إنه بخيل أمسك ما عنده، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً⁽²⁾. وقال: حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَكُلُّوا بِمَا قَالُوا﴾ إلى ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾، أما قوله: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، قالوا: الله بخيل غير جواد، قال الله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾⁽³⁾. وقال: حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثنا أبو تميلة، عن عبيد بن سليمان، عن الضحاك بن مزاحم قوله: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، يقولون: إنه بخيل ليس بجواد، قال الله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ أمسكت أيديهم عن النفقة والخير. ثم قال يعني نفسه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾. وقال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء 29]، يقول: لا

للبخاري (185/7)، ورجال صحيح البخاري للكلاباذي (620/2)، وإنباه الرواة على أبناء النحاة (35/3)، وسير أعلام النبلاء (269/5).

(3) الضحَّاكُ بْنُ مُرَاجِحِ الْهَلَالِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ، من التابعين العالمين بالتفسير، روى عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري وابن عمر، وأنس بن مالك وعن طائفة من التابعين رضي الله عنهم، ضعفه يحيى بن سعيد، ووثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة، توفي رحمه الله سنة (105هـ). انظر الطبقات الكبرى (302/6)، والتاريخ الكبير (332/4)، وميزان الاعتدال (325/2)، وسير أعلام النبلاء (598/4).

(1) رجال هذا السند ترجم لهم الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: فالمثنى محمد بن المثنى ثقة (427/9)، وابن صالح صدوق (260/5)، وكذلك معاوية (211/10)، وعلي (340/7)، وقال المزي يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف: "رواية ابن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل بينهما مجاهد" تهذيب الكمال للمزي (20/490).

(2) رجال هذا السند من الثقات وترجم لهم ابن حجر في التهذيب: بشر بن معاذ العقدي (458/1)، ويزيد بن زريع (327/11)، وسعيد بن أبي عروبة (64/4)، وقتادة بن دعامة (355/8).

تمسك يدك عن النفقة⁽¹⁾. "مما سبق نجد أن الآثار عن السلف تثبت تأويل اليمين في الآية الكريمة،

وقد ذكر الضحاك مسوغا وشاهدا على التأويل من الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ

عُنُقِكَ﴾ [الإسراء 29]، فالكناية في آية الإسراء هي ذاتها في آية المائدة، وهذا ظاهر للجميع، والضحاك

فسر القرآن بالقرآن، وهذا من أقوى التفسيرات، ويدل على لغة العرب ولسانها في استعمال الكناية عن

البخل لليد المغلولة، والكرم لليد المبسوطة.

وقد أثر عن السدي⁽²⁾ قوله: "معنى قوله يده: قوتاه بالثواب والعقاب، بخلاف ما قالت اليهود: إن يده

مقبوضة عن عذابهم⁽³⁾".

ويبين الأخفش⁽⁴⁾ لغة العرب واستعمالهم لليد في المجاز فقال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعِنَّا بِمَا

قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: 64]، فذكروا أنها العطية والنعمه، وكذلك ﴿بَلْ يَدَاهُ

(3) انظر جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبري (10/452-454). ورواه هذا السند الأخير لا بأس بهم

فأبو القاسم الطبراني الحافظ الثبت ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال (2/195)، والحسين بن محمد صدوق انظر

تهذيب التهذيب (2/366)، وأبو تميلة ثقة انظر التهذيب (11/294)، وعبيد بن سليمان لا بأس به انظر التهذيب

(7/67)، والضحاك صدوق ووثقه العجلي والدارقطني انظر التهذيب (4/454). وعند ابن أبي حاتم في تفسيره من

طريقه إلى ابن عباس بمثل سند الطبري (4/1167) [6576]. وعند الطبراني في المعجم الكبير بسنده عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال: "قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ يُقَالُ لَهُ النَّبَّاشُ بْنُ قَيْسٍ: إِنَّ رَبَّكَ بَخِيلٌ لَا يُنْفِقُ"، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعِنَّا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: 64] " (12/67) [12497].

(1) السدي إسماعيل بن عبد الرحمن ابن أبي كريمة أحد التابعين المفسرين حَدَّثَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي

الله عنهم وَعَدَدٍ كَثِيرٍ، وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَسُقْيَانُ التُّورِيُّ وَأَخْرَجُوهُ، قَالَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَنْكُرُ

السدي إلا بخير. ووثقه بعض أهل العلم في الحديث، توفي رحمه الله تعالى (127هـ). ترجم له ابن سعد في طبقاته

(6/323)، وانظر تهذيب الكمال للمزي (3/133)، وميزان الاعتدال (1/236)، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني

(1/247)، وسير أعلام النبلاء (5/264).

(2) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (6/239).

(3) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي البصري، صحب الخليل وسيبويه، وكان أحقق أصحاب سيبويه، اتخذه

الكسائي معلما لولده، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه فإنه لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد، ولم يقرأه سيبويه على أحد،

مبسوطان ﴿ كما نقول: إِنَّ لِفُلَانٍ عِنْدِي يَدًا، أَي: نِعْمَةً، وقال: ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص 45].

أي: أُولَى النَّعْمِ، وقد تكون اليَدُ في وجوه، تقول بَيْنَ يَدَيِ الدَّارِ، تَعْنِي: قُدَامَهَا، وليست للدَّارِ يدان (1).

وقال ابن قتيبة: "وتأويل الآية: أن اليهود قالت: يد الله مغلولة، أي ممسكة عن العطاء، فضرب الغل في اليد مثلاً؛ لأنه يقبض اليد عن أن تمتد وتنبسط، كما تقبض يد البخيل، فقال الله تعالى: ﴿غَلَّتْ

أَيْدِيَهُمْ﴾ أي قبضت عن العطاء والإنفاق في الخير والبر ﴿وَلَعَنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ بالعطاء

﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ ومثله قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ﴾ [

يس 8]، أي قبضنا أيديهم عن الإنفاق في سبيل الله بموانع الأغلال (2).

ومن السلف من قيد اليدين في الآية بالنعمتين، قاله محمد بن مقاتل الرازي (3): "أراد نعمتان

مبسوطان نعمة في الدنيا ونعمة في الآخرة (4)". وقال التستري: "يعني حكمه وأمره ونهيه نافذ في

ملكه (5)". وقال الفراء: "وقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ أرادوا: ممسكة عن الإنفاق والإسباغ علينا، وهو

كقوله وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فِي الْإِنْفَاقِ، بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ...والعربُ

وإنما قرئ على الأخفش بعد موت سيبويه، له كتب في النحو والعروض ومعاني القرآن، توفي رحمه الله سنة نيف عشرة ومائتين. انظر تاريخ العلماء النحويين للتتويحي (ص 85)، وإنباه الرواة على أنباء النحاة (2/36)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (3/1374)، وسير أعلام النبلاء (10/206).

(4) معاني القرآن للأخفش (1/284).

(5) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة (ص 42).

(1) محمد بن مقاتل الرازي لا المروزي، من الفقهاء المفسرين، قال فيه الذهبي: تكلم فيه ولم يُترك، وحدث عن وكيع وطبقته، وسمع منه البخاري ولم يحدث عنه، توفي رحمه الله (248هـ). انظر تهذيب التهذيب (9/469)، وميزان الاعتدال (4/47).

(2) من الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (4/89).

(3) تفسير التستري (ص 58).

تَقُولُ: الق أَخَاكَ بوجه مبسوط، وبوجه بُسُطٍ⁽¹⁾. " وبذلك اتفق المفسرون من السلف المتقدمين كما تبين وأهل اللغة منهم، على تأويل اليدين في الآية، ولم نجد من قال بأن لفظ اليدين في الآية من الصفات في القرون المتقدمة، وذلك لأن المجاز فيه شائع بين العرب.

رابعاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمَلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس 71]

من السلف الذين أولوا لفظ الأيدي في هذه الآية يحيى بن سلام⁽²⁾ والحسن البصري، على معنى القوة⁽³⁾، وعن السدي: "مما عملت أيدينا، أي: من فعله⁽⁴⁾، وعنه: من صنعتنا⁽⁵⁾"، وهو قول مقاتل: "مما عملت أيدينا أي: من فعلنا⁽⁶⁾". وعن ابن قتيبة: "يجوز أن يكون مما عملناه بقدرتنا وقوتنا، وفي اليد القوة والقدرة على العمل، فاستعار اليد فتوضع موضعها، هذا مجازاً للعرب يحتمله هذا الحرف والله أعلم بما أراد⁽⁷⁾". ومعلوم أن ابن قتيبة من الذين أثبتوا لله تعالى صفة اليدين في موضع سابق من قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾ [ص 75]، وهنا يؤول الأيدي، والسبب جلي، ألا وهو المجاز الظاهر، فالأيدي صلة أي: مما عملنا نحن⁽⁸⁾، قال ابن حجر: "وليس المراد هنا الصفة الذاتية بغير إشكال، وإلا استوى

(4) معاني القرآن للفراء (315/1) .

(5) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، البصري ثم الإفريقي، الثقة الثابت الحافظ، كان عالماً باللغة والعربية والتفسير والقراءات، وله كتاب في التفسير، ومصنفات كثيرة في فنون العلم، أدرك التابعين وروى عنهم، ورحل من البصرة إلى مصر، فتوفي في عودته من الحج بمصر (200هـ). انظر طبقات علماء إفريقية لمحمد بن أحمد التميمي (ص 37)، وسير أعلام النبلاء (369/9)، والأعلام للزركلي (148/8).

(6) تفسير يحيى بن سلام (819/2).

(7) المصدر السابق الموضع نفسه.

(8) تفسير ابن أبي حاتم (3201/10).

(9) تفسير مقاتل (584/3).

(10) غريب القرآن لابن قتيبة (ص 368).

(1) الأسماء والصفات للبيهقي (126/2).

خلق الأنعام وخلق آدم عليه السلام⁽¹⁾. "وقول الحافظ ابن حجر: بغير إشكال، هو حكاية عن انعدام المخالف في هذا المذهب في تأويل الآية.

خامساً قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات 47]

ذهب جمهور المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وكذلك المنكرون للتأويل إلى أن المراد بالأيدي هو القوة في الآية، وما أثر عنهم في ذلك دال على التأويل، وقد أسند الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "حدثني عليّ، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾، يقول: بقوة⁽²⁾". ومثله عن مجاهد⁽³⁾ وقتادة، ومنصور⁽⁴⁾ وسفيان الثوري⁽⁵⁾، قال ابن جرير: "حدثني محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى وحدثني الحارث، قال:

-
- (2) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (7/1).
 - (3) انظر جامع البيان في تأويل آي القرآن (438/22). الإسناد جيد و سبق الكلام علي رواته، وعلي بن عبد الرحمن المصري ثقة، ترجم له ابن حجر في التهذيب (361/7).
 - (4) مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، وَيُقَالُ ابْنُ جَبْرِ، أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَكِّيُّ، التَّابِعِيُّ النَّقَّةَ الْعَالِمُ بِالْقِرَاءَةِ وَالتَّفْسِيرِ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عَمْرٍو وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَعَدَّةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَحَدَّثَ عَنْهُ عِكْرَمَةُ وَطَاوُوسٌ، وَعَطَاءٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ وَغَيْرِهِمْ، يَقُولُ مُجَاهِدٌ: عَرَضَتْ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَتُوفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ (104هـ). انظر الطبقات الكبرى (19/6)، والتاريخ الكبير (411/7)، وتاريخ دمشق (17/57)، وميزان الاعتدال (439/3)، وسير أعلام النبلاء (449/4).
 - (5) مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ أَبُو عَتَّابِ السُّلَمِيِّ، الْحَافِظُ، النَّبْتُ، النَّقَّةَ، الْعَابِدُ، الْقُدُّوَّةُ، لَمْ يَكُنْ بِالْكُوفَةِ أَحَدٌ أَحْفَظَ مِنْهُ، رَوَى عَنْهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَرَوَى عَنْ أَبِي وَائِلٍ وَرَبِيعِ بْنِ جِرَّاسٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَخَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهَلَالَ بْنِ يَسَافٍ وَزَيْدَ بْنَ وَهْبٍ وَطَبَقَتِهِمْ، تُوْفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ (132هـ). انظر الطبقات الكبرى (328/6)، والتاريخ الكبير (346/7)، ورجال صحيح البخاري (708/2)، وسير أعلام النبلاء (402/5).
 - (6) سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ، مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَكَانَ عَابِدًا ثَبَاتًا أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُزَكَّى، إِمَامُ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَانِهِ، وُلِدَ (97هـ)، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ السَّنَةَ فِي كِتَابِهِمْ، وَحَدَّثَ عَنْهُ أَوْلَادُهُ سُفْيَانُ الْإِمَامُ وَعَمْرُو وَمُبَارَكٌ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَزَائِدَةُ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ وَأَخْرُؤُنَ، تُوْفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (161هـ). انظر الطبقات الكبرى (350/6)، تهذيب التهذيب (114/4)، وتاريخ بغداد (219/10)، وميزان الاعتدال (169/2)، وسير أعلام النبلاء (229/7).

حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء جميعا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قوله: ﴿بِأَيْدٍ﴾ قال: بقوة⁽¹⁾، وحدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾: أي بقوة⁽²⁾. وحدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن منصور أنه قال في هذه الآية ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ قال: بقوة⁽³⁾. وحدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ قال: بقوة⁽⁴⁾. وحدثنا ابن حُمَيد، قال: حدثنا مهران، عن سفيان ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ قال: بقوة⁽⁵⁾.

وهو قول مقاتل⁽⁶⁾، وأبي عبيدة⁽¹⁾، وابن قتيبة⁽²⁾، وبذلك أجمع المفسرون وأهل اللغة من السلف على التأويل في هذه الآية، ولم نجد معارضا على ذلك، حتى من الذين أنكروا التأويل في كتاب الله.

(1) انظر جامع البيان في تأويل آي القرآن (438/22). هنا أورد الطبري طريقتين عن مجاهد، وكلاهما جيد، فمحمد بن عمرو صدوق انظر تهذيب الكمال (208 / 26)، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ثقة، انظر تهذيب الكمال (13 / 281)، وعيسى ثقة عند ابن حجر في التهذيب (23 / 236)، وكذلك الحارث بن محمد في ميزان الاعتدال (442/1)، وكذلك الحسن بن موسى، انظر التهذيب (323/2)، وورقاء صدوق انظر ترجمته في التهذيب (115/11)، وابن أبي نجيح وثقه ابن حجر في التهذيب (6 / 54)، وروايته عن مجاهد من غير سماع، ومجاهد ثقة انظر التهذيب (10 / 43).

(2) رجال هذا السند ثقات وسبق ذكرهم في تأويل قوله تعالى: ﴿وقالت اليهود يا لله مغلوبة﴾، من هذا المبحث.

(3) رواية هذا السند من الثقات، ابن المثنى سبق الإشارة إليه، وأما عُندر محمد بن جعفر وثقه ابن حجر في التهذيب (98/9)، وكذلك شعبة بن الحجاج انظر التهذيب (4/345)، ومنصور بن المعتمر وثقه المزي في تهذيب الكمال (28 / 546).

(4) رجال هذا السند من الثقات ترجم لهم ابن حجر في التهذيب: يونس بن عبد الأعلى (11/441)، وعبد الله بن وهب (73/6) وأسامة بن زيد الليثي قال فيه الحافظ: صدوق ووثقه العجلي (1/209).

(5) جامع البيان في تأويل آي القرآن (438/22). ورواة السند ثقات إلا محمد بن حميد ضعيف الحفظ عند ابن حجر، انظر التهذيب (9/131)، وثقة عند ابن معين وغيره، انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (11/505)، أما مهران بن أبي عمر صدوق عند ابن حجر، وثقة عند أبي حاتم، انظر التهذيب (10/328)، والثوري ثقة انظر التهذيب (4/114).

(6) تفسير مقاتل (04/132).

سادساً قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر 67]

أول بعض السلف لفظ اليمين بالقدرة والقوة بمسوغ من الكتاب ولغة العرب, فقد ورد عن الأخفش قوله في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾, قال: "في قدرته, نحو قوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء 36], أي: وما كانت لكم عليه قدرة, وليس الملك لليمين دون الشمال, وسائر البدن⁽³⁾".

وروى البيهقي عن الفراء فقال: "أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّامِ قَالَ: قَالَ الْفَرَّاءُ: الْيَمِينُ: الْقُوَّةُ وَالْقُدْرَةُ، قَالَ الشَّاعِرُ:
إِذَا مَا رَايَةً زُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ⁽⁴⁾

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَاخِذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [الحاقة: 45], بِالْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ﴾ [الصفوات 28], يُقُولُ: كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا مِنْ قِبَلِ الدِّينِ، أَيْ تَأْتُونَنَا تَخْدَعُونَنَا بِأَقْوَى الْوُجُوهِ⁽⁵⁾".

(7) مجاز القرآن لأبي عبيدة (453/2). وهو مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى النَّيْمِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ من أتباع التابعين, وأثبت الناس وأعلمهم بالنحو واللغة والأنساب والتفسير وغريب الحديث, تصانيفه مشهورة, وحَدَّثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَرُوَيْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَطَائِفَةٍ, ذكره البخاري في صحيحه وكناه تعليقا, وروى له أبو داود في سننه, توفي (210هـ). انظر التهذيب (247/10), وتاريخ دمشق (423/59), ووفيات الأعيان (338/15), وتاريخ بغداد (235/5), وميزان الاعتدال (155/4), وإنباه الرواة على أنباء النحاة (276/3), ومعجم الأديباء (2704/6), وسير أعلام النبلاء (152/8).

(8) غريب القرآن لابن قتيبة (ص 422).

(1) معاني القرآن للأخفش (496/2).

(2) البيت للصحابي عرابية بْنُ أَوْسِ بْنِ قَيْظِي بْنِ عَمْرٍو بْنِ زَيْدِ بْنِ جِشْمِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ الْحَارِثِ, ذكر ذلك ابن سعد في الطبقات الكبرى (273/4).

(3) الأسماء والصفات (158/2).

فإذا كان ذلك سائغا بين العرب, وحيث يستعيرون اليمين للقوة والقدرة وشرف المحل وما عز من الأمور, فإنه تأويل غير محذور, وليس من التعطيل, وقد أقر هذا التأويل ابن قتيبة بقوله: "اعلم أن أخذ السماء والأرض بيده يرجع إلى تعريفنا قدرته عليهما, وجريان سلطانه فيهما." كما أن ابن قتيبة ينكر أن يكون معنى القبضة واليمين والإصبع بمعنى النعمة⁽¹⁾.

كما أن جمهور المفسرين على ذلك التأويل, محتجين بأن العرب تستعمل هذه المسميات في تلك المعاني وهو قولهم: ما فلان إلا في قبضتي, ويريدون: ما فلان إلا في قدرتي⁽²⁾, والذين أنكروا أن التأويل في هذه المسميات من القبضة واليمين جائز, احتجوا بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يقبض الله الأرض, ويطوي السماوات بيمينه, ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟"⁽³⁾.

وعند النظر إلى شرح الحديث, وفيما قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "قال عياض هذا الحديث جاء في الصحيح على ثلاثة ألفاظ: الْقَبْضُ وَالطِّيُّ وَالْأَخْذُ, وَكُلُّهَا بِمَعْنَى الْجَمْعِ, فَإِنَّ السَّمَاوَاتِ مَبْسُوطَةٌ, وَالْأَرْضَ مَدْحُوءَةٌ مَمْدُودَةٌ, ثُمَّ رَجَعَ ذَلِكَ إِلَى مَعْنَى الرَّفْعِ وَالْإِزَالَةِ وَالتَّبْدِيلِ, فَعَادَ ذَلِكَ إِلَى ضَمِّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ, وَإِبَادَتِهَا, فَهُوَ تَمَثُّلٌ لِصِفَةِ قَبْضِ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ وَجَمْعِهَا بَعْدَ بَسْطِهَا وَتَفْرِقِهَا, دَلَالَةٌ عَلَى الْمَقْبُوضِ وَالْمَبْسُوطِ, لَا عَلَى الْبَسْطِ وَالْقَبْضِ, وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الْاسْتِيعَابِ"⁽⁴⁾.

وفي كلام القاضي عياض⁽⁵⁾ دلالة على أن في القبض والبسط ما يمثل قدرة المولى عز وجل على هذه المخلوقات, فهو قادر على ضمها إلى بعضها ضمة واحدة, وفي قوله: "تمثيل", وما في معنى

(4) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص 243, 303) .

(5) ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (15/278).

(6) أخرجه البخاري في الصحيح , كتاب الرقاق, باب يقبض الله الأرض يوم القيامة, عن أبي هريرة رضي الله عنه [6519].

(1) (11/372).

(2) عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ الْيَحْصَبِيِّ أَبُو الْفَضْلِ, الْقَاضِي الْمَحْدِثُ الْفَقِيهَ الْمَالِكِي, الْعَالِمُ بِاللُّغَةِ وَأَسَابِ الْعَرَبِ, مِنْ أَجْلِ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ, وَلِدَ فِي سَبْتِهِ بِالْمَغْرِبِ, لَهُ مَصْنُوعَاتٌ نَافِعَةٌ مِنْهَا: الشَّفَا بِتَعْرِيفِ حَقُوقِ الْمُصْطَفَى, وَتَرْتِيبِ

الإشارة إلى الاستيعاب، تأويل، وقد ذهب مثبوت الصفات بطريق الأحاد إلى إثبات ما ورد من لفظ الأصابع لله عز وجل، وقد كره بعض أهل العلم ذكر مثل هذه المسميات في صف واحد، ولكن الأمر لا يعني أننا نصفه بمثل ما يكون للجارحة -اليد- تعالى الله عن التشبيه، وتنزهه عن التجسيم، وتقدس عن أن نقول فيه ما لا نعلم، فقد صح الخبر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "جَاءَ حَبْرٌ مِنْ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ: أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالنَّارَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْنِيفًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (1)".

والذي يترجح بعد البحث في شرح هذا الحديث الذي يحمل المتشابه، أن أهل العلم من السلف المتقدمين لم يخوضوا في معاني هذه الألفاظ، وقد روى ابن عبد البر ذلك عنهم عندما قال: "الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَيْمَةُ الْفَقْهِ وَالْأَثَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا، الْإِيمَانُ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا، وَالتَّصَدِيقُ بِذَلِكَ، وَتَرْكُ التَّحْدِيدِ وَالْكَفْيَةِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ". وقد احتج ابن عبد البر بما أسند عن بعضهم عندما سئلوا عن مثل هذه الأحاديث فقال: "سُئِلَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ

المدارك وتقریب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك، والعقيدة، وشرح حديث أم زرع، وغير ذلك، توفي رحمه الله مسموما سنة (544هـ). انظر بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس (ص 437)، وإنباه الرواة على أنباء النحاة (363/2)، وسير أعلام النبلاء (212/20)، والأعلام للزركلي (99/5).

(3) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [4811].

عَزَّ وَجَلَّ يَجْعَلُ السَّمَاءَ عَلَى أَصْبُعٍ وَحَدِيثُ إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أَصْبُعِينَ مِنَ الْأَصَابِعِ الرَّحْمَنِ(1)، ونحو هذه الأحاديث، فقال: هذه الأحاديثُ نَرُويها ونُقرُّ بها كما جَاءَتْ بِلا كَيْفٍ". وذكر روايات أخرى مسندة بمثل ذلك(2). ومعنى نرويها ونقر بها، أي: نؤمن بصحة هذه الأخبار ولا نكذبها، وكذلك روى ابن الجوزي في شرحه للحديث المذكور مذهب السلف فقال: وَمَذْهَبُ عُلَمَاءِ السَّلَفِ السُّكُوتُ عَنِ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنْ يَمُرَ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَأْوِيلِ(3). وقوله من غير تشبيه، أي من غير أن نثبت لله تعالى ما يكون للمخلوقين، ولا يعني به إلا إثبات ما أضيف لله تعالى من الأصابع.

وقد يكون كما قيل إن السلف فهموا ما سبق لأجله من إظهار قدرة الله تعالى وعظم شأنه، ولقد تأوله المتأخرون بما يحتمله من القدرة، وسبب تأويلهم أن الخبر غير مقطوع به، ولا دليل من الكتاب على مسمى الأصابع، كما أن ذلك مما يستحيل عليه سبحانه، ومعلوم أن اللفظ من قول الخبر، وإنما كان في معنى قوله ما يتوافق والقدرة التي استدل بها في الآية، كما احتج أهل التأويل بأن الخبر روي من غير واحد من أصحاب عبد الله من غير طريق الراوي عنه، ولم يذكر فيه قوله: تصديقا لقول الخبر(4)، وقد يكون ضحكُ النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الإنكار على اليهودي والتعجب من قوله، لا تصديقا له، كما قال أبو سليمان الخطابي، وقال أيضا: "ثُمَّ لَوْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ بِإِثْبَاتِ ذَلِكَ، كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ سَهُولَةَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ، كَمَنْ جَمَعَ شَيْئًا فِي كَفِّهِ فَاسْتَخَفَّ حَمَلَهُ، فَلَمْ يَشْتَمَلْ بِجَمِيعِ كَفِّهِ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ أَقْلَهُ بِبَعْضِ أَصَابِعِهِ، يُقَالُ: إِنْ فَلَانًا لِيَفْعَلَ كَذَا بِخِنْصِرِهِ(5)".

(1) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصْرَفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ" [2654].

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (148/7).

(3) كشف المشكل من حديث الصحيحين (270/1).

(4) انظر الأسماء والصفات (167/2)، ومشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص241).

(5) كشف المشكل من حديث الصحيحين (271/1).

والنووي⁽¹⁾ على مثل هذا الرأي حيث قال: "هَذَا مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَقَدْ سَبَقَ فِيهَا الْمَذْهَبَانِ التَّأْوِيلُ وَالْإِمْسَاكُ عَنْهُ، مَعَ الْإِيمَانِ بِهَا مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهَا غَيْرَ مُرَادٍ، فَعَلَى قَوْلِ الْمُتَأْوِيلِينَ يَتَأْوَلُونَ الْأَصَابِعَ هُنَا عَلَى الْاِقْتِدَارِ، أَيْ خَلَقَهَا مَعَ عِظْمِهَا بِلا تَعَبٍ وَلَا مَلَلٍ، وَالنَّاسُ يَذْكُرُونَ الْإِصْبَعَ فِي مِثْلِ هَذَا لِلْمُبَالَغَةِ وَالْاِحْتِقَارِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: بِأَصْبُعِي أَقْتُلُ زَيْدًا، أَيْ لَا كُفَّةَ عَلَيَّ فِي قَتْلِهِ. إِلَى أَنْ قَالَ النُّووي: وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَيْسَ ضَحِكُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعَجُّبُهُ وَتَلَاوَتُهُ لِلآيَةِ تَصَدِيقًا لِلْحَبْرِ، بَلْ هُوَ رَدٌّ لِقَوْلِهِ وَإِنْكَارٌ وَتَعَجُّبٌ مِنْ سُوءِ اعْتِقَادِهِ، فَإِنَّ مَذْهَبَ الْيَهُودِ التَّجْسِيمُ فَفَهُمْ مِنْهُ ذَلِكَ⁽²⁾". وإلى هذا ذهب ابن بطال في شرحه للحديث⁽³⁾، وكذلك الحافظ ابن حجر⁽⁴⁾، وهنا بين النووي رحمه الله تعالى أن المذهب السلفي في هذا الحديث المحتمل للمتشابه إما الإمساك والإمرار، أو التأويل بالاقتدار، وانتقد من يعتقد اعتقاد اليهود المجسمين في تشبيه الله تعالى بمثل مخلوقاته، والعلماء على مثل فهم النووي لضحك النبي صلى الله عليه وسلم لليهودي، ولم يروا أن الضحك هاهنا تصديق لكلام اليهودي، بل إنكار وتعجب.

(6) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي أبو زكريا، مولده ووفاته في نوا من قرى حوران بسورية، وإليها نسبته، كان إمام المتأخرين من أهل السنة والجماعة، وكان عبدا زاهدا منذ صغره وحتى برع في علوم الدين، فحرر المذهب الشافعي وهذبه ورتبه، ومصنفاته من أنفع المصنفات، منها تهذيب الأسماء واللغات، ومنهاج الطالبين، والدقائق، وتصحيح التنبيه، والمنهاج في شرح صحيح مسلم، والتقريب والتيسير، وغير ذلك، توفي رحمه الله (676 هـ)، انظر طبقات الشافعية الكبرى (395/8)، وطبقات الشافعيين (ص909)، والأعلام للزركلي (8/149).

(1) شرح النووي على مسلم (129/17-130).

(2) شرح صحيح البخاري لابن بطال (473-474).

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (18/551).

لفظ العين المضاف إلى الله تعالى:

أولا قوله تعالى: ﴿وَلَتُصَنَعَنَّ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [طه 39]

حيث جاء مسمى العين بالإفراد في هذا الموضع من كتاب الله تعالى، وجمهور المفسرين على أن معنى بعين الله: على مرأى منه، وهو معروف لدى العرب، وسيأتي بيانه على مقتضى أقوال السلف في مواضعه، قال عبد الرزاق: "أخبرنا معمر عن قتادة في قوله: ﴿وَلَتُصَنَعَنَّ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ قال: هو غذاؤه، يقول: ولتغذى على عيني⁽¹⁾". وقال مقاتل: "حين قذف في التابوت في البحر، وحين النقط، وحين غذي، كل ذلك بعين الله عز وجل⁽²⁾". أشار مقاتل إلى ترتيب الأحداث التي كابدها موسى عليه السلام، فكلها بمرأى من الله تعالى. وعند الطبري آثار عن ابن جريج⁽³⁾ قال: "حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثني حجاج عن ابن جريج ﴿وَلَتُصَنَعَنَّ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ قال: أنت بعيني إذ جعلتك أمك في التابوت، ثم في البحر." ورجح الطبري تأويل: على مرأى مني⁽⁴⁾.

(4) تفسير عبد الرزاق الصنعاني (371/2) [1812]. ومعمر بن راشد ثقة انظر التهذيب لابن حجر (245/10)، وكتادة

ثقة، وسبق الإشارة إليه في تأويل قوله تعالى: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة﴾ من هذا المبحث.

(5) تفسير مقاتل (27/3).

(6) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجِ بْنِ الْوَلِيدِ الْقُرَشِيِّ الْمَكِّيُّ، من أتباع التابعين، وفتيه أهل مكة، روى له الجماعة، وَحَدَّثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فَأَكْثَرَ وَجُودَ، وَعَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَنَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَطَاوُؤُسٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَحَدَّثَ عَنْهُ ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَاللَيْثُ، وَالسُّفْيَانَانِ، وَالْحَمَّادَانِ وَغَيْرِهِمْ، توفي رحمه الله (150هـ). انظر الطبقات الكبرى (37/6)، والتاريخ الكبير (422/5)، ورجال صحيح البخاري (479/2)، وميزان الاعتدال (659/2)، وسير أعلام النبلاء (334/6).

(1) جامع البيان في تأويل آي القرآن (304/18). ورواة الإسناد من الثقات، وترجم الحافظ ابن حجر رواته في التهذيب: الحسين بن بشر الحمصي لا بأس به (331/6)، وحجاج بن محمد المصيصي ثقة (206/2)، وابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز ثقة فقيه (405/6).

وفي كتاب السنة: عن مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيِّ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدِ الْهَرَوِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ ﴿وَلْتَصَنَّ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [طه 39]، قَالَ: "يُرَى بِعَيْنِ اللَّهِ⁽¹⁾".

وعند أبي عبيدة في المجاز: "﴿وَلْتَصَنَّ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ مجازه ولتغذى ولتربى على ما أريد وأحب، يقال: اتخذته لي على عيني، أي: على ما أردت وهويت⁽²⁾". وهذا بيان أهل اللغة في التفسير بلوازم الصفة، وهو تأويل بالمجاز، وفي ذلك قال ابن قتيبة: "أي لتربى بمرأى مني على محبتي فيك⁽³⁾". ومن العلماء من استدل بالآية على أنها صفة ذات، كالإمام البخاري⁽⁴⁾ صاحب الصحيح، حيث استشهد بالآية على إثبات العين لله تعالى، فقال: باب قول الله تعالى: ﴿وَلْتَصَنَّ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ "تغذى"، وقوله

(2) السنة لعبد الله بن أحمد (467/2) [1060]. رجال السند ترجم لهم ابن حجر في تهذيب التهذيب: محمد بن أبي بكر المقدمي ثقة (79/9)، والهروري سويد صدوق في نفسه، ووثقه العجلي (275/4)، ومعتمر بن سليمان ثقة (228/10)، وأبوه سليمان التيمي ثقة عابد (202/4)، وعبد الملك بن حبيب أبو عمران الجوني البصري ثقة (6/389).

(3) المجاز لأبي عبيدة (19/2).

(4) غريب القرآن لابن قتيبة (ص 278).

(5) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغْبِرَةِ الْجَعْفِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيُّ، صَاحِبُ الصَّحِيحِ الْجَامِعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ، طَلَبَ الْعِلْمَ مِنْذُ صَغَرِهِ، وَرَحَلَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ إِلَى مَخْتَلَفِ الْأَمْصَارِ، كَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ، وَصَنَفَ كِتَابَهُ التَّارِيخَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِيَةِ عَشْرَ سَنَةٍ، رَوَى عَنْهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ، مِنْهُمْ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا وَغَيْرِهِمْ، كَانَ جَبَلًا فِي الْحَفِظِ وَالْإِتْقَانِ، وَعَلَيْهِ الْمَعُولُ فِي أَحَادِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تُوْفِيَ (256هـ). انظر تاريخ بغداد (322/2)، وطبقات الحنابلة (271/1)، وتاريخ دمشق (50/52)، وطبقات الشافعية الكبرى (212/2)، وسير أعلام النبلاء (391/12).

جل ذكره: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾⁽¹⁾. قال الحافظ ابن حجر: "وجه الدلالة أن الله ليس بأعور⁽²⁾". كما أن

البيهقي رجح أن تكون صفة ذات لله تعالى⁽³⁾.

ثانياً قوله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِينَا﴾ [هود 37]

لقد ورد مسمى العين بصيغة الجمع في نص هذه الآية وآيات أخر، وقد وردت آثار عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقتادة عند ابن أبي حاتم⁽⁴⁾ والطبري، مفادها التأويل على معنى المرأى من الله عز وجل وما في معناه، والسند لابن أبي حاتم حيث قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي تَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا قَالَ: بَعَيْنِ اللَّهِ وَوَحِيهِ⁽⁵⁾. وللطبري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ، عَنِ مَعْمَرٍ، عَنِ قَتَادَةَ فَيَقُولُهُ: ﴿بِأَعْيُنِنَا وَوَحِينَا﴾ قَالَ: بَعَيْنِ اللَّهِ وَوَحِيهِ⁽⁶⁾. وعند القرطبي بأثر

(6) صحيح البخاري (121/9).

(7) فتح الباري شرح صحيح البخاري (389/13).

(8) الأسماء والصفات (116/2).

(1) عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، أبو محمد الحافظ ابن الحافظ، ارتحل مع أبيه لطلب العلم، وسمع من كبار أئمة الحديث كأبيه، وأبي زرعة وغيرهما، له تصانيف قيمة منها الجرح والتعديل، والتفسير، والرد على الجهمية، وعلل الحديث، والمسند، والكنى، والفوائد الكبرى، والمراسيل، وغير ذلك في فنون الفقه والحديث وعلله ورجاله، توفي رحمه الله في (327هـ). انظر تاريخ دمشق (357/35)، طبقات الحنابلة (55/2)، طبقات الشافعية الكبرى (324/3)، ميزان الاعتدال (588/2)، طبقات الشافعيين (ص254)، فوات الوفيات (287/2)، الأعلام للزركلي (324/3).

(2) تفسير ابن أبي حاتم (2026/6) [10840]. ورجال السند عند ابن حجر في التهذيب من الثقات: محمد بن عبد الله بن المبارك ثقة (273/9) وباقي الرواة سبق الإشارة إلى رتبهم عند الحافظ، في هذا المبحث، في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنِينَا بَأَيْدٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَتَصْنَعِ الْعَيْنُ﴾.

(3) جامع البيان في تأويل آي القرآن (309/15). ورجال السند من الثقات وترجم لهم الحافظ ابن حجر في التهذيب: محمد بن عبد الأعلى ثقة (289/9)، ومحمد بن ثور الصنعاني ثقة (87/9)، ومعمر بن راشد ثقة (245/10)، وقتادة ثقة وسبق الإشارة إليه.

مقطوع عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "بحراستنا", وعن الربيع بن أنس⁽¹⁾: "بحفظنا إياك حفظ من يراك"⁽²⁾.

ومما بين أهل العلم أنه على مرأى من الله تعالى قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفْرًا﴾ [القمر 14], فالعلماء على ذات التأويل من الآية التي سبقت, وأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "بعين الله"⁽³⁾.

وفي ذلك يقول مقاتل: "تجري السفينة في الماء بعين الله تعالى"⁽⁴⁾. وعن سفيان الثوري: "بأمرنا"⁽⁵⁾. وتعبه الطبري بأنه ذات معنى بمرأى منا ومنظر, وهو ما قال الضحاك⁽⁶⁾, وأثر عن مقاتل بن حيان⁽⁷⁾: "بحفظنا"⁽⁸⁾. وقد نحا على هذا التأويل ابن قتيبة فقال: "على مرأى منا وحفظ"⁽⁹⁾.

(4) الربيع بن أنس بن زياد البكري الخراساني المروزي البصري, لقي أنس بن مالك, وأبا العالية الرجاجي, والحسن البصري, وروى عنه سليمان التيمي, والأعمش, والحسين بن واقد, وأبو جعفر الرازي, وعبد العزيز بن مسلم, وابن المبارك, وأخرون, قالوا فيه العجلي وأبو حاتم: هو صدوق, توفي رحمه الله (139هـ). انظر ترجمته في الطبقات الكبرى (261/7), تهذيب الكمال (60/9), وسير أعلام النبلاء (169/6).

(5) الجامع لأحكام القرآن (30/9).

(6) أورده البيهقي في الأسماء والصفات (116/2) [682].

(1) تفسير مقاتل (179/4).

(2) جامع البيان في تأويل آي القرآن (126/22).

(3) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (30/9).

(4) مقاتل بن حيان أبو بسطام النبطي, نسبة إلى النبط بالعراق, كان ثقة حافظا محدثا, روى عن الشعبي, ومجاهد, والضحاك, وعكرمة, وابن بريدة, وشهر بن حوشب, وسالم بن عبد الله وعده, وروى عنه شيخه, علقمة بن مرثد, ويكير بن معزوف, وإبراهيم بن أدهم, وعبد الله بن المبارك, وعده كثير, توفي رحمه الله تعالى (150هـ). انظر تاريخ دمشق (101/60), التاريخ الكبير (13/8), تهذيب الكمال (431/28), ميزان الاعتدال (171/4), وسير أعلام النبلاء (340/6).

(5) الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (165/9).

(6) غريب القرآن لابن قتيبة (ص432).

وعلى هذا التأويل سار السلف من المتأخرين، إلا أن البيهقي جعل الآية إثباتاً على صفة الذات لله تعالى وهي العين، وأتى بقول لبعض العلماء: "أنها صفة فعل إذا أولت⁽¹⁾". أي: على تأويل أن الله تعالى يرى ويحفظ ويحرس، وفي كلامه دلالة على إثبات صفة الذات، وصفة الفعل من طريق التأويل، وقد أثبت البخاري بهذه الآية صفة العين لله تعالى، استدلالاً بذلك في باب قول الله تعالى: ﴿وَلَتُصَعِّعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه 39]، "تغذى"، وقوله جل ذكره: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر 14]⁽²⁾.

وقد ردَّ الكناني ابن جماعة على استدلال البخاري على الآية بإثبات الصفة على سبيل دليل الخطاب⁽³⁾ في حديث الباب: "إن ريكم ليس بأعور" فقال: ما يسمى دليل الخطاب ليس بحجة عند أكثر علماء الأصول في الفروع، فكيف يحتج به في صفات الله تعالى؟⁽⁴⁾

ثالثاً قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور 48]، وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَن كَانَ كُفْرًا﴾ [القمر 14]

يبدو أن الجمهور من المفسرين يذهبون في تأويل الآية على نفس ما أولت به سابقاتها، ولذلك تجدهم يجمعون المتشابه من المعاني في موضع واحد، يستدلون به على بعضه البعض، وهذا ديدن المفسرين، ومذهبهم في التفسير والتأويل، ومن الذين ظفروا بأقوالهم في خصوص هذه الآية: مقاتل حيث

(7) انظر الأسماء والصفات (116/2).

(8) صحيح البخاري (121/9).

(9) ويسمى مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ وهو ما يكونُ مَدْلُولُ اللَّفْظِ فِي مَحَلِّ السُّكُوتِ مُخَالَفًا لِمَدْلُولِهِ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ، وَهُوَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ مُنْقَسِمٌ إِلَى عَشْرَةِ أَصْنَافٍ مُتَفَاوِتَةٍ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ. ولمزيد بيان انظر الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن سيف الدين الأمدى (69/3).

(10) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص 187).

قال: "إنك بعين الله⁽¹⁾". وللتستري: "يعني ما ظهر من صفاتك من فعل وقدرة، يتولى جملتك بالرعاية والكلاية والرضا والمحبة والحراسة من الأعداء⁽²⁾". وكما تبين فالتأويل على الرعاية من الله تعالى والحفظ والمنظر منه.

لفظ الوجه المضاف إلى الله تعالى:

أولا قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجَّهَ اللَّهُ﴾ [البقرة 115]

لقد أثبت بعض أهل العلم صفة الوجه بظاهر هذه الآية، أما جمهور المفسرين من السلف فعلى تأويلها بمعنى: قبلة الله، والوجه الذي وجهنا إليه، ومنهم من قال: فثم الله، أي ذاته، وفي الوجه لغة تعرفها العرب، وقبل بيان ذلك نبين أقوال السلف في تأويل الآية:

فمن الثعلبي⁽³⁾ قال: "حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا عبدة بن سليمان الكلبي عن نظر بن العربي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجَّهَ اللَّهُ﴾، قبلة الله أين ما توجهت شرقا أو غربا⁽⁴⁾".

(1) تفسير مقاتل (150/4).

(2) تفسير التستري (ص155).

(3) أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، المفسر الأديب الواعظ والعالم بوجوه القراءات، من أهل نيسابور له اشتغال بالتاريخ، ومن كتبه عرائس المجالس في قصص الأنبياء، والكشف والبيان في تفسير القرآن يعرف بتفسير الثعلبي، توفي (427هـ). انظر طبقات الشافعية الكبرى (58/4)، إنباه الرواة على أبناء النحاة (154/1)، سير أعلام النبلاء (436/17)، الأعلام للزركلي (212/1).

(4) الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (263/1). ورجال السند من الثقات وقد ترجم لهم ابن حجر في التهذيب: أبو سعيد الأشج ثقة (237/5)، وعبدة بن سليمان الكلبي ثقة ثبت (459/6)، ونظر بن العربي لا بأس به (443/10)، وعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما ثقة (271/7).

ومن الذين أولوا الوجه على الذات بأنه صلة مقاتل، حيث قال: "أي فثم الله⁽¹⁾". وهو قول ابن قتيبة⁽²⁾. والذي يرجح على أن المعنى قبلة الله ما صح عن ابن عمر⁽³⁾ رضي الله عنهما قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي، وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته، حيث كان وجهه، قال: وفيه نزلت: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة 115]⁽⁴⁾", قال ابن عبد البر في الاستنكار: "وهو تأويل حسن تعضده السنة⁽⁵⁾". وفي سنن الترمذي مثله وزاد: "وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رجع مكة يصلي على راحلته تطوعاً، يومئ برأسه نحو المدينة⁽⁶⁾". وهو قول عكرمة ومجاهد والضحاك والحسن البصري⁽⁷⁾.

وعند الطبري: "حدثنا أبو كريب قال: حدثنا وكيع، عن أبي سنان، عن الضحاك، والنضر بن عربي، عن مجاهد في قول الله عز وجل: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، قال: قبلة الله، فأينما كنت من شرق أو

(1) تفسير مقاتل (133/1) .

(2) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص159).

(3) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أحد الصحابة المكثرين في الحديث، أسلم مع والده وهاجر إلى المدينة، كان رضي الله عنه من أهل الورع والعلم، وكان كثير الاتباع لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم، شديد التحري والاحتياط والتوقي في فتواه، وكانت معركة الخندق أول مشاهدته، روى عبيد الله بن عمير عن نافع عن ابن عمر قال: عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم يقبلني، وأجازني يوم الخندق. انظر الطبقات الكبرى (142/4)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (950/3)، تاريخ بغداد (182/1)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (155/4).

(4) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة [700].

(5) الاستنكار (256/2).

(6) سنن الترمذي، كتاب التفسير [2958]، وقال: حديث حسن صحيح (189/5).

(7) انظر تفسير ابن أبي حاتم (212/1).

غرب فاستقبلها، وقال: حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال:

أخبرني إبراهيم، عن ابن أبي بكر، عن مجاهد، قال: حيثما كنتم فلكم قبلة تستقبلونها، قال: الكعبة⁽¹⁾.

وأثر عن الشافعي⁽²⁾ أنه قال: "فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه⁽³⁾". وهو بلا شك القبلة، ولذلك ينبغي

معرفة دلالة الوجه لغة، وما الذي يحتمله من معان، وما الذي يمتنع من معانيه، فالعرب استعملت الوجه

على التوجه والاستقبال، والجهة والمواجهة، وفي ذلك قيل:

أستغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل⁽⁴⁾

ومعنى الكلام على أن التوجه في الدعاء والطلب والمسألة والأعمال لله تعالى⁽⁵⁾، وقد اختلف أهل

العلم في أن يكون الوجه للذات، فمنع ذلك المعنى قوم، وقالوا الوجه بمعنى الذات لا يوجد في اللغة

(8) جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري (534/2). ورجال السند ترجم لهم الحافظ ابن حجر في التهذيب: أبو كريب محمد بن العلاء ثقة (386/9)، ووكيع بن الجراح ثقة (130/11)، وسعيد بن سنان أبو سنان صدوق، ووثقه الدارقطني (46/4)، وباقي الرواة سبق ذكر أحوالهم في تأويل قوله تعالى: ﴿ولتصنع على عيني﴾، والآية الحالية، أما إبراهيم فهو ابن أبي بكر، وقد استوعب المزي في تهذيب الكمال تلاميذ مجاهد، وشيوخ ابن جريج، وفي كل من ذلك لا نجد إلا إبراهيم بن أبي بكر، فلعل (عن) جاءت في غير محلها خطأ في رواية الطبري، وإبراهيم ثقة، انظر تهذيب الكمال (63/2)، وتهذيب التهذيب (111/1)، ومجاهد ثقة ترجمنا له في قوله تعالى: ﴿والسما بينها بأي﴾.

(1) محمد بن إدريس بن العباس القرشي المطلبي، إمام المذهب الشافعي، ولد بغزة من بلاد الشام، ونشأ بمكة، وكتب العلم بها، ويمدنية الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقدم بغداد مرتين وحدث بها، وخرج إلى مصر فنزلها إلى حين وفاته، برع في الفقه وأصوله والحديث والعربية منذ صغره حتى فاق أقرانه، توفي رحمه الله (204هـ). انظر تاريخ بغداد (392/2)، تاريخ دمشق (267/51)، طبقات الحنابلة (280/1)، طبقات الفقهاء للشيرازي (71/1)، سير أعلام النبلاء (5/10).

(2) أورده البيهقي في الأسماء والصفات، عن المزني صاحب الشافعي وناصر مذهبه (106/2).

(3) ينظر كتاب العين للفراهيدي (66/4)، ولم نهتد لقائل البيت، وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، ذكر ذلك عبد القاهر البغدادي، في خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب (111/3)، وقد ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص524).

(4) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القاهر البغدادي (111/3).

أصلاً، وأن المعنى: فثم أمر الله الذي له الوجه⁽¹⁾، وسبب المنع أنهم إن قالوا بأن الوجه في الآية هو الله على معنى الذات فإنه يؤدي إلى القول: بأن الله عز وجل وجه، فيجوز أن يدعى به فيقال: يا وجه اغفر لنا، وهذا مما لا يليق ولا يجوز ومنعته الأمة⁽²⁾.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَطَرَّدُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [

الأنعام 52]

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد 22]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ

تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم 39]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان

9]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى 20].

فلم نوفق في الظفر بسند متصل عن ابن عباس رضي الله عنهما في تأويل هذه الآيات المتشابهة؛ لكنه مأثور عنه قوله: "يطلبون ثواب الله ويعملون ابتغاء مرضات الله تعالى⁽³⁾، وقال التستري: "أي يريدون وجه الله ورضاه ولا يغيبون عنه ساعة⁽⁴⁾". ولابن قتيبة: "يريدونه بالدعاء" في آية الأنعام، وفي آية الإنسان: "أي لله⁽⁵⁾". وهو قول السدي ويحيى بن سلام في قوله: ﴿تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ أي تريدون به الله⁽⁶⁾.

(5) رجَّح ذلك محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، في مشكل الحديث وبيانه (430/1).

(6) المصدر السابق (356/1).

(1) الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (275/2).

(2) تفسير التستري (61/1).

(3) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص 159، 263).

(4) تفسير يحيى بن سلام (662/2).

وتطرد المعاني في باقي الآيات على معنى مرضات الله، ومن أجله، وله، ولم يُذكر عن السلف غيرها، والسنة عاضدت التأويل على: ما أريد به وجه الله، ففي سنن الدارقطني عن أنس رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يُجَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصُحُفٍ مُخْتَمَةٍ، فَتُنْصَبُ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ: أَلْفُوا هَذَا، وَأَقْبِلُوا هَذَا، فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: وَعِزَّتِكَ مَا رَأَيْنَا إِلَّا خَيْرًا، فَيَقُولُ وَهُوَ أَعْلَمُ: "إِنَّ هَذَا كَانَ لِغَيْرِي، وَلَا أَقْبَلُ الْيَوْمَ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ ابْتِغَاءً بِهِ وَجْهِي"⁽¹⁾. فالمراد تبين من هذا الحديث، أن العمل المقبول هو: ما أريد به وجه الله تعالى، وما كان لأجله خالصا، أما عدا ذلك فليس بمقبول بنص الحديث، وإن كان ظاهره خيرا، وهذا ما استنبطه السلف من معنى في تأويل الآيات.

ثالثا: قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص 88]، وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن 27].

فلقد استدلت بهاتين الآيتين مثبتو الصفات في إثبات صفة الوجه لله تعالى، والجمهور من المفسرين على التأويل من أن البقاء لله وحده، والوجه: وجوده وذاته، ومن أقوالهم في ذلك، ما قاله مقاتل: "إلا هو، يعني كل شيء من الحيوان في السماوات والأرض يموت إلا وجهه: إلا هو"⁽²⁾. وهو قول السدي⁽³⁾ والضحاك⁽⁴⁾ والفراء⁽¹⁾ وأبو عبيدة⁽²⁾ وابن قتيبة⁽³⁾. وذهب قوم إلى أن التأويل: ما أريد به وجهه، وهو

(5) لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (76/1) [132]، وكذلك أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (97/3) [2603]، وأخرجه البزار في مسنده (9/14) [7388].

(1) تفسير مقاتل (360/3).

(2) تفسير يحيى بن سلام (614/2).

(3) تفسير النكت والعيون للماوردي (273/4).

قول مجاهد وسفيان وأبو العالية⁽⁴⁾، وفي حلية الأولياء: "حدثنا أحمد بن إسحاق، حدثنا أبو بكر بن أبي عاصم، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن الحسن، قال: سمعت الثوري يقول: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ قال: ما أريد به وجهه⁽⁵⁾". وقال البيهقي: "وَرُوِينَا عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: "كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهَهُ" وَفِي رِوَايَةٍ: "إِلَّا مَا ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ"⁽⁶⁾.

وقد أورد النووي احتجاج الزهري⁽⁷⁾ بأن الوجه هو جملة الذات في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص 88]⁽⁸⁾، والمعنى: إلا هو، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أصدق كلمة قالها الشاعر لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل"⁽⁹⁾. "فكل شيء ما عدا الله سبحانه وتعالى هالك"

(4) معاني القرآن للفراء (314/2).

(5) مجاز القرآن (112/2).

(6) تأويل مشكل القرآن (ص 263).

(7) انظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (263/1).

(8) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (76/7). ورجال السند من الثقات، فأحمد بن إسحاق بن زيد البصري ثقة، انظر تهذيب التهذيب (14/1)، وأبو بكر بن أبي عاصم هو أحمد بن عمرو، محدث ابن محدث ابن محدث، انظر طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني (380/3)، وأبو بكر بن أبي شيبة، هو عبد الله بن محمد ثقة حافظ صاحب تصانيف، انظر التهذيب (4/6)، ومحمد ابن الحسن الأسدي صدوق عند ابن حجر، وقال العجلي لا بأس به انظر التهذيب (117/9)، والثوري سفيان بن سعيد ثقة، وسبق الإشارة إليه في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾.

(1) شعب الإيمان للبيهقي (536/1).

(2) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، من بني زهرة بن كلاب من قريش، أحد التابعين والأئمة الحفاظ المحدثين الفقهاء، روى عن بعض الصحابة، وأخذ عنه خلق كثير، وقيل هو أول من دون الحديث، توفي (124) هـ. انظر الطبقات الكبرى (388/2)، التاريخ الكبير (220/1)، تاريخ دمشق (294/55)، سير أعلام النبلاء (326/5)، الأعلام للزركلي (97/7).

(3) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (60/6).

(4) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب أيام الجاهلية، عن أبي هريرة رضي الله عنه [3841]

وفانٍ وزائلٌ، وهو في نفس معنى الآية، وذهب البخاري في صحيحه أن الوجه هو الملك قال: ﴿كُلُّ

شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص 88] إلا ملكه، ويقال إلا ما أريد به وجه الله⁽¹⁾. وأثر عن طاووس بن

كيسان مثله: إلا ملكه⁽²⁾.

وكان الإمام مالك⁽³⁾ رحمه الله تعالى، يرى أن الوجه على تأويل: إلا ما أريد به وجهه، كما روى ذلك عنه الشافعي حيث قال: "قال لي مالك رحمه الله تعالى يا محمد، اتق الله إذا خلوت بالله، حتى عملت حسنة، فاحذر بأن يعلم بها أحد من الناس، فإن الله عز وجل، لا يقبل إلا ما كان لوجهه خالصا، فإنه قال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ يعني ما أريد به وجهه، عليك بدرجة العلم فإنها متصلة بدرجة النبوة، هكذا حدثني ربيعة بن عبد الرحمن، ثم بكى مالك حتى أبكاني، قال محمد بن إدريس: فعلت أن الله لم يرفع مقدار مالك إلا لسريرة كانت بينه وبين الله عز وجل⁽⁴⁾."

فإذا أول الإمام الوجه على ما قال، والسلف مثله، وكان القول بالتأويل نفيا وبدعة وتعطيلا، فكيف يقول مالك ما قاله؟ وكيف رفع الله مقداره ما إذا كان على مبدأ الزيغ والضلال؟ كما وصف التأويل بذلك بعض أهل العلم الذين ينكرونه، وهذا لا يدل إلا على أن السلف خلت قلوبهم من الهوى، ففهموا نصوص الكتاب، وعملوا بالصواب، بإيمان خالص، لا رياء ولا كذاب، نسأل الله تعالى بأن يجعلنا من

(5) صحيح البخاري (112/6).

(6) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (263/1).

(7) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، من كبار أتباع التابعين، وإمام دار الهجرة، وصاحب المذهب المنسوب إليه، المحدث الفقيه القدوة وحجة الله على خلقه، كما وصفه تلميذه الشافعي بذلك، قال البخاري بأن أصح الأسانيد على الإطلاق: مالك عن نافع عن ابن عمر، له كتاب الموطأ المشهور الذي جمع فيه بين الحديث والفقه، توفي رحمه الله تعالى (179هـ). انظر رجال صحيح البخاري (693/2)، طبقات الفقهاء للشيرازي (68/1)، تهذيب التهذيب (8/10)، سير أعلام النبلاء (48/8).

(1) من حديث مالك بن أنس، مخطوط لأبي الحسن محمد بن علي بن محمد بن صخر الأزدي البصري (ورقة 27) حكاية يحيى بن سابق الخولاني عن الشافعي [98].

أتباعهم, ويستعملنا في لم شمل الأمة بعدما كثر اللعان والسباب, على أهل الحق فلا يبقى عتاب,

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

لفظ النفس المضاف إلى الله تعالى:

أولا قوله تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه 41]

فقد ذهب جمهور المفسرين وأهل اللغة والمحدثون, إلى أن النفس صفة زائدة على الذات, فقال مقاتل: "واخترتك لنفسي رسولا⁽¹⁾". وليحيى بن سلام: "اخترتك لنفسي ولرسالتي⁽²⁾", وقال التستري: "أي تفرد إلي بالتجريد, لا يشغلك عني شيء⁽³⁾", وأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما عند القرطبي: "أي اصطفتك لوحيي ورسالتي⁽⁴⁾".

وبدراسة أقوال أهل العلم عن النفس قيل: لا يستقيم القول بأن النفس على الذات, بمعنى: الله ذي النفس, ومنع ذلك العلماء, لأنه يؤدي إلى جواز القول بأن الله نفس, ويجوز أن يدعى بها فيقال: يا نفس اغفر لنا, وهذا لا يجوز, ولذلك قيل: إنها صفة زائدة على الذات, في هذه الآية وما سواها من آيات تحتملها, ويكون المعنى: الله الذي له النفس⁽⁵⁾.

(2) تفسير مقاتل (28/3).

(3) تفسير يحيى بن سلام (260/1).

(4) تفسير التستري (ص 1029).

(5) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (11/198).

(1) إبطال التأويلات لابن الفراء القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف (446/1)

ثانيا قولہ تعالیٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران 28]

لم يمر جمهور المفسرين الآية على ظاهرها، لأن التأويل فيها ظاهر، قال مقاتل: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ يعني: "عقوبته في السوء"⁽¹⁾، وقال التستري: "أي: عدله؛ لأن النار عدله لمن خالفه، والجنة فضله لمن أطاعه"⁽²⁾، وأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما: "بطشه"⁽³⁾، وعن الحسن البصري: "ويحذركم الله عقابه"⁽⁴⁾.

والمعنى على حذف مضاف، ولكن هل كل الآيات مطردة على التأويل؟ على ما يبدو أن السلف لم يؤولوا كل ما جاء في النفس، فقد أجروا قوله تعالى: ﴿كَبَّ رُكْبًا عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام 54]، فلم نظفر بتأويل لها عند المتقدمين، وقد جاءت السنة بنصوص في مسمى النفس كما صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي"⁽⁵⁾. "ومعنى النفس في الحديث كما بينه ابن حجر في قوله: "إن ذكرني بالنتزيه والتقديس سرا، ذكرته بالثواب والرحمة سرا"⁽⁶⁾. "وللنفس معان في كلام العرب، يقول عنها الحافظ: "والنفس في كلام العرب على أوجه منها: الحقيقة، كما يقولون: في نفس الأمر، وليس للأمر نفس منفوسة، ومنها: الذات، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَكَأَ أَعْلَمَ مَا فِي

(2) تفسير مقاتل (270/1).

(3) تفسير التستري (ص48).

(4) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (96/3).

(5) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(6) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الدعوات، باب فضل ذكر الله عز وجل، عن أبي هريرة رضي الله عنه

[7405].

(7) فتح الباري شرح صحيح البخاري (386 / 13).

نفسك ﴿[المائدة 116]، إن معناه: تعلم ما أكنه و ما أسره، ولا أعلم ما تسره عني، وقيل: ذكر النفس هنا

للمقابلة⁽¹⁾." ففي آية المائدة معنى يوافق تأويل النفس في الحديث، فيكون تأويل النفس على ما يدل على الخفاء والإسرار في الغيب.

لفظ الساق كما ورد في كتاب الله تعالى:

قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم 42]

اختلف الصحابة رضوان الله عنهم في معنى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ بين التأويل والإثبات لمسمى الساق:

فالرأي الأول:

على التأويل فيها، فقد روى الطبري بأسانيد عن ابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد وقتادة، أنهم قالوا: يعني يكشف عن أهوال وشدة، وما في معناها من أمر الآخرة، فقال: "حدثني محمد بن عبيد المحاربي، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن أسامة بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال: هو يوم حرب وشدة⁽²⁾."

وحدثني محمد بن عبيد المحاربي وابن حميد، قالوا: حدثنا ابن المبارك، عن ابن جريج، عن مجاهد، قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال: شدة الأمر وجده، قال ابن عباس: هي أشد ساعة في يوم القيامة،

(1) المصدر السابق (384/13).

(2) جامع البيان في تأويل آي القرآن (554/23). ورجال السند من الثقات: محمد بن عبيد المحاربي لا بأس به، انظر التهذيب (332/9)، وعبد الله بن المبارك الثقة العابد، انظر التهذيب (386/5)، وباقي الرواة سبق الإشارة إليهم، وقد روى البيهقي في الأسماء والصفات بطرقه عن ابن عباس رضي الله عنهما مثله (185-184/2).

وحدثني محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء، جميعاً عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال: شدة الأمر، قال ابن عباس: هي أول ساعة تكون في يوم القيامة، وحدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال: عن أمر فطيع جليل، وحدثنا ابن عبد الأعلى، قال: حدثنا ابن ثور، عن معمر، عن قتادة، في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قال: يوم يكشف عن شدة الأمر⁽¹⁾.

الرأي الثاني:

أما من أثبت الساق صفة ذاتية فقد استدل بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال: "يتمثل الله للخلق يوم القيامة حتى يمرّ المسلمون، قال: فيقول: من تعبدون؟ فيقولون: نعبد الله لا نشرك به شيئاً، فينتهرهم مرتين أو ثلاثاً، فيقول: هل تعرفون ربكم؟ فيقولون: سبحانه إذا اعترف إلينا عرفناه، قال: فعند ذلك يكشف عن ساق، فلا يبقى مؤمن إلا خرّ لله ساجداً، ويبقى المنافقون ظهورهم طَبَقٌ واحد، كأنما فيها السفايد⁽²⁾، فيقولون: ربنا، فيقول: قد كنتم تدعون إلى السجود وأنتم سالمون⁽³⁾". وكذلك ما روي عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "يُكْشَفُ رُئُوسُنَا عَنْ"

(3) المصدر السابق الموضع نفسه. ورجال الأسانيد من الثقات وسبق الإشارة إليهم.

(1) السفايد جمع سَفُودٍ، بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ، وَهُوَ الَّذِي يُدْخَلُ فِي الشَّاةِ إِذَا أُرِيدَ أَنْ تُشَوَّى. انظر العين (231/7)، فتح الباري (451/11).

(2) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان في المصنف في الأحاديث والآثار [37637]، وابن خزيمة أبو بكر محمد بن إسحاق السلمى النيسابوري في التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل (585/2)، والطبراني أبو القاسم في المعجم الكبير [9761]، والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على الصحيحين [8519]، [8772].

سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ،
فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا⁽¹⁾.

لما تأول ابن عباس رضي الله عنهما الآية، فعلى مقتضى العربية، لما روي عنه أن قال: "إذا خفي
عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر:

اصبر عناق إنه شر باق قد سن لي قومك ضرب الأعناق

وقامت الحرب بنا على ساق⁽²⁾."

والعرب تستعمل الساق في الاستعارة للحرب على معنى الشدة، ولأبي عبيدة في المجاز: "إذا اشتد
الحرب والأمر قيل: كشف الأمر عن ساقه، والأصل فيه: أن من وقع في شيء يحتاج فيه إلى الجد
شمر عن ساقه، فاستعير الساق والكشف عنها في موضع الشدة⁽³⁾". وكذا القول عند ابن قتيبة: "فمن
الاستعارة في كتاب الله، قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، أي عن شدة الأمر⁽⁴⁾". وتكلم بنفس
كلام أبي عبيدة الذي ذكرناه قبله، وروى الفراء عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه قرأ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، يريد القيامة والساعة لشدتها، وقال: "أنشدني
بعض العرب لجد أبي طرفة:

(3) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [4919].

(4) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (3366/10)، رقم الحديث [18953]، وأخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين
[3845]، والبيهقي في الأسماء والصفات (183/2)، بأسانيد جواد من طريق أسامة بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس
مثله. والبيت من النقل المتواتر عن العرب في المجاز ولم ينسب لأحد بعينه، انظر المزهري في علوم اللغة لعبد الرحمن
بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (289/1).

(5) مجاز القرآن (266/2).

(6) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص 89).

كشفت لهم عن ساقها ويدا من الشر البراح⁽¹⁾".

فأهل اللغة يجتمعون على التأويل بشدة الأمر، وأهوال الآخرة، مؤيدين تأويل ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأن اللفظ غير مضاف إلى الله عز وجل في النصوص كلها، عدا نص البخاري، ولأن الاستعارة جارية على لسان العرب في الجاهلية والإسلام، ولذلك فإن بعض من ينكرون التأويل في الصفات يقولون به في هذه الآية على ما احتج به المتأولون.

لفظ الجنب المضاف إلى الله تعالى:

قال تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ

السَّخِرِينَ﴾ [الزمر 56]

أجمع السلف والخلف على أن لفظ الجنب المضاف إلى الله عز وجل مؤول في هذه الآية، وقد عمل بهذا كل من أنكر التأويل في الصفات، وذلك لأن المجاز فيه ظاهر، وفي تأويل ذلك قال مقاتل: "يعني يا ندامتا على ما فرطت، يعني ما ضيعت في جنب الله، يعني في ذات الله، يعني من ذكر الله⁽²⁾". وقال التستري: "يعني اشتغلت بعاجل الدنيا ولذة الهوى ومتابعة النفس، وضيعت في جنب الله، يعني في ذات الله، القصد إليه، والاعتماد عليه، بترك مراعاة حقوقه، وملازمة خدمته⁽³⁾". وعند الطبري عن مجاهد وقتادة: "حدثني محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء جميعاً، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قول الله: ﴿يَا حَسْرَتَا

(1) معاني القرآن للفراء (177/3). روى البيهقي عن الفراء مثله في الأسماء والصفات (183/2) [748]، وبيت الحماسة لسعد بن مالك بن ضبيعة جد أبي طرفة، انظر حماسة الخالدين المعروف بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين لأبي بكر محمد بن هاشم الخالدي، وأبي عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (ص 49).

(2) تفسير مقاتل (684/3).

(3) تفسير التستري (135/1).

عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴿ قَالَ: فِي أَمْرِ اللَّهِ⁽¹⁾. وحدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد،

عن قتادة في قوله: ﴿ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنَّ كُتْلَ لَمِنِ السَّخِرِينَ ﴾ قال: فلم

يكفه أن ضيع طاعة الله حتى جعل يسخر بأهل طاعة الله⁽²⁾. "

وقال الفراء في تأويل الآية: "فيما تركت وضيعت⁽³⁾". ولأبي عبيدة: "في جنب الله، وفي ذات الله

واحد⁽⁴⁾". وكذلك أثر عن الحسن والضحاك: "في طاعة الله وذكره⁽⁵⁾". ومسوغ التأويل من لغة العرب

حكاه الفراء في قوله: "الجنب القرب والجوار، يقال: فلان يعيش في جنب فلان أي في جواره، ومنه:

﴿ وَالصَّاحِبُ بِالْجَنبِ ﴾ [النساء 36]، أي على ما فرطت في طلب جواره وقربه وهو الجنة⁽⁶⁾".

(4) جامع البيان في تأويل آي القرآن (21/ 314). رجال السندين من الثقات، وسبق الإشارة إليهم، وروى البيهقي من طريقه عن مجاهد مثله في الأسماء والصفات (2/ 209).

(1) جامع البيان في تأويل آي القرآن (21/ 315). ورجال السنن من الثقات وسبق الإشارة إليهم.

(2) معاني القرآن (2/ 108).

(3) مجاز القرآن (2/ 190).

(4) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (15/ 271).

(5) المصدر السابق، الموضع نفسه.

المبحث الثاني

أقوال السلف في صفات الأفعال

أولا الفعل استوى:

ورد هذا الفعل في آيات عدة، وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة 29]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف 54 ، يونس 3]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد 2]، وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه 5]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان 59]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة 4]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت 11]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد 4].

لقد ورد الاستواء بصيغة الفعل من الله عز وجل مقرونا بالعرش ومتعديا ب(على) في مواضع، وغير مقرون به في أخرى، ومتعديا ب(إلى)، وهذا الأخير فسرهُ السلف على معنى القصد والإقبال والارتفاع،

قال الطبري: "حدثت عن عمار بن الحسن, قال: حدثنا عبد الله بن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع بن

أنس: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ قال: ارتفع⁽¹⁾."

وفي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة عن أبي العباس ثعلب قال: "استوى: أقبل عليه وإن لم

يكن معوجا, ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة 29], أقبل⁽²⁾."

وذكر القرطبي قولاً عن ابن عيينة وابن كيسان: "﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾, قصد إليها بخلقه

واختراعه⁽³⁾". وعن أبي العالية: "استوى بمعنى ارتفع⁽⁴⁾".

وفي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ما نصه: "عن بشر بن عمر قال: سمعت غير واحد

من المفسرين يقولون: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾, أي ارتفع⁽⁵⁾. وعند الذهبي بزيادة: وقاله

أبو العالية⁽⁶⁾."

(1) جامع البيان في تأويل آي القرآن (429/1). ورجال السند لا بأس بهم: فعمار بن الحسن قال عنه الحافظ في التهذيب: ثقة (399/7), وعبد الله بن أبي جعفر صدوق, وذكره ابن حبان في الثقات وقال يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه, انظر التهذيب (177/5), وأبوه صدوق انظر التهذيب (57/12), والربيع بن أنس صدوق انظر التهذيب (239/3).

(1) لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (443/3), وأبو العباس المروي عنه هو العلامه، المحدث وإمام النحو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني، المشهور بثعلب, ابتداء طلب العلم والنظر فيه منذ صغره, وألف وصنف في النحو والقراءات ومعاني القرآن, توفي (291هـ). سير أعلام النبلاء (5/14).

(2) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (255/1).

(3) ذكره البخاري في صحيحه, كتاب التوحيد, باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ (124/9).

(4) لأبي القاسم اللالكائي (440/3) [662]. والراوي بشر بن عمر أبو محمد الزهراني إمام حافظ ثبت, سمع عكرمة بن عمار, وشعبه بن الحجاج, وعاصم بن محمد العمري, وهمام بن يحيى, وأبان بن يزيد, وجماعة, حدث عنه إسحاق بن راهويه, وبشر بن آدم, وإسحاق الكوسج, وأخرون, وثقه ابن سعد, توفي (207هـ). الطبقات الكبرى (7م300), التاريخ الكبير (80/2), سير أعلام النبلاء (417/9).

(5) الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي (ص 36).

ولم ينكر أهل العلم من السلف والخلف ما قيل في معنى الاستواء إلى السماء بأنه العلو والقصد، والارتفاع والإقبال، ولم يُختلف عليه، فاللغة تحتل كل تلك المعاني للفعل استوى، ولكن الخلاف الذي بلغ أشده هو في تأويل الاستواء على العرش بالاستيلاء، وقبول البعض بالرغم من التأويل لمعنى الاستقرار، ولا يخفى على أحد ما فيه من الإيهام بالتجسيم، والحاصل أن الاستواء بكل معانيه في اللغة مقبول عند أهل الإثبات قاطبة، عدا معنى الاستيلاء والقهر والغلبة، واحتجوا أنه غير وارد في لغة العرب، ومن قال به يحتج بأن فيه لغة، وهذا تفصيل ما قيل في كل ذلك:

أورد البخاري في خلق أفعال العباد: "عن ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ

عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف 54]، قال: العرش على الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه⁽¹⁾."

وفي قوله: الله فوق العرش، معنى الفوقية التي تلزم العلو، والقهر بالارتفاع، وما في ذلك⁽²⁾.

وفي السنة قال: "حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ خَارِجَةَ

يَقُولُ: "الْجَهْمِيَّةُ كَفَّارٌ بَلَّغُوا نِسَاءَهُمْ أَنَّهُنَّ طَوَالِقٌ، وَأَنَّهِنَّ لَا يَحْلِلْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لَا تَعُودُوا مَرْضَاهُمْ وَلَا

تَشْهَدُوا جَنَائِرَهُمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿طَهَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْفَىٰ﴾ [طه 1، 2] إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه 5]، وَهَلْ يَكُونُ الاسْتِوَاءُ إِلَّا بِجُلُوسٍ⁽³⁾." وهنا خارجة أتت

(1) (ص 43).

(2) انظر كتاب العين (5/224).

(3) السنة لعبد الله بن أحمد (1/105) [10]. والمروي عنه هو خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبِ بْنِ خَارِجَةَ الضَّبْعِيُّ، الْمُحَدَّثُ شَيْخُ خُرَّاسَانَ، ارْتَحَلَ وَأَخَذَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَيُكْبِرِ بْنِ الْأَسْحَجِّ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَأَبِي بَلْبَنَةَ السَّخْتِيَّانِيِّ، وَطَبَقَتِهِمْ، وَحَدَّثَ عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَعَيْسَى بْنُ مُوسَى غُنْجَارٌ، وَوَكَيْعٌ، وَحَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ، وَجَمَاعَةٌ، رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى قَالَ: هُوَ مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ عِنْدَنَا، وَلَمْ نُنْكَرْ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا مَا كَانَ يُدَلِّسُ عَنْ غِيَاثٍ، فَإِنَّا كُنَّا نَعْرِفُ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ، وَقَدْ تَرَكَهُ جَمَاعَةٌ كَالْبُخَارِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَعِينٍ، وَرَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، تَوَفَّى (168 هـ). انظر تاريخ دمشق (15/399)، تهذيب الكمال (8/16)، سير أعلام النبلاء (7/326). وباقي الرواة حفاظ وفتاى انظر التهذيب (1/32).

بتأويل للاستواء من لوازم الاستقرار, ولعله أخذ ذلك من استخدام الفعل استوى في آيات آخر في غير سياق العرش واستواء الرب عليه, كقوله تعالى: ﴿تَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ

عَلَيْهِ﴾ [الزخرف 13], ولكن ينبغي أن نعلم أن استواء الله ليس كاستواء المخلوقين, ولكن المعنى اللغوي هاهنا للجلوس قد يوهم التجسيم تعالى الله عن ذلك, فلا يجوز التأويل به.

وممن قال بالاستقرار, مقاتل في قوله: "يعني استقر على العرش"⁽¹⁾, ومن أهل اللغة كأبي عبيدة من جعل الاستواء على العرش بمعنى الظهور عليه, والعلو عليه, ومنه استويت على ظهر الفرس وعلى ظهر البيت, ويقال: استويت فوق الدابة, وعلى البعير, وعلى الجبل, وفوق البيت أي علوت عليه وفوقه⁽²⁾, وحكاه ابن قتيبة كالمقرر له عندما قال: "قال أبو عبيدة: علا, وقال غيره: استوى, استقر, واحتج بقول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِكِ﴾ [المؤمنون 29], أي استقرت في الفلك, وقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص 14], أي انتهى شبابه واستقر فلم يكن في نباته مزيد⁽³⁾".

ومنه ما ثبت عن مجاهد عند البخاري: "وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿اسْتَوَى﴾ [البقرة: 29] عَلَا عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: 54]⁽⁴⁾". ونجد أن البخاري يقرر معنى العلو للاستواء من خلال تبويبه للتفسير من قول مجاهد في الاستواء.

(4) تفسير مقاتل (2/272).

(5) ينظر المجاز في القرآن لأبي عبيدة (1/273) (2/15).

(6) غريب القرآن لابن قتيبة (ص 277).

(1) صحيح البخاري, كتاب التوحيد, باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ (9/124).

ومن أهل اللغة من جعل الأمر من العلو الذي معناه القدرة، يقول الأخفش: "علا، ومعنى علا: قدر، ولم يزل قادرا، ولكن أخبر بقدرته⁽¹⁾"، فعلى هذا يدخل فيه معنى الاستيلاء الذي يلزم القدرة والقهر.

ومنهم من جعل المعنى على الإقبال في جميع ما سبق في الاستواء، وهو ما روي في التفسير الوسيط قال: "أخبرنا أبو الفضل أحمد بن محمد العروضي، أنبأنا أبو منصور الأزهرى، أنبأنا أبو الفضل المنذري، قال: سئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

اسْتَوَى﴾ [طه 4]، فقال: الاستواء الإقبال على الشيء⁽²⁾."

لا جرم أن كل تلك التأويلات هي معان لغوية، يحتملها الفعل استوى، ومن السلف من لم يعين معناه، ولكن جعله على ما يفهمه أهل اللغة من لسان العرب، جاء في كتاب السنة: "حَدَّثَنِي عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيِّ، حَدَّثَنَا شَاذُّ بْنُ يَحْيَى، سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، وَقِيلَ لَهُ: مَنْ الْجَهْمِيَّةُ؟ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى خِلَافِ مَا يَوْرُ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ⁽³⁾". فما يقر في قلوب العامة فهو ما ثبت عن العرب من لسانهم ومجازهم، وقد روي عن محمد بن جعفر⁽⁴⁾ أنه سئل عن قول

(2) معاني القرآن للأخفش (443/2).

(3) الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (200/3)، والمروي عنه أبو العباس هو المعروف بثعلب، وقد سبقت ترجمته في بداية هذا البحث، وأحمد بن محمد أبو الحسن العروضي توفي في (342)هـ. انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (345/6)، وأبو منصور هو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ بْنِ طَلْحَةَ الْهَرَوِيِّ اللُّغَوِيِّ صَاحِبِ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ، انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (63/3)، وأبو الفضل هو محمد بن أبي جعفر المنذري الخراساني اللغوي العدل، انظر إنباء الرواة على أنباء النحاة (70/3).

(4) السنة لعبد الله بن أحمد (123/1) [54]. ورجال السند قال فيهم الحافظ ابن حجر في التهذيب: يزيد بن هارون ثقة (368/11)، وشاذ بن يحيى ذكر بخير (300/4)، وعباس العنبري ثقة (12/5).

(5) غُنْدَرٌ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْهُدَلِيِّ مَوْلَاهُمْ، حَافِظُ ثِقَةِ ثَبِتَ، رَوَى عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هُنْدٍ، وَعَوْفِ الْأَعْرَابِيِّ، وَأَبْنِ جَرِيحٍ، وَجَعْفَرِ بْنِ مَيْمُونِ الْأَنْمَاطِيِّ، وَمَعْمَرٍ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَشُعْبَةَ، وَرَوَى عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبْنُ زَاهَوِيَّةَ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَخَلَقَ كَثِيرًا، تَوَفِيَ (194هـ). الطبقات الكبرى (216/7)، التاريخ الكبير (57/1)، تهذيب الكمال (5/25)، ميزان الاعتدال (502/3)، سير أعلام النبلاء (98/9).

الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه 5], قال: "من زعم أن الله تعالى استوى على العرش استواء مخلوق على مخلوق فقد كفر, ومن اعتقد أن الله استوى على العرش استواء خالق على مخلوق فهو مؤمن⁽¹⁾".

ففي هذه المقالة تنبيه في الاعتقاد بالاستواء, والواجب علينا الإيمان به دون تكييف أو تشبيه باستواء المخلوقين, وما قيل فيه من معان فهي تفسيرات لمعنى الفعل دون تخييل له, عدا ما يوهم التجسيم منها كالجلوس والاستقرار, ولقد ثبت عن مالك رحمه الله "الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ, وَالِاسْتِوَاءُ مِنْهُ غَيْرُ مَجْهُولٍ, وَالِإِيْمَانُ بِهِ وَاجِبٌ, وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ"⁽²⁾. "ولأن الاستواء معلوم لغة, كما قال مالك رحمه الله, فإن من أول الاستواء بالاستيلاء فإنه يحتج بلغة العرب في شعرها, حيث أنشد بعضهم:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ولا دم مهراق⁽³⁾.

فإن المتأخرين من أهل العلم الذين يرون الاستواء على الاستيلاء, إنما قالوا ذلك تنزيها لله عز وجل عن الجسمية والتشبيه بالمخلوقين, وهذه هي الغاية الأسمى في التأويل, وهم كما يقول الغزالي: "قد اضطروا إليه اضطرابا, كما اضطر منكرو التأويل للتأويل في نصوص المعية"⁽⁴⁾. "وسياتي الكلام عن هذه النصوص إن شاء الله تعالى قريبا في المبحث الذي يليه, فالاستيلاء ليس تأويلا من اختراع

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للاكائي (446/3) رقم الحديث [676].

(2) المصدر السابق (441/3) رقم الحديث [664].

(3) استدل بهذه اللغة في الشعر بعض العلماء من السلف المتأخرين كالإمام أبو المعالي الجويني في لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة (ص 108), وكذلك أبو حامد الغزالي في قواعد العقائد (ص 167), وفخر الدين الرازي في أساس التقدیس في علم الكلام (ص 119), والآمدی علي بن علي في غاية المرام في علم الكلام (ص 141), والقرطبي في الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام (ص 132), وابن جماعة الكناني في إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص 58), وبيت الشعر للأخطل التغلبي واسمه غياث بن غوث بن الصلت, انظر ترجمته في المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم, لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ص 24), واستشهد به الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (6/2385), وانظر تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني المرتضى الزبيدي (38/331).

(4) ينظر قواعد العقائد للغزالي (ص 167).

المعتزلة، إنما هو لغة عليها محمل في لسان العرب، وإن خفيت عن البعض، فعن أهل المعرفة والعلوم الدقيقة ليست بخافية، ولذلك اعتمد ابن عباس رضي الله عنه على الشعر في تفسيره، وقال: إن خفي عليكم شيء في كتاب الله فابتغوه في الشعر⁽¹⁾. والعلماء يتفاوتون في استنباطهم وعلو همتهم في البحث والتجرد للحق، ورب حامل فقه غير فقيه، وقد سبق المحفوظ عن الإمام مالك، وهو صريح بنفي الكيف عن الله وصفاته، كما نبه عليه بعض المالكية، من ذلك قول صاحب الذخيرة: "معنى قول مالك (الاستواء غير مجهول) أن عقولنا دلتنا على الاستواء اللائق بالله وجلاله وعظمته، وهو الاستيلاء دون الجلوس ونحوه مما لا يكون إلا في الأجسام، وقوله (والكيف غير معقول) مَعْنَاهُ أَنْ دَاتَ اللهُ تَعَالَى لَا تُوصَفُ بِمَا وَضَعَتِ الْعَرَبُ لَهُ كَيْفَ، وَهُوَ الْأَحْوَالُ الْمُتَنَقِّلَةُ وَالْهَيَاتُ الْجَسْمِيَّةُ مِنَ التَّرْبَعِ وَغَيْرِهِ، فَلَا يُعْقَلُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، لِاسْتِحَالَتِهِ فِي جِهَةِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَقَوْلُهُ (وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَاةٍ)، مَعْنَاهُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ فِي سِيرَةِ السَّلَفِ بِالسُّؤَالِ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ⁽²⁾".

وقد وضح الفيروز آبادي⁽³⁾ اختلاف معنى الفعل استوى على حسب السياق الذي سبق إليه فقال: "وقد ورد في النص على سنّة أوجه:

الأول بمعنى القصد إلى الشيء: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة 29]، أي قصد إلى خلقها.

الثاني بمعنى التمكّن والاستقرار: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود 44]، أي استقرت.

الثالث بمعنى الركوب، والاستعلاء: ﴿ثُمَّ تَذَكَّرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ﴾ [الزخرف 13]، أي ركبتم واستعليتم.

(5) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين [3845]، والبيهقي في الأسماء والصفات (2/138).

(1) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (13/243).

(2) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروز آبادي، من أئمة اللغة والأدب، انتشر اسمه في الآفاق، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، وتوفي في زييد (817 هـ) من أشهر كتبه القاموس المحيط، والمغانم المطابة في معالم طابة، وتتوير المقباس في تفسير ابن عباس، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز وغيرها. انظر ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد (1/276)، الأعلام للزركلي (7/146).

الرَّابِعَ بِمَعْنَى الشَّدَّةِ وَالْقُوَّةِ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص 14], أَي قَوِيَ وَاسْتَدَّ.

الخامس بِمَعْنَى المَعَارِضَةِ وَالْمَقَابِلَةِ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر 12], ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى

وَالْبَصِيرُ﴾ [فاطر 19], أَي يُقَابَلُ هَذَا ذَلِكَ.

السَّادِسَ بِمَعْنَى القَهْرِ وَالْقُدْرَةِ: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف 54], ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

اسْتَوَى﴾ [طه 4], أَي أَقْبَلَ عَلَى أَمْرِهِ، وَاسْتَوْلَى عَلَى مَلِكِهِ، وَقَدَّرَ عَلَيْهِ بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ، وَهُوَ أَعْظَمُ

المخلوقات، وأكبر الموجودات، فإذا قهره وقدر عليه، فكيف ما دونه لديه. ثم قال: "استوى متى عدي

بعلی اقتضى معنى الاستيلاء⁽¹⁾".

ولذلك نجد أن من قال بالاستيلاء له حجته كما سبق من التفصيل، وإن سلمنا أن ما تأولوه خطأ،

فإنهم من المجتهدين لهم أجر الاجتهاد عند الخطأ، والأمر اختلاف لغوي بحت، لا يتكلم فيه إلا من

هو أهل لها، وينزلنا من الاختلاف في الأصول، إلى الفروع، وإن كان ذلك كذلك، لا ينبغي أن يوصف

أهل العلم من أهل الحق بأوصاف توحى بالضلال والكفر والعياذ بالله، لأنهم قالوا بالاستيلاء في

الاستواء تنزيهاً لله تعالى عن الجسمية، فهم أرباب اللغة وعلماء الدين.

فقد سئل سفيان الثوري عن الاستواء فقال: "أفهم من قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه 5], ما

أفهم من قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة 29]⁽²⁾". ولذلك لم يفرق سفيان بين لفظ استوى في

الآيتين، ولكن أهل اللغة لهم أحكام في التعدي بالحرف الجار على ما بينه الفيروز قبل ذلك.

(3) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي (107/2).

(1) البرهان في علوم القرآن للزركشي (78/2).

أما إن من السلف من أنكر الاستقرار للاستواء, وهذا عند الأشعري صاحب المذهب, فإنه يقر: "أن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله, وبالمعنى الذي أراده, استواء منزلها عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال, لا يحمله العرش, بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته, ومقهورون في قبضته, وهو فوق العرش, وفوق كل شيء, إلى تخوم الثرى, فوقية لا تزيدة قربا إلى العرش والسماء, بل هو رفيع الدرجات عن العرش, كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى, وهو مع ذلك قريب من كل موجود, وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد, وهو على كل شيء شهيد⁽¹⁾". وبعد النظر في كلام الأشعري نجده يميل إلى معنى الاستيلاء إذا ما استدل بالقدرة التي حين وصفها فقال: "لا يحمله العرش, بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته, ومقهورون في قبضته" فمعنى القهر والغلبة والقدرة في كلامه في وصف الله تعالى, يبين مذهبه في الاستواء على التأويل فيه.

ثم من أنكر الاستيلاء من أهل اللغة والتأويل ابن قتيبة في قوله: "ليس يعرف في اللغة استويت على الدار أي استوليت عليها, وإنما استوى في هذا المكان استقر⁽²⁾".

ومن أراد السلامة من الخلاف فوض أمر الاستواء إلى ذي العرش المجيد, وذلك عمل جمهور السلف, ولابن قتيبة مقالة نفيسة تعكس مذهب المتقدمين من السلف وتبين عقيدتهم, حيث قال فيها: "وعدل القول في هذه الأخبار أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقات لها, فنؤمن بالرؤية والتجلي, وإنه يعجب وينزل إلى السماء الدنيا, وأنه على العرش استوى, وبالنفوس واليدين, من غير أن نقول في ذلك بكيفية أو بحد, أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأت, فنرجو أن نكون في ذلك القول والعقد على سبيل النجاة غداً إن شاء الله تعالى⁽³⁾". ونقل الذهبي مقالة عن السلف يبين فيها منهجهم جاء فيها: "قال

(2) الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (ص21).

(3) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة (ص50).

(4) المصدر السابق (ص53).

الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفات، فكلهم قالوا لي أمروها كما جاءت بلا تفسير⁽¹⁾."

ومن ذلك ما صح عن الإمام أحمد بن حنبل أنه نفى الكيف والمعنى، فقال في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله ينزل إلى سماء الدنيا"⁽²⁾ وما أشبهه من الأحاديث، نؤمن بها ونصدق بها لا كيف ولا معنى، ولا نرد شيئاً منها، ونعلم أنها جاءت به الرسول حق، ولا نرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حدٍ ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى 11]، ونقول كما قال، ونصفه بما وصف به نفسه، لا نتعدى ذلك، ولا يبلغه وصف الواصفين، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شُئعت، ولا نتعدى القرآن والحديث⁽³⁾."

ثانياً الفعل تجلّى:

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف 143]، فإن في كلام السلف عن التجلي الظاهر في الآية، تفسير لمعناه اللغوي، والفعل في معناه الظهور والبيان، وفي قوله تعالى: ﴿والتَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل 2]، فيه معنى الكشف والظهور لما في بروز النهار⁽⁴⁾، وأثر عن

(1) العلو للعلي الغفار للذهبي (140/1).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه [169]، والترمذي في سننه، أبواب الصلاة، باب ما جاء في نزول الرب تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة [446].

(3) انظر لمعة الاعتقاد لابن قدامة (ص9).

(4) انظر جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري (465/24).

الضحاك أنه قال: "ألقى عليه من نوره, فاضطرب الجبل من هيئته, يعني: من رهبة الله تعالى⁽¹⁾". وقد ورد عن الأخفش قوله في الآية: "تجلى أمره, نحو ما يقول الناس: برز فلان لفلان, وإنما برز جنده⁽²⁾". وفي تأويل الأخفش تقدير على حذف مضاف, وهذا يستعمله العرب في كلامهم, كما أشار إليه, وعن ابن قتيبة: "تجلى ربه للجبل, أي ظهر وأظهر من أمره ما شاء, يقال: جلوت المرأة, والسيف إذا أبرزته من الصدأ وكشف عنه, وجلوت العروس إذا أبرزتها⁽³⁾". وقد روى بعض الرواة حديثاً يفسر التجلي, على معنى أن ما ظهر من الله تعالى على قدر الخنصر, وهو ضعيف, وراويها كما وصفه بعض العلماء من الزنادقة, لذلك لم نذكره⁽⁴⁾.

وقد نقل ابن عبد البر منهج السلف في التجلي بقوله: "وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا, عِنْدَهُمْ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ, وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر 22], كُلُّهُمْ يَقُولُ يَنْزِلُ وَيَنْجَلِي وَيَجِيءُ بِلا كَيْفٍ, لا يَقُولُونَ كَيْفَ يَجِيءُ, وَكَيْفَ يَنْجَلِي, وَكَيْفَ يَنْزِلُ, وَلا مِنْ أَيْنَ جَاءَ, وَلا مِنْ أَيْنَ تَجَلَّى, وَلا مِنْ أَيْنَ يَنْزِلُ, لِأَنَّهُ لَيْسَ كَشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ, وَتَعَالَى عَنِ الْأَشْيَاءِ وَلا شَرِيكَ لَهُ, وَفِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف 143], دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ مُتَجَلِّيًا لِلْجَبَلِ⁽⁵⁾".

(5) تفسير بحر العلوم للسمر قندي أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم (584/1).

(6) معاني القرآن للأخفش (336/1).

(7) غريب القرآن لابن قتيبة (ص 172).

(1) ينظر إيضاح الدليل في كشف حجج أهل التعطيل لابن جماعة الكنايني (210).

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد (153/7).

ثالثاً فعلا المجيء والإتيان:

في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر 22], وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة 210], ومذهب السلف الذي عليه الجمهور هو تقدير الكلام على حذف مضاف, وهو رأي اللغويين وبعض الحنابلة وكذلك بعض المتأخرين, ومن أهل اللغة يقول الأخفش: "يعني أمره⁽¹⁾". "وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَاكِمِ عَنِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ السَّمَّاكِ عَنْ حَنْبَلٍ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ تَأَوَّلَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22], "أَنَّهُ جَاءَ ثَوَابُهُ", ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ⁽²⁾. فقد كفانا البيهقي مشقة البحث عن صحة الإسناد الذي روي عن إمام الحنابلة أحمد, وكذلك روى ابن حزم عن أحمد بن حنبل أنه قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر 22], إنما معناه وجاء أمر ربك⁽³⁾. وروى عن الحسن مثله: "وجاء عذاب ربك, أي وجاء أمر ربك وقضاء ربك⁽⁴⁾".

وقد استنبط أهل العلم هذه التأويلات من كتاب الله, عندما ردوا متشابهه إلى محكمه, فاستدلوا بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ﴾ [النحل 33], وهذا مسوغ التأويل لديهم, وكذلك يحتج المتأولون بأن الله منزه عن النقلة والحركة والسكون, يقول أبو الحسن الأشعري: "يُحَدِّثُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِعْلاً يُسَمِّيهِ إِتْيَانًا وَمَجِيئًا, لَا بِأَنْ يَتَحَرَّكَ أَوْ يَنْتَقِلَ, فَإِنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ وَالْإِسْتِقْرَارَ

(3) معاني القرآن للأخفش (183/1).

(4) انظر البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (361/10). والحاكم هو صاحب المستدرک, الحافظ الكبير إمام المحدثين, أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري, صاحب التصانيف. انظر تذكرة الحفاظ للذهبي (162/3). وأبو عمرو هو: الشيخ الإمام المحدث المكثّر الصادق مسند العراق أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (444/15). وحنبل بن إسحاق هو ابن عم الإمام أحمد بن حنبل وتلميذه, وهو ثقة حافظ مصنف. انظر تاريخ بغداد (217/9), وسير أعلام النبلاء (51/13).

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (64/2).

(2) تفسير ابن فورك (218/3).

مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَحَدٌ صَمَدٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ

مِنْ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل: 26]، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ

إِثْنَانًا مِنْ حَيْثُ النُّقْلَةِ، إِنَّمَا أَرَادَ إِحْدَاثَ الْفِعْلِ الَّذِي بِهِ خَرِبَ بُنْيَانُهُمْ، وَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ،

فَسَمَّى ذَلِكَ الْفِعْلَ إِثْنَانًا، وَهَكَذَا قَالَ فِي أَخْبَارِ النُّزُولِ إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِعْلٌ يُحْدِثُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي سَمَاءِ

الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ يُسَمِّيهِ نُزُولًا بِلا حَرَكَةٍ وَلَا نُقْلَةٍ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ⁽¹⁾.

وفي كلام الأشعري تفويض في أوله، وتأويل في آخره، إذا ما استدل بآية النحل عندما قال في

الإتيان: الفعل الذي خرب به بنيانهم، والفعل ربما يكون بأمر ملائكته بخر السقف، كما في آيات أخر

في حكمها منها قوله تعالى: ﴿فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ﴾ [القمر 37]، والذي فعل الفعل ملائكة الله⁽²⁾، وإذا كان

هذا متعارف بين العرب في قولهم: أتى الأمير البلد، والمراد جيشه، فليس من التعطيل، لوجود القرينة

الدالة على ذلك، وقد استدل بهذه اللغة بعض أهل العلم فقال: "لا تدافع بين أهل اللُغة في قولهم ضرب

الأمير اللص، ونادى الأمير في البلد بكذا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ وَقَعَ بِأَمْرِهِ وَعَنِ حُكْمِهِ،

فيضاف الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِاللَّفْظِ الَّذِي يُضَافُ إِلَى مِنْ فَعْلِهِ وَتَوَلَّاهُ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قِصَّةِ قَوْمِ

لوط ﴿فَطَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ﴾ [القمر 37]، وَكَانَ الطَّمَسُ لِلْأَعْيُنِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِذَا كَانَ

مِثْلَهُ مُتَعَارَفٌ فِي اللُّغَةِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الْخَطَابُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى الْمُتَعَارَفِ فِي اللُّغَةِ وَالْمَعْرُودِ فِيمَا بَيْنَ أَهْلِهَا،

لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾⁽³⁾.

(3) الأسماء والصفات للبيهقي (378/2).

(4) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (597/22).

(5) محمد بن الحسن بن فورك في مشكل الحديث وبيانه (208/1).

ومما يدل عليه القرآن في هذا الباب من اللغة، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ [المائدة 33]، ومعناه يحاربون أولياء الله، وقوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [النساء 59]، ومعناه إلى كتاب الله، وكذلك قوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف 82]، أي: أهلها.

ومما يقاس عليه من المجيء والإتيان فعل النزول، والذي ورد في السنة دون الكتاب، وهو خبر صح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه: "يُنزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، وَمَنْ يَسْتَعْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ"⁽¹⁾.
 فقد عرف عن المتقدمين إمرارهم للنزول، دون الكلام فيه بالتأويل، وروى البيهقي بسنده: "سُئِلَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَسُفْيَانُ النَّوْرِيُّ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الشَّيْبِ، فَقَالُوا: أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ بِهَا كَيْفِيَّةً"⁽²⁾. "ولكن البيهقي نفسه أورد أثرا عن حماد بن زيد⁽³⁾ جاء فيه: "نزوله: إقباله"⁽⁴⁾. "ومن تمسك بالتأويل من المتأخرين، كالحجة الغزالي، فإنما حجته مستنبطة من تنزيهه لله تعالى عن الحركة والنقلة، وأن للنزول محمل في العربية، ومثَّل له بقولهم: نزل الأمير، والمراد جيشه"⁽⁵⁾. وهذا إن كان فيه مسوغ عند الغزالي وغيره، فمخالفهم جعلوا الأمر في تأويل النزول من التعطيل والنفي، بخلاف من يرى من جمهور العلماء أن ذلك من الخلاف في الفروع، يقول ابن الجوزي: "يجب علينا أن نَعْرِفَ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَمَا يَسْتَحِيلُ، وَمِنَ الْمَسْتَحِيلِ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَالنَّقْلَةُ وَالتَّغْيِيرُ، فَيَبْقَى مَا

(1) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه [169]

(2) الأسماء والصفات (2/377).

(3) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي مولاها، البصري، أبو إسماعيل، كان ثقة ثبتا، روى له الجماعة وقال عنه عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت أعلم من حماد بن زيد، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وما رأيت بالبصرة أحدا أفقه منه، يعني حماد بن زيد، فقد بصره وتوفي (179هـ). انظر الطبقات الكبرى (286/7)، التاريخ الكبير (25/3)، تهذيب الكمال (239/7)، سير أعلام النبلاء (456/7)، الأعلام للزركلي (271/2).

(4) الأسماء والصفات (2/378).

(5) ينظر الاقتصاد في الاعتقاد (ص 40).

ورد في هذا، فالتَّاس فِيهِ قَائِلَان: أَحَدُهُمَا: السَّاكِتِ عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ، وَقَدْ حَكَى أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَمْرُهَا بِإِلَّا كَيْفَ، فَهَذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةً عَامَّةَ السَّلَفِ، وَالثَّانِي: الْمَتَأَوَّلُ، فَهُوَ يَحْمِلُهَا عَلَى مَا تَوَجَّهَ سَعَةُ اللُّغَةِ، لَعَلَّمَهُ بِأَنَّ مَا يَتَضَمَّنُهُ النُّزُولُ مِنَ الْحَرَكَةِ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: ﴿وَجَاءَ رَبِّكَ﴾ [الفجر: 22], أَي جَاءَ أَمْرُهُ⁽¹⁾.

وهكذا فهم كبار أهل العلم بأن التنزيه واجب في حق الله تعالى عن النقلة والحركة، وما تأويل ابن حنبل إلا دليل على ذلك، وهو الذي عرفنا منهجه الذي يثبت فيه لله ما أضافه لنفسه من صفات الذات والأفعال، ولكنه عدل عن إثبات المجيء بالتأويل فيه، تنزيها للباري جل وعلا عن النقلة والحركة والحدوث.

رابعاً الفعل استحي:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة 26], وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب 53], لقد ثبت عن بعض أهل العلم تأويل الاستحياء بالترك في جميع نصوص الاستحياء في أخبار الآحاد، وفي هاتين الآيتين، أما المتقدمون فسكتوا عن الكلام في الحياء، وذلك لأن الحياء لا يجوز عليه سبحانه وتعالى، ففيه معنى لانقباض النفس وتغيير الأعراس، ولذلك قيل: "اعلم أن وصف الله بالحياء على معنى ما يُوصف المخلوق من الحياء الذي هو منه انقباض وتغيير وتجمع، لا يجوز؛ لاستحالة كونه جسماً متغيراً، تحله الحوادث، وأما أن يُوصف

(1) كشف المشكل من أحاديث الصحيحين (379/3).

بِالْحَيَاءِ عَلَى مَعْنَى التَّرْكِ فَصَحِيحٌ، وَقَدْ عَبَّرَ الْعَرَبُ عَنِ سَبَبِ الشَّيْءِ بِاسْمِهِ⁽¹⁾. "وقد قال مقاتل في

الآية: "إن الله لا يمنعه الحياء، أن يصف للخلق مثلاً ما بعوضة فما فوقها"⁽²⁾.

فقد فهم السلف ما سيق لأجله من ظاهر الآية، وهو ما قاله مقاتل من التفسير، ولذلك سكتوا عنها، لا سيما أن السياق بالنفي، وتأويله أظهر على معنى الترك والمنع والاستتلاف⁽³⁾، ورجح الطبري أن معنى لا يستحيي، أي: لا يخشى⁽⁴⁾، وقد وردت أخبار في الحياء قد ذكرها البيهقي في الأسماء والصفات⁽⁵⁾، نختار منها ما جاء في السنن: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا خَائِبَتَيْنِ"⁽⁶⁾، ولقد تأولها جمهور السلف من المتأخرين على معنى الترك والمنع، ولا جرم أن هذا التأويل للحياء من باب التنزيه لله تعالى عن مشابهة المخلوقين، وأولى من إثباتها على المعنى الذي يوهم النقص، ولقد وضع الرازي فخر الدين قانوناً في تأويل الصفات التي توهم النقص، كالحياء، والعجب، والسخرية، والاستهزاء، وغيرها، مما يوهم النقص والذم، فقال: "القانون في أمثال هذه الأشياء، أن كل صفة ثبتت للعبد مما يختص بالأجسام فإذا وُصفَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ، فَذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى نِهَائِيَاتِ الْأَعْرَاضِ لَا عَلَى بَدَائِيَاتِ الْأَعْرَاضِ، مِثْلُهُ: أَنَّ الْحَيَاءَ حَالَةٌ تَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ لَكِنَّ لَهَا مَبْدَأً وَمُنْتَهَىً، أَمَّا الْمَبْدَأُ فَهُوَ التَّغْيِيرُ الْجُسْمَانِيُّ الَّذِي يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنْ خَوْفِ

(2) مشكل الحديث وبيانه، محمد بن الحسن بن فورك (ص294).

(3) تفسير مقاتل (95/1).

(4) انظر تفسير النكت والعيون (87/1)، تفسير القرآن لمنصور بن محمد السمعاني (61/1)، معالم التنزيل في تفسير

القرآن للحسين بن مسعود البغوي (100/1)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (208/1).

(5) جامع البيان في تأويل القرآن (402/1).

(6) انظر الأسماء والصفات للبيهقي (433/2).

(7) سنن الترمذي، أبواب الدعوات عن سلمان الفارسي رضي الله عنه [3556].

أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْقَبِيحِ، وَأَمَّا النَّهَائِيَةُ فَهِيَ أَنْ يَتْرُكَ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَإِذَا وَرَدَ الْحَيَاءُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ ذَلِكَ الْخَوْفُ الَّذِي هُوَ مَبْدَأُ الْحَيَاءِ وَمُقَدِّمَتُهُ، بَلْ تَرَكَ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ مُنْتَهَاهُ وَغَايَتُهُ⁽¹⁾."

خامسا الفعل غضب وما في معناه:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور 9]، وقوله

تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة 14]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا

تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المتحنة 13]، وقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنفُسَهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ

وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة 80]، فهذه الآيات تدل على أن الله يغضب ويسخط، "وَالْغَضَبُ لَهُ

عَلَامَةٌ وَمُقَدِّمَةٌ، وَهِيَ عَلَيَانِ دَمِ الْقَلْبِ، وَشَهْوَةُ الْإِنْتِقَامِ، وَلَهُ غَايَةٌ وَهُوَ إِنْزَالُ الْعِقَابِ بِالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ،

فَإِذَا وَصَفْنَا اللَّهَ تَعَالَى بِالْغَضَبِ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ الْمَبْدَأَ، أَعْنِي شَهْوَةَ الْإِنْتِقَامِ وَعَلَيَانَ دَمِ الْقَلْبِ، بَلْ

الْمُرَادُ تِلْكَ النَّهَائِيَةُ وَهُوَ إِنْزَالُ الْعِقَابِ، فَهَذَا هُوَ الْقَانُونُ الْكُلِّيُّ فِي هَذَا الْبَابِ⁽²⁾". هكذا قال الرازي في

معنى الغضب الذي لا يجوز على الله تعالى، وبين ما يجوز عليه، وليس في هذا نفي للصفة، بل هو

من باب التأويل، تنزيها لله تعالى عن النقص والتشبيه للمخلوقين، وعندما سكت السلف عن تأويل أو

إثبات في ما يدل على معنى الآيات، فلأنهم فهموا ما سيق من الظاهر لأجله، وهو إنزال العقاب

بالمغضوب عليه، والمجازاة بالسخط على من أسخط الله.

(1) مفاتيح الغيب للرازي (361/2).

(2) المصدر السابق الموضع نفسه.

سادسا الفعل رضي وما في معناه:

منه قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة 119], وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ

الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح 19], وقوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة 54], فقد سكت السلف المتقدمون عن

تأويل هذه المسميات من المحبة والرضا, وذلك لأن السياق الظاهر يحصل معناه إذا ما علمنا أن المحبة من الله للعبد قبله لعمله, وإلقاء محبته إلى خلقه, وحصول الثواب, وهذه المسميات صفات ثابتة لله تعالى, لكن من لوازمها ما ذكر من القبول وحصول الثواب⁽¹⁾.

والسلف الأولون لم يخوضوا في معاني هذه المسميات من الغضب والسخط والمحبة والرضا, المضافة له سبحانه وتعالى, وجعل المتأخرون المعنى كما وضع الرازي قبل ذلك في قانون تأويل هذه المسميات, وهناك مسميات في حكم هذه الأفعال جاءت بها السنة, كما في مسمى الضحك الوارد فعلا من الله تعالى, ولقد تأوله العلماء من المحدثين وغيرهم على معنى الرحمة والقبول, ومن ذلك ما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه, عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَقَدْ ضَحِكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ-أَوْ عَجَبَ مِنْ فَعَالِكُمَا"⁽²⁾. قال البيهقي: قال البخاري: "مَعْنَى الضَّحِكِ الرَّحْمَةُ", وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الخطابي: قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَرِيبٌ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى مَعْنَى الرِّضَا لِفَعْلِهِمَا أَقْرَبُ وَأَشْبَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الضَّحِكَ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَالْبِشْرِ، وَالِاسْتِهْلَالُ مِنْهُمْ دَلِيلُ قَبُولِ الْوَسِيلَةِ، وَمُقَدِّمَةُ إِنْجَاحِ الطَّلَبَةِ، وَالْكَرَامُ يُوصَفُونَ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ بِالْبِشْرِ وَحُسْنِ الْقَاءِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ "يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ", أَي: يُجْزِلُ الْعَطَاءَ لَهُمَا؛ لِأَنَّهُ مُوجِبُ الضَّحِكِ"⁽³⁾.

(1) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (462/10).

(2) صحيح البخاري, كتاب المناقب, باب قَوْلِ اللَّهِ: ﴿يُؤْتِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9]

[3798]

(3) انظر الأسماء والصفات للبيهقي (402/2).

ولأن الضحك لم يرد في كتاب الله تعالى مضافا إلى الله من فعله, ومعناه قريب للرضا والقبول, فإننا نختصر الكلام عليه هاهنا حتى لا يطول المقام بذكر ما لم يقطع به من الصفات, فإن الذي أخرج الخبر في مسمى الضحك, أول الفعل بالرحمة, وهذا دليل على عمل السلف بالتأويل في ما احتمل الصفات, تنزيها لله تعالى عن النقص والتشبيه, وهذه غاية التأويل.

ولقد ثبت عن ابن قتيبة إيمانه بالعجب والنزول والتجلي والاستواء دون كيف أو حد⁽¹⁾, ولكنه هنا فسر الضحك في هذا الخبر بقوله: "إِنَّ الْعَجَبَ وَالضَّحْكَ، لَيْسَ عَلَى مَا ظَنُّوا، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى حَلِّ عِنْدَهُ كَذَا، بِمَحَلٍّ مَا يَعْجَبُ مِنْهُ، وَبِمَحَلٍّ مَا يَضْحَكُ مِنْهُ، لِأَنَّ الضَّاحِكَ إِنَّمَا يَضْحَكُ لِأَمْرٍ مُعْجِبٍ لَهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَنْصَارِيِّ الَّذِي ضَافَهُ ضَيْفٌ، وَلَيْسَ فِي طَعَامِهِ فَضْلٌ عَنْ كِفَايَتِهِ، فَأَمَرَ امْرَأَتَهُ بِإِطْفَاءِ السَّرَاحِ لِئَلَّا يَأْكُلَ الضَّيْفُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّ الْمُضَيَّفَ لَهُ لَا يَأْكُلُ، "لَقَدْ عَجِبَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ صَنِيعِكُمَا الْبَارِحَةَ" أَي حَلَّ عِنْدَهُ مَحَلًّا مَا يَعْجَبُ النَّاسُ مِنْهُ، وَقَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَإِنْ نَعَجِبُ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد 5], لَمْ يُرِدْ أَنَّهُ عِنْدِي عَجَبٌ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: أَنَّهُ عَجِيبٌ عِنْدَ مَنْ سَمِعَهُ⁽²⁾.

سابعا الفعل عجب وما في حكمه:

قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات 12], قرئ لفظ الفعل في هذه الآية على الرفع والنصب, ففي قراءة حمزة والكسائي ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ بضم التاء, وفي باقي القراءات ﴿بَلْ عَجِبْتَ

(4) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة (ص53).

(1) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (305/1).

وَيَسْخَرُونَ ﴿بفتح التاء، والمعنى على النصب: بل عجبت يا محمد⁽¹⁾، ولذلك من قرأ بالرفع، نسب العجب لله تعالى، والمعنى عند أهل العلم واحد، على ما سيأتي، وقد اجتمع السلف الأوائل ومن بعدهم، أن العجب من الله إنما هو استعظام قدر الذنب، أو قدر الطاعة، وهذا تفصيل أقوالهم:

ففي ذكر اختلاف القراءة في الآية، روى عبد الرزاق، عن معمر عن قتادة في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ قَالَ: "عَجِبْتَ مِنْ وَحْيِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ وَيَسْخَرُونَ بِمَا جِئْتَ بِهِ"، وَعَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَرَأَهَا شُرَيْحٌ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ قَالَ شُرَيْحٌ⁽²⁾: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْجَبُ مِنْ شَيْءٍ إِنَّمَا يَعْجَبُ مَنْ لَا يَعْلَمُ" قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ يَقْرَأُ: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾⁽³⁾. وهذا السند الأخير رواه ابن أبي حاتم في تفسيره، بزيادة تبين فهم السلف وعملهم في آيات الصفات، فقال: "قال الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي رضي الله عنه فقال: إن شريحا كان معجبا برأيه، وعبد الله بن مسعود كان أعلم منه، كان يقرؤها بل عجب⁽⁴⁾".

فإن كان قد صح عن شريح هذا القول، وهو القاضي الثبت الثقة، فهل بهذا القول هو ناف لصفة العجب لله تعالى؟ أم أنه فهم ما سيق من العجب، ونزه الله عن ما يتوهم من النقص؟ مؤكدا لم ينف

(2) معاني القراءات لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (317/2).

(3) شُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْجَهْمِ الْكِنْدِيُّ قَاضِي الْكُوفَةِ، وَيُقَالُ شُرَيْحُ بْنُ شَرَايِيلَ أَوْ ابْنُ شَرَبِيلِ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَأَعْلَمُهُمْ بِالْقَضَاءِ، وَهُوَ مِمَّنْ أَسْلَمَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَانْتَقَلَ مِنَ الْيَمَنِ زَمَانَ الصَّدِيقِ، فَحَدَّثَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَحَدَّثَ عَنْهُ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ وَمَرْثَةُ الطَّيِّبُ وَتَمِيمُ بْنُ سَلَمَةَ وَالشَّعْبِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَابْنُ سَبْرِينَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، تُوْفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ (78هـ). انظر التاريخ الكبير (228/4)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (701/2)، تاريخ دمشق (7/23)، الإصابة في تمييز الصحابة (270/3)، سير أعلام النبلاء (49/5).

(4) تفسير عبد الرزاق (89/3) [2508]، [2511]. رجال السندين من الثقات، وسبق ترجمة بعضهم، وكذلك سليمان بن مهران الأعمش ثقة، انظر التهذيب لابن حجر (224/4)، وشقيق بن سلمة أبو وائل ثقة انظر التهذيب (363/4).

(1) تفسير ابن أبي حاتم (3206/10) [18150]، وأخرجه الحاكم في مستدركه [3608]، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

شريح صفة العجب، إنما أول كما أول جمهور السلف، ومن بعدهم على منهجهم فيه، والدليل أن أقرانه وشيوخه لم ينكروا عليه، واكتفوا بقول بعضهم: "كان معجبا برأيه"، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه بين أظهرهم، وأعلمهم، فكيف لو كان عطل ونفى واتخذ سبيل الجهمية؟ هكذا كان السلف في فهمهم لآيات الكتاب، وفي تورعهم عن تضليل من قال بالتأويل في آياته.

ومن المفسرين الأوائل الذين أولوا العجب التستري، قال رحمه الله: "أراد به سرعة مجازاتهم على الإقامة والنفي، فسمى قوله باسم فعلهم، وقد أخبر عنهم بالعجب في مواضع، فقال في قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [الجن: 1]، وفي ق: ﴿بَلْ عَجِبُوا﴾ [ق: 2]، وفي ص: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: 5]. وقد ذكر في الصافات ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ أي رأيت جزاءهم عظيماً، فسمى تعظيم الثواب عجباً، لأن المتعجب إنما يتعجب من أمر بلغ نهايته، فهذا هو المراد من قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ (1)."

فجعل المعنى على المجازاة، كما هو قول كثير من المفسرين، وكما جعل العجب في معنى استعظام الشيء، وهذا نجده متقرراً عند المتأخرين والأساس كان في عهد الصحابة والتابعين، كما تبين من قول شريح، فلذلك ترى الطبري يقول: "بل عظم عندي وكبر اتخاذهم لي شريكاً" (2).

وقد ثبت عن ابن قتيبة تأويل العجب بقوله: "لم يرد أنه عندي عجب، وإنما أزد: أنه عجب عند من سمعه" (3). "وروى الفراء بعد أن ذكر مثل السند المروي عن شريح: "والعجب وإن أسند إلى الله فليس معناه من الله كمعناه من العباد، ألا ترى أنه قال: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة 79]، ليس السخري من الله كمعناه من العباد، وكذلك قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة 15]، ليس ذلك من الله كمعناه

(2) تفسير التستري (55/1).

(3) جامع البيان في تأويل القرآن (23/21).

(4) تأويل مختلف الحديث (306/1).

من العباد، ففي ذا بيانٌ لكسر قول شريح، وإن كان جائزاً لأن المفسرين قالوا: بَلْ عَجِبْتَ يا محمد ويسخرون هم، فهذا وجه النصب⁽¹⁾."

وعن أبي زكريا الفراء أيضاً ورواه البيهقي: "فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾، قَرَأَهَا النَّاسُ بِنَصْبِ التَّاءِ وَرَفْعِهَا، وَالرَّفْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ عَلَيَّ وَعَبْدُ اللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ⁽²⁾."

ولهذا أهل اللغة والحديث يتمسكون بقراءة الرفع مع التأويل في العجب، على مقتضى اللغة، والجمهور على معنى المجازاة من العجب، كما ورد عن أكثر أهل اللغة، وفيما قالوه: "سمي الجزاء على الشيء باسم الشيء الذي له الجزاء، كما قال عز وجل: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾، فأخبر عن نفسه بالعجب، وهو يريد: بل جازيتهم على عجبهم من الحق، فسمي فعله باسم فعلهم، وقد أخبر عز وجل عنهم في غير موضع بالعجب من الحق فقال: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [يونس 2]، وقال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ص 4]، وحكى عنهم أنهم قالوا: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص 5]، فسمي فعله عجباً، وليس بعجب في الحقيقة، إذ كان المتعجب يدهش ويتحير، والله عز وجل قد جل عن ذلك باسم عجبهم⁽³⁾."

هكذا بين أهل اللغة الثقات وعلماء القراءات والتفسير، والمتقدمين من السلف، العجب في سياق الآية، واجتمع رأيهم فيه بذلك الذي قالوا، مع تمسكهم بكلتا القراءتين، ودفع ما يوهم من إنكار إحداهما، وفي معاني القراءات: "ولعل بعض الملحددين ينكر هذه القراءة لإضافة العجب إلى الله، وليس العجب

(1) معاني القرآن للفراء (384/2).

(2) الأسماء والصفات للبيهقي (415/2).

(3) الزاهر في معاني كلمات الناس لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري (285/2).

وإن أسند إلى الله معناه كمعنى عجب الآدميين؛ لأن معناه: بل عظم حلمي عنهم لهزئهم وتكذيبهم لما أنزلته عليك، وأصل العجب في كلام العرب أن الإنسان إذ أحسَّ ما يقل عرفه قال: قد عجبت من كذا وكذا، وإذا فعل الآدميون ما ينكره الله جاز أن يقال فيه: عجب الله، والله قد علم الشيء قبل كونه، ولكن العلم الذي يلزم به الحجة يقع عند وقوع الشيء، وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عَجَبَ الرَّبِّ فقال: "عجب ربكم من ألكم وثقوتكم وسرعة إجابته إياكم"، وهذه القراءة صحيحة بحمد الله لا لبس فيها ولا دَخَلَ⁽¹⁾."

ومن أخبار السلف عن العجب، ما روي عن الجنيد⁽²⁾ رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذه الآية فقال: "إن الله لا يعجب من شيء، ولكن وافق رسوله، ولما عجب رسوله قال: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد 5]، أي هو كما تقوله⁽³⁾."

وما كان من الأحاديث واردا في العجب المسمى فعلا من الله تعالى، فهو على التأويل الذي تقرر عند أهل العلم، وقد ذكره العلماء في مصنفاتهم، وذكر البيهقي روايات منها: قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(4) محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (317/2). والحديث المذكور لم يخرج أحد من أئمة الحديث، وذكره أبو محمد البغوي في شرح السنة دون إسناد (3659/14).

(1) الجنيد بن محمد بن الجنيد النُّهَّانْدِيُّ ثُمَّ البَغْدَادِيُّ القَوَارِيرِيُّ، كان العالم في طريقة التصوف والمرجع في السلوك في زمانه، وكان فقيها عابدا زاهدا، أخذ الفقه من أبي ثور، وسمع من السري السقطي والحسن بن عرفة، والحارث المحاسبي، وأبا حمزة البغدادي، وحدث عنه جعفر الخدي، وأبو محمد الجريري، وأبو بكر الشبلي، وعدة، توفي (297 أو 298هـ). انظر تاريخ بغداد (168/8)، طبقات الشافعية الكبرى (260/2)، طبقات الحنابلة (127/1)، طبقات الشافعيين (ص168)، سير أعلام النبلاء (43/11).

(2) لباب التأويل في معاني التنزيل لعلاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن (16/4).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَعْجَبُ رَبُّكَ لِلشَّابِّ لَيْسَ لَهُ صَبُوءٌ"⁽¹⁾. وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عَجِبَ اللهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ"⁽²⁾.

وهكذا هم العلماء العارفون بالله الذين شهد لهم القاصي والداني بالعلم والمعرفة ومجانبة البدع, يفهمون ما أنزله الله تعالى بما آتاهم من علمه, ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء 85], وخالصة أمر هذه الصفات التي يستحيل حقيقتها على الله تعالى, أنها تفسر بلوازمها كما مر, كما وقد أخرجنا الكلام عن مسميات في حكم العجب كالسخرية والاستهزاء, وصفات أخرى كالمعية والوقية, إلى المبحث الثالث للاحتجاج بها في المحل الذي وردت فيه.

(3) الأسماء والصفات (417/2), والحديث عن عقبة بن عامر رضي الله عنه [993].

(4) أخرجه البخاري في صحيحه, كتاب الجهاد والسير, باب الأسارى في السلاسل عن أبي هريرة رضي الله عنه [3010].

المبحث الثالث

الاحتجاج على منكري التأويل

في هذا المبحث سنقيم الحجج على منكري التأويل، بإثبات تناقضهم في العمل بالتأويل بعد إنكاره، وسنعرض بعض الآراء التي قيلت عن بعض أهل التأويل في الخصوص، وإن صح القول فهي اتهامات توحى بالضلال والإحداث بالبدعة تارة، وبالكفر تارة أخرى، إذا ما وُصف علماؤنا بأنهم كالجهمية، ولذلك سنعتني بالرد على بعض آراء المعاصرين من أصحاب البحوث والمحققين في بعض كتب التفسير والعقيدة، وإني لأرجو أن يكون هذا من باب الإنصاف، لا من باب توسيع الخلاف، فإن الخلاف في التأويل قد أخذ مبلغه في عصرنا، وزاد عن حده في الوصف بعبارات لا تليق بعلماء أهل السنة، وبما أن جمهور العلماء على التأويل - وليس تأويلهم في كل الصفات - فقد ثبت عنهم إثبات عدد من الصفات غير الصفات السبع التي دل عليها العقل، كما سبق في أجزاء من هذا البحث، فإذا كان كذلك، فينبغي رد الشبه والاتهامات الباطلة عنهم، كالنعوت المنكرة والتشبيهات المبغضة، ومما لا يجوز عليهم من كل ذلك، فهم الذين سبقونا في العلم والفهم وعلو المرتبة، ولا أحد إلا ولهم الفضل عليه، وإذا كان كذلك، فلم الإجحاف والتنكر لهم؛ لأنهم عملوا بالتأويل على مقتضى لسان اللغة! وبما نقلوه عن السلف! بل متى أعتبر الخلاف في فروع الدين كبيرة وجزاؤها التضليل والتبديع؟ ولقد أخبرنا الصادق المصدوق أن أمته لا تجتمع على ضلالة فقال: "إن الله تعالى لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله على الجماعة، ومن شذَّ شذَّ في النار"⁽¹⁾. وفي رواية: "إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم"⁽²⁾. والمراد بالأمة علماؤها، وإن كان الضلال هو ما في التأويل، لما كان علم ولا علماء، إذ هو طريق للاستنباط، وليس كل من يدعي العلم فهو من أهله، ولا كل من يشتغل بالعلوم

(1) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما (201/1).

(2) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، عن أنس رضي الله عنه [3950].

متقنن في خفاياها، كما أن الجمهور من العلماء على التأويل أو التقييـض ويصح قولنا إن وصفناهم بالسواد الأعظم، والعجيب في هذا الزمان أن ترى أناسا يتصدرون للطعن في علماء الإسلام، ومن أكبرهم خدمة للإسلام، كالغزالي والجويني والبيهقي والباقلاني والرازي وابن الجوزي وغيرهم من أهل الحق، وحتى ابن حجر الذي لم يرتقوا في أبواب العلم إلا وقد درجوا على أعتاب علمه في مصنفاته، لم يسلم من ألسنتهم، والسبب تأويلهم ما كان من المجاز ظاهرا في نصوص احتملت الصفات، والأعجب منه سكوتهم عن علماء آخرين قد أولوا في بعض المواضع، وكتمان اتهاماتهم لهم، لأنهم من أشهر أهل العلم بين العامة، ولأن العامي إذا سمع الطعن على مالك الإمام، أو صاحب الصحيح البخاري، أو إمام السنة ابن حنبل، وذكرت هؤلاء للتمثيل لمقامهم عند العامة من الناس، فإذا لم يكتموا طعنهم فيهم فإن الحرب ستقوم بهم على ساق، ولم أر في ذلك إلا اتباع الهوى وتزييف الحق والمرادغة عن الاعتراف به.

الاحتجاج الأول:

إثبات صفة العينين لله تعالى دون دليل مقطوع به، وهذا قول كثير من المعاصرين من المنكرين للتأويل واشتهر عن بعضهم⁽¹⁾، ولا نص قطعي يدل على إثبات العينين لله، والنص القطعي قد ورد بلفظ الإفراد والجمع في قوله تعالى: ﴿وَلَتُصْنَعَنَّ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه 39]، وقوله: ﴿تَجْرِي

بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر 14]، ولا نص يفيد التثنية، وهذا فيه أمران:

الأول: مخالفة السلف في إثبات صفات بغير نص قطعي، وخرق للإجماع الذي نص عليه الجويني أبو المعالي رحمه الله حيث قال: "أجمع المسلمون على منع تقدير صفة مجتهد فيها لله عز وجل، لا

(1) انظر شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد بن صالح العثيمين (312).

يتوصل فيها إلى قطع بعقل أو سمع⁽¹⁾، "وأما ما ورد من لفظ العينين في الخبر: "إذا قام أحدكم يصلي فإنه بين عيني الرحمن"، فقد حكم عليه أهل العلم في الحديث بالضعف الشديد⁽²⁾، فلا يحتج به في باب الصفات.

الآخر: إن إثبات صفة العينين بالنتحية، باعتبار قوله تعالى: ﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَيَّ عَيْنِي﴾، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، واستخلاص صفة العينين من اللفظ المفرد والجمع، على اعتبار أن الله عز وجل ليس بأعور، وكما صح عنه صلى الله عليه وسلم: "إن ريكم ليس بأعور"⁽³⁾، فهذا من باب الاحتجاج بدليل الخطاب، وهو من المجاز، وهذا يفضي إلى إثبات صفة بالتأويل والمجاز، فكيف وهم ينكرون المجاز في كتاب الله وتأويل الصفات؟

الاحتجاج الثاني:

إثبات صفة التعجب لله تعالى بطريق المجاز، فقد أورد صاحب كتاب الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، إثبات التعجب بدلالة ظنية مجازية مستدلا بقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة 27]، وقوله: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء 21]، وقوله: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ [آل

(2) نقله الكنانى في إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التأويل (ص 45).

(3) رواه العقيلي في كتاب الضعفاء الكبير (70/1)، والبخاري في مسنده كشف الأستار عن زوائد البزار (268/1)، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عطاء قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكر الحديث وفي لفظ البزار: "بين يدي الرحمن"، بدل عيني، وروى العقيلي عن ابن معين أنه قال: إبراهيم هذا ليس بشيء، وعن البخاري أنه قال: سكتوا عنه، وقال أحمد والنسائي: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة. من الضعفاء للعقيلي (69/1).

(1) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قول الله تعالى: ﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [7408].

عمران [101]⁽¹⁾. ومستدلاً كذلك بقول ابن القيم رحمه الله عن دلالة التعجب في امتناع الحكم وعدم حسنه, كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ﴾ [التوبة 7], وعلى دلالة التعجب في حسن المنع منه, وأنه لا يليق بمثله تعالى, وهو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران 85]⁽²⁾. ويمكن الرد على هذا بالقول:

أولاً: هذه الدلالات من قبيل الإنكار على المشركين, وهو إن كان استقهما في ظاهره؛ لكنه في مجازه إنكار وتقرير, وتغليظ على المشركين الذين نكثوا الأيمان وخانوا العهود. ثانياً: إن سلمنا أن فيه تعجبا, فهو مجاز أيضا, وقد أثبتوا صفةً من طريقه وبدلالة ظنية, فإن كانوا ينكرون التأويل لأنه نفي للصفات, فكيف يثبت التأويل للصفات؟ وهذا لا يعني إلا أنه لا مناص لهم منه ولا مهرب.

الاحتجاج الثالث:

استعمال لوازم الصفات والتفسير بها عند المثبتين للصفات المنكرين للتأويل, وهو تأويل بلوازم الصفة, كقبولهم التأويل في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات 47], فالإجماع ظاهر على معنى القوة, ولا سبيل لهم إلا بالقول به, ولأن المجاز فيه أظهر من كون اللفظ (الأيدي) صفة لله, تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا, فهم محجوجون باستعمالهم لوازم صفة اليد, وهي القوة والقدرة, في التفسير بها,

(2) محمد أمان بن علي جامي (ص 296).

(3) بدائع الفوائد لابن القيم (10/4).

وينكرون التفسير بذات اللوازم في تأويل قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح 10], فكيف ينكرون هذا ويقبلون ذلك؟ فهذا يدل على التناقض الظاهر بين الإنكار والقبول للتأويل, وكذلك ما يفسرون به قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام 62], يقول بعضهم: "والصواب فوقية العلو, وهو تفسير للصفة بلوازمها⁽¹⁾". والتأويل بفوقية العلو والغلبة على العباد والاستعلاء عليهم, قول الجمهور من المفسرين وأهل اللغة⁽²⁾, وهذا يعني أن الفوقية تلزم العلو والقهر والاستعلاء والقدرة وما في ذلك, يقول الفراء: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام 62], كلُّ شيء قهر شيئاً فهو مُسْتَعْلٍ عَلَيْهِ⁽³⁾. وقال الطبري: "ومن صفة كلِّ قاهر شيئاً أن يكون مستعلياً عليه⁽⁴⁾". فهم يقبلون هذه المعاني من لوازم الفوقية, وينكرون معاني القدرة والبطش, والقوة التي تلزم اليد, أو ليس هذا كذاك في القياس؟

الاحتجاج الرابع:

دعوى التناقض في إثبات الصفات على الإطلاق, لأنه إن جزمنا بوجود إثبات الصفات على الإطلاق لزمنا إثبات صفات الله عز وجل لا تليق به⁽⁵⁾, ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق 16], وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة 15], وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ

(1) المفسرون بين التأويل والإثبات لعبد الرحمن المغراوي (ص553)

(2) انظر بحر العلوم للسمر قندي (438/1), الكشف والبيان للثعلبي (21/6), الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن طالب (1976/3), النكت والعيون للماوردي (99/2), التفسير الوسيط لعلي بن أحمد الواحدي (258/2), تفسير البغوي (115/2), المحرر الوجيز لابن عطية (300/2), أنوار التنزيل وأسرار التأويل لعبد الله بن عمر البيضاوي (157/2), مدارك التنزيل وحقائق التأويل لعبد الله النسفي (495/1).

(3) معاني القرآن (329/1)

(4) جامع البيان في تأويل القرآن (288/11).

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري (113/2).

﴿حَادِعُهُمْ﴾ [النساء 141], وقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف 98], وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران 53], وقوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد 43], وقوله تعالى: ﴿سَوَّاهُ اللَّهُ فَسَيِّئُهُمْ﴾ [التوبة 67], وقوله تعالى: ﴿سَخَّرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة 79], ففي هذا الشأن يقول ابن حزم رحمه الله: "فيلزمهم إذا سمعوا ربهم تَعَالَى، ووصفوا من طريق استدلالهم قياهم وَمَا شَاهِدُوهُ فِي الْحَاضِرِ عِنْدَهُمْ أَنْ يَسْمُوهُ مَآكِرًا، فيقولوا: يَا مَآكِرُ، ارحمنا، ويسموا بينهم عبد الماكر، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْكِيَادِ وَالْمُسْتَهْزِئِ وَالْخِدَاعِ وَالنَّاسِيِ وَالسَّخِرِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضُوا وَتَلَاعَبُوا بِصِفَاتِ رَبِّهِمْ تَعَالَى وَبِدِينِهِمْ، فَإِنْ قَالُوا إِنْ هَذِهِ الصِّفَاتُ ذَمٌّ وَعَيْبٌ، وَإِنَّمَا نَصَفَهُ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْمُدْحِ، لَزِمَهُمْ مَصِيبَتَانِ عَظِيمَتَانِ إِحْدَاهُمَا: إِطْلَاقُهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ بِصِفَاتِ الدَّمِّ وَالْعَيْبِ، وَهَذَا كُفْرٌ، وَالثَّانِيَّةُ: أَنْ يَصِفُوا رَبَّهُمْ بِكُلِّ صِفَةٍ مَدْحٍ وَحَمْدٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا نَصٌّ وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضُوا وَقَصُرُوا⁽¹⁾".

وفي مقالة ابن حزم رد على كل من أثبت مثل هذه المسميات لله عز وجل، ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، المتأخر عن ابن حزم، يقول في كتابه الإيمان: "وكذلك ما ادعوا أنه مجاز في القرآن، كلفظ المكر والاستهزاء، والسخرية المضاف إلى الله تعالى، وزعموا أنه مسمى باسم ما يقابله، على طريق المجاز، وليس كذلك، بل مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة، كانت ظلما له، أما إذا فعلت بمن فعلها بالمجني عليه، عقوبة له بمنل ما فعله، كانت عدلا، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف 76]، فكاد له كما كادت إخوته⁽²⁾". والظاهر من كلامه أنه يجعل هذه المسميات من المكر والكيد والخداع والاستهزاء، من صفات الله عز وجل، وأنه ينكر أن تكون على

(2) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(3) (ص93).

المقابلة والمجاز، ولكن هل يجوز أن نجعل مسمى النسيان من قبيل صفاته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا؟ الإجماع على عدم جواز ذلك قطعاً، بل إن تنزيه الله سبحانه وتعالى أولى من ذلك، والمقابلة على المجاز في النسيان مقبولة عند منكري التأويل، ومرفوضة فيما سوى ذلك مما لا يليق بالله تعالى، وهذا من التناقض الظاهر، والتردد في العمل بالتأويل ثم إنكاره، ومعلوم أن ابن حزم ظاهري المذهب، ولكنه لم يثبت تلك المسميات على ظاهرها، بل انتقد من يقول بذلك، وجمهور المفسرين على تأويل هذه المسميات تنزيهاً للباري، يقول ابن جرير: "والله لا يكون منه المكر ولا الهزء، والمعنى أن المكر والهزء حاق بهم⁽¹⁾"، وجُل المفسرين وأهل اللغة والمحدثين على مثل هذا المذهب⁽²⁾، أما في القرون الأولى فقد ثبت تأويلها على هذا السياق من المجازة، يقول ابن قتيبة: "يجازيهم جزاء السخرية والاستهزاء والمكر⁽³⁾". وروى البيهقي عن قطرب⁽⁴⁾: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، أي يجازيهم جزاء الاستهزاء⁽⁵⁾، وعن البيهقي أيضاً أنه قال: "بَلَّغَنِي عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَضْلِ الْبَجَلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَظْهَرَ اللَّهُ لِلْمُنَافِقِينَ فِي الدُّنْيَا مِنْ أَحْكَامِهِ النَّبِيِّ لَهُ عِنْدَهُمْ خِلَافَهَا فِي الْآخِرَةِ، كَمَا أَظْهَرُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافَ مَا

(1) جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري (302/1).

(2) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (265/1) بحر العلوم (77/2)، تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (222/2)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (77/5)، الهداية إلى بلوغ النهاية (638/1)، النكت والعيون (385/2)، التفسير الوسيط (514/2)، تفسير السمعاني (332/2)، تفسير البغوي (374/2)، المحرر الوجيز (63/3)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (91/3)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (697/1)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (ص344)، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن علي بن محمد (389/2)، البحر المحيط (469/5)، تفسير ابن كثير (184/1).

(3) غريب القرآن لابن قتيبة (ص166)، وتأويل مشكل القرآن له (ص171).

(4) محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي، الشهير بقطرب، نحوي عالم بالأدب واللغة، سمي قطرباً؛ لأنه كان يبكر إلى سيبويه للأخذ عنه، فإذا خرج سيبويه سحراً رآه على بابه، فقال له يوماً: ما أنت إلا قطرب ليل، والقطرب دويبة تدب ولا تقترب، فلقب بذلك، من كتبه معاني القرآن والنوادر والأزمنة والأضداد وخلق الإنسان وغير ذلك، توفي (206هـ). انظر

تاريخ بغداد (480/4)، معجم الأدباء (2646/6)، إنباه الرواة على أبناء النحاة (219/3)، الأعلام للزركلي (95/7).

(5) الأسماء والصفات (437/2).

أَضْمُرُوا مِنَ الْكُفْرِ، فَسَمَّى ذَلِكَ اسْتِهْزَاءً بِهِمْ⁽¹⁾". والجمهور من المتأخرين على ذلك التأويل باعتبار قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى 40]، وتنزيهاً لله عز وجل عما لا يليق به من صفات الذم.

ومما يقاس عليه من المسميات الفائتة، لفظ الملال، في ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، من حديث عائشة عنه: "عليكم بما تطيقون، فوالله لا يمل الله حتى تملوا"⁽²⁾. فلم يثبت عن المتقدمين من السلف أنهم أثبتوا الملال صفة لله عز وجل، بل إن الجمهور من العلماء على معنى: لا يترك الله ثوابكم حتى تتركوا، قال الخطابي أبو سليمان: "الملال لا يجوز على الله سبحانه بحال، ولا يدخل في صفاته بوجه، وإنما معناه: أنه لا يترك الثواب والجزاء على العمل ما لم تنزكوه، وذلك أن من مل شيئاً تركه، فكنى عن الترك بالملال الذي هو سبب الترك، وقد قيل: معناه إنه لا يمل إذا ملئتم، كقول الشنفرى:

صَلَيْتُ مِنِّي هُدَيْلٌ بِخِرْقٍ لَا يَمَلُّ الشَّرَّ حَتَّى يَمْلُوا

أي: لا يملأ إذا ملؤه، ولو كان المعنى إذا ملوا مل، لم يكن له عليهم في ذلك مزية وفضل، وفيه وجه آخر أن يكون المعنى: إن الله عز وجل لا يمتناهي حقه عليكم في الطاعة حتى يمتناهي جهدكم قبل ذلك، فلا تكلفوا ما لا تطيقونه من العمل، كنى بالملال عنه لأن من تناهت قوته في أمر وعجز عن فعله مله وتركه⁽³⁾".

(1) المصدر السابق، الموضع نفسه. والبجلي هو الحسين بن الفضل بن عمير أبو علي البجلي اشتهر بالتفسير ومعرفة اللغة والإمامة في الحديث، سمع يزيد بن هارون، وعبد الله بن بكر السهمي، والحسن بن قنينة المدائني وطائفة، وحدث عنه أبو الطيب محمد بن عبد الله بن المبارك، ومحمد بن صالح بن هاني، ومحمد بن القاسم العنكي، وأخرون، توفي (282هـ). سير أعلام النبلاء (414/13).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الإيمان، باب أحب الدين الله أدومه [43]، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمر من نعى في صلاته [785]، والنسائي في السنن، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب إحياء الليل [1642]، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب المداومة على العمل [4238].

(3) الأسماء والصفات للبيهقي (2/ 431-432). وانظر شرح السنة لأبي الحسين البغوي (49/4)، وابن عبد البر في التمهيد (194/1)، وفتح الباري لابن حجر (190/1)، وفي تنوير الحوالك للسيوطي (107/1) قال النووي: "والملال

ومثل هذه المسميات التي لا تجوز على الله تعالى لفظ الهرولة والمشي، وإثبات ذلك صفة الله تعالى على منوال المثل، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: "أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه، ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ، ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرب إلي بشبر، تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً، تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة⁽¹⁾". يقول ابن قتيبة: "إن هذا تمثيل وتشبيه، وإنما أراد من أتاني مسرعاً بالطاعة، أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكنى عن ذلك بالمشي والهرولة⁽²⁾". وفي شرح مسلم للنووي: "هذا الحديث من أحاديث الصفات، ويستحيل إرادة ظاهره⁽³⁾". وجمهور العلماء على نحو ذلك، بخلاف من قال: أن الله صفة هي الهرولة، تليق بجلاله، وكذا في المشي والمثل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فمن فهم أن المكر والهزء والخداع والمثل والهرولة والمشي صفات لله تعالى، فلم يدر ما يجوز على الله وما لا يجوز عليه، وانحرف عن مذهب السلف السليم.

الاحتجاج الخامس:

الإجماع على تأويل الخبر القدسي المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ

المتعارف في حقنا محال في حق الله تعالى، فيجب تأويل الحديث. "والبيت كما نسبه الخطابي للشنفرى نسبه غيره مثله، انظر الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين (ص 81).

(1) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِرُكَ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [7405]، ومسلم في الصحيح، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى [2675]، والترمذي في سننه، باب ما جاء إن الله تعالى ملائكة سياحين في الأرض [3603]، ونقل قولاً لبعض أهل العلم في تفسير الحديث مفاده: "إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ، تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي". وأخرجه كذلك ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب فضل العمل [3821].

(2) تأويل مختلف الحديث (ص 327).

(3) المنهاج في شرح صحيح مسلم للنووي (3/17). وانظر فتح الباري لابن حجر (513/13).

كَيْفَ أَعُوذُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عِبْدِي فَلَانًا مَرِيضًا فَلَمْ تَعُدَّهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ
عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ
الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عِبْدِي فَلَانٌ، فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أُطْعِمْتَهُ لَوَجَدْتَنِي
دَلِيكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ، فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ:
اسْتَسْقَاكَ عِبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَنِي دَلِيكَ عِنْدِي⁽¹⁾. قال النووي شارحا لهذا
الحديث: "قال العلماء إنما أضاف المَرَضَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالْمُرَادُ الْعَبْدُ تَشْرِيفًا لِلْعَبْدِ وَتَقْرِيْبًا لَهُ،
قَالُوا: وَمَعْنَى وَجَدْتَنِي عِنْدَهُ أَي وَجَدْتَنِي ثَوَابِي وَكَرَامَتِي، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي تَمَامِ الْحَدِيثِ: لَوْ
أُطْعِمْتَهُ لَوَجَدْتَنِي دَلِيكَ عِنْدِي، لَوْ أَسْقَيْتَهُ لَوَجَدْتَنِي دَلِيكَ عِنْدِي، أَي ثَوَابَهُ⁽²⁾".

وقد نقل معدومية الخلاف في تأويل هذا الخبر ابن جماعة الكناي، فقال: "لا خلاف في تأويل هذا
الحديث، فَإِنَّهُ أَطْلَقَ الْمَرَضَ وَالْإِسْتِسْقَاءَ وَالْإِسْطِطْعَامَ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَيْضًا الْمُرَادَ وَلي من أوليائه، وَهَذَا كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿إِن تَصْرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد 8]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب 57].
وَالْمُرَادُ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ وَدِينَهُ، وَقَوْلُهُ: لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ، أَي: لَوَجَدْتَنِي ثَوَابِي وَرَحْمَتِي وَكَرَامَتِي وَرِضْوَانِي، وَمِنْهُ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ﴾، أَي لَوَجَدَ جَزَاءَ اللَّهِ عِنْدَهُ وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿فَوَاهُ حِسَابُهُ﴾ [النور 38]⁽³⁾. فَإِنْ
كَانَ التَّأْوِيلُ مَجْمَعًا عَلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ، فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ التَّأْوِيلَ غَيْرَ جَائِزٍ، وَلَا وَجُودَ لِلْمَجَازِ
فِي صِفَاتِ اللَّهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الدَّعَاوِي الْمَرْدُودَةِ وَالْمُتَنَاقِضَةِ عِنْدَ مَنْكَرِي التَّأْوِيلِ.

(4) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض [2569].

(1) شرح صحيح مسلم للنووي (126/16).

(2) إيضاح الدليل في كشف حجج أهل التعطيل (ص 198).

الاحتجاج السادس:

تأويل نصوص المعية على إجماع من أهل العلم وهي قوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَكَأَنَّ حِمْلَهُمْ إِلَيْهَا هُوَ سَادِسُهُمْ وَكَأَنَّ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَكَأَنَّ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ﴾ [المجادلة 7], وقوله تعالى: ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَكَأَنَّهُمْ يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ مَعَهُمْ ﴾ [النساء 108], وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد 4], وقوله تعالى: ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْزِنِ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة 40], قال الحافظ ابن عبد البر ناقلا لإجماع الصحابة في التأويل لهذه النصوص: "علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن قالوا في تأويل هذه الآية: هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَمَا خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، ذَكَرَ سُنَيْدٌ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُرَاجِحٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ الْآيَةَ، قَالَ: "هُوَ عَلَى عَرْشِهِ وَعِلْمُهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا"، قَالَ: وَبَلَغَنِي عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ مِثْلَهُ، وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِأَسَانِيدِهِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "اللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ"، وَقَالَ: "مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ مَسِيرَةَ حَمْسِمَائَةِ عَامٍ، وَمَا بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى الْأُخْرَى مَسِيرَةَ حَمْسِمَائَةِ عَامٍ، وَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى الْكُرْسِيِّ مَسِيرَةَ حَمْسِمَائَةِ، وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ"⁽¹⁾.

فتلك الأسانيد استدلت بها الحافظ على الإجماع في تأويل هذه النصوص، ولا يحتج الحافظ ابن عبد البر إلا بالصحيح المتصل، ومن السلف الذين أولوا ما كان من المعية إمام السنة أحمد بن حنبل رحمه الله، حيث ثبت عنه في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة قوله: "بيان ما تأولت الجهمية من قول الله: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ قالوا: إن الله معنا وفينا، فقلنا: الله جل

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (139/7).

ثناؤه يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: 7], ثم قال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ

نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ مُرَاعِبُهُمْ﴾ [المجادلة: 7], يعني الله بعلمه، ﴿وَلَا خُمْسَةَ إِلَّا هُوَ﴾ يعني الله بعلمه ﴿سَادِسُهُمْ

وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ يعني بعلمه فيهم ﴿أَنْ مَّا كَانُوا ثُمَّ يَنْبَهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾, يفتح الخبر بعلمه، ويختتم الخبر بعلمه(1).

ثم إنه أول كل ما جاء في المعية، بقوله: "قال الله جل ثناؤه لموسى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [طه: 46],

يقول: في الدفع عنكما، وقال: ﴿ثَانِيَانِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾

[التوبة: 40], يقول: في الدفع عنا، وقال: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾

[البقرة: 249], يقول: في النصر لهم على عدوهم، وقال: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَتِمُّوا الْعُقُودَ وَاللَّهُ

مَعَكُمْ﴾ [محمد: 35], في النصر لكم على عدوكم، وقال: ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾

[النساء: 108], يقول: بعلمه فيهم، وقال: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجُمُعَانَ قَالِ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ قَالَ

كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: 61], يقول: في العون على فرعون(2).

ولاشك أن كل تأويل للمعية هو اعتراف بالتأويل في المجلد، وإن كان المنكرون قد اضطروا إليه

اضطراراً، وكما أنهم تأولوا ليمنعوا الاضطراب بين آيات الكتاب، ففي غير هذه الصفات تأويل سببه

التنزيه عن الجسمية والتشبيه، لم يُعترف به عند المنكرين له، والتنزيه بالتأويل في بعض النصوص

أظهر وأولى من إثبات الظاهر الحقيقي مع تفويض الكيفية مما يوهم التجسيم والتشبيه عند العوام، فإذا

(2) الرد على الجهمية والزنادقة لأحمد بن حنبل (ص154).

(3) المصدر السابق (ص158).

كان كذلك فلا حجة لمنكري التأويل في ما سبيله المجاز, تحقيقا للتنزيه العام والوحدانية المطلقة لله جل في علاه.

ومن النصوص التي أجمع أهل العلم على تأويلها قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق 16], فقد اتفق المختلفون على التأويل على أن المعنى قرب العلم, ومن أهل اللغة من يجعله على معنى القدرة في القرب, ولم يخالف منكر للتأويل ما قاله الجمهور, ونُقِلَ عن أحمد تأويله بالعلم⁽¹⁾, وعن أبي حنيفة النعمان: "وَلَيْسَ قَرِيبَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا بَعْدَهُ مِنْ طَرِيقِ طَوْلِ الْمَسَافَةِ وَقَصْرَهَا؛ وَلَكِنْ عَلَى مَعْنَى الْكِرَامَةِ وَالْهَوَانِ, وَالْمَطِيْعِ قَرِيبٍ مِنْهُ بِإِلَّا كَيْفَ, وَالْعَاصِي بَعِيدٍ مِنْهُ بِإِلَّا كَيْفَ, وَالْقَرِيبَ وَالْبَعْدَ وَالْإِقْبَالَ يَقَعُ عَلَى الْمَنَاجِي, وَكَذَلِكَ جَوَارِهِ فِي الْجَنَّةِ وَالْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِلَّا كَيْفِيَّةً⁽²⁾". والذهبي وهو على مذهب منع التأويل في الصفات, يذهب إلى هذا بقوله: "إن ظاهر السياق في الآية دل على أن المراد بقربه هنا قربه بعلمه⁽³⁾".

ومن المتقدمين الذين نصوا على ذلك مقاتل بقوله: "فعلم الرب تعالى أقرب إلى القلب من ذلك العرق⁽⁴⁾". ولالأخفش: "أملكُ به وأقرب إليه في المقدره عليه⁽⁵⁾". وجاء في فهم القرآن: "أَيِّ بَعْلَمِهِ فَتَكُونُ الْإِحَاطَةَ بِالْعِلْمِ أَقْرَبَ مِنْ عِرْقِ قَلْبِهِ الْمُتَّصِلِ بِقَلْبِهِ, فَإِنْ أَبَوْا إِلَّا ظَاهِرَ التَّلَاوَةِ, فَإِنْ مَا قَرِيبَ مِنَ الشَّيْءِ لَيْسَ هُوَ فِي الشَّيْءِ وَأَقْرَبَ مَا يَكُونُ مِنْهُ أَنْ يَلْزِمَهُ, وَلَمْ يَقْلَعْ وَجَلَّ: إِنِّي فِيكُمْ, وَلَا إِنِّي فِي حَبْلِ الْوَرِيدِ, وَلَا أَنِّي أَقْرَبُ فِيكُمْ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي حَبْلِ الْوَرِيدِ صَارَ حَبْلُ الْوَرِيدِ أَقْرَبَ إِلَيْنَا لِأَنَّ

(1) انظر الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري (158/7) [116].

(2) الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة النعمان (ص 67).

(3) العرش (177/1).

(4) تفسير مقاتل (112/4).

(5) معاني القرآن للأخفش (522/2).

مَا كَانَ فِيهِ شَيْءٌ فَقَدْ حَوَاهُ⁽¹⁾. " وهكذا بالتأويل في مثل هذه النصوص والإجماع عليه فيها، ترتفع شبهة النفي للصفات بعمل المنكرين للتأويل به، فهم محجوجون بذلك، وإن كانوا مضطرين إليه.

الاحتجاج السابع:

في الادعاء بأن التأويل يتضمن اتهاماً للنبي صلى الله عليه وسلم بترك الناس دون بيان للحق، حيث جاء عن بعض المعاصرين مقالة مفادها: "إذا كان القرآن في جميع آيات الصفات على الإثبات قولاً واحداً، وكان الحق في ذلك ما يقوله النفاة، لكان القرآن في ذلك قد دل على ما ظاهره الكفر والضلال، ويكون الله قد أنزل كتبه، وأرسل رسله لتضليل الناس وجرهم إلى التشبيه والتمثيل، فيكون ترك العباد في ذلك بلا كتاب ولا رسول أولى وأهدى لهم⁽²⁾". و لرفع مثل هذه الشبهة يلزمنا أن نقول:

إن كان الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم، قد أولوا على ما قد تبين في ما سبق، وكان الجمهور من السلف والخلف على التأويل في ما سبيله المجاز تنزيهاً لله تعالى عن النقص والتشبيه، فينبغي إن أخذنا باعتبار ما قاله المغراوي أن كل هؤلاء على كفر وضلال، فإن قال: لا، بل هم العدول والقرون المباركة، والعلماء العارفون بالله وبكتابه وبسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فيلزمه ما يلزمه من ادعائه بأن الله عز وجل، جر الناس إلى الكفر، ونزكهم بلا كتاب ولا رسول أهدى لهم، فأبي تعد على الله بعد هذا التعدي؟ فإذا كان المؤلف محجوجاً بعمل السلف بالتأويل، فهو مقر بأن الإثبات يجر للتشبيه والتمثيل كما قال هو بنفسه.

ثم قال المغراوي: إن القول بالتأويل وصرف اللفظ عن ظاهره بدعوى أنه ليس مراداً يتضمن محالات كثيرة، ولوازم باطلة، منها: أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد ترك الناس في ذلك بدون بيان

(6) فهم القرآن للحارث بن أسد المحاسبي (ص354).

(1) المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للمغراوي (ص515).

للحق الواجب سلكه, ولم يهد الأمة إليه, بل رمز إليه رمزا, وألغز إلغازا, وليس في الرمز والإلغاز هدى ولا بيان⁽¹⁾. وفي الرد على هذا الكلام أمور:

أولها: ليس في التأويل محالات باطلة, إن كان الدليل يقتضيه, ولسان العرب يدل عليه.

ثانيها: ليس في التأويل اتهام للنبي صلى الله عليه وسلم, بأنه ترك الناس بدون بيان - كما ادعى - كل ما كان من المجاز في القرآن, وما تأوله السلف والخلف, ففهمه الناس على عهده؛ لأنهم لم يحتاجوا لبيان وهم أرباب اللغة والبيان, فالقرآن نزل بلسانهم وبأسلوبهم ومجازهم, فلذلك فهموا ما سيق لأجله من المجاز الظاهر.

ثالثها: إن كان كذلك, فلا وجود للإلغاز ولا احتمال طرفة عين, فلو كان كما ادعى لاحتج الكفار بأنهم لم يفهموا ما جاء به القرآن المجيد, وهم من شهدوا له بالكمال, وكما قال سيدهم: إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة, وإنه يعلو ولا يعلى⁽²⁾. ففهم مشركي العرب لآيات المتشابهة بغير ادعاء للتناقض فيها, من ذكر اليد بالإنفراد تارة, وبالتثنية وبالجمع أخرى, هو دليل علمهم بالتأويل وعلمهم به, وإلا لادعوا أن محمدا صلى الله عليه وسلم, يدعوهم لعبادة رب له أيد كثيرة, وأعين غير معدودة, وله ساق, وجنب واحد, تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

الاحتجاج الثامن:

في المراوغة في الاعتراف بتأويل السلف, والادعاء بأنه ليس من التأويل, وهذا ما جاء في كتاب شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري, حيث أن البخاري أول الوجه بالملك في قوله: باب قوله تعالى:

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص 88], إلا ملكه, ويقال: إلا ما أريد به وجهه⁽³⁾.

(2) المصدر السابق, الموضع نفسه.

(3) صاحب العبارة الوليد بن المغيرة المخزومي, ذكر ذلك ابن كثير في تفسيره لسورة المدثر (267/8).

(1) صحيح البخاري (112/6).

وصاحب الكتاب المذكور أورد قول البخاري, بعد أن استشهد له من كلام ابن كثير في تفسيره عندما قال: "فعبّر بالوجه عن الذات, وأن قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ أي: إلا إياه(1)". فقال الغنيمان: "فعبّر بالوجه عن الذات, لا يقصد نفي صفة الوجه عن الله تعالى, وإنما مراده أن الذات تابعة للوجه, فاكتفى بذلك(2)".

والمؤلف لا يريد أن يبين أن ابن كثير أول الوجه, كما فعل كثير من السلف في تأويل هذه الآية, وهذا على مقتضى لسان العرب, فإن كان ابن كثير لا يقصد نفي صفة الوجه, كما ادعى المؤلف, فكذلك كل من أول قد يكون على قصد ابن كثير, ومعلوم أن ابن كثير أول نصوص الصفات في غير ما موضع, بدليل العربية وبأقوال السلف, وهذا لا يقر به بعض المعاصرين المنكرين للتأويل كما سيأتي فيما بعد.

ثم يواصل الغنيمان قوله: "وقد ذكر البخاري رحمه الله في هذه الآية في التفسير, وأعقبها بقوله: "إلا ملكه", ويقال: "إلا ما أريد به وجهه", ولم يذكر غير هذا, فقد يقال: إن هذا تأويل سلك البخاري فيه طريق أهل التأويل, وليس الأمر كذلك(3). وفي الرد عليه أمران:

الأول: لا شك أن قول البخاري: "إلا ملكه" من باب التأويل للوجه في نص الآية, وإن دل على شيء, فإنما يدل على أن السلف عملوا بالتأويل, ولم يروا فيه نفيًا لصفات الله تعالى, وقول المؤلف: "وليس الأمر كذلك", نافيًا أن يكون ذلك تأويلًا, فَلِإِنَّ يَغْضُ الطَّرْفَ عَنْ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ, أَهْوَنَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا, وَمَنْ أَنْ يَكْتَفِيَ بِقَوْلِهِ: وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَيَصْمَتُ, فإبْعَادُ الْبُخَارِيِّ عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ, إِنَّمَا الْقَصْدُ مِنْهُ تَجَنُّبُ الْإِعْتِرَافِ بِالتَّأْوِيلِ, وَكَأَنَّمَا إِذَا سَلِمُوا بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ أَوَّلَ هُنَا, سَيُضْعَفُ مَوْقِفُهُمْ مِنْ إِنْكَارِ

(2) تفسير القرآن الكريم لابن كثير (235/6).

(3) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لعبد الله بن محمد الغنيمان (273/1).

(4) المصدر السابق, الموضوع نفسه.

التأويل، وتدحض حجته في وصف أهل التأويل بالنفاة المعطلين، وهذا في أقل درجاته إجحاف واتباع للهوى.

الأخر: إن اعترف المؤلف بأن البخاري هنا أول، فيلزمه الطعن فيه؛ لأنه ناف لصفة الوجه كما يدعون على المتأولين، ولكنه دفع التأويل عن البخاري، لما يستلزم مما كان قد أول، وإلا فكيف يواجهون العامة والخاصة بوصفهم أن جامع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ضال في اتباعه منهج التأويل؟ ولذلك تجدهم إذا ثبت تأويل عن مثل البخاري في شهرته بين العامة، يتجنبون هذا التأويل، وربما يكتفون بقول عبارات هينة مرنة، كقول بعض أهل العلم عن النووي: "قد أخطأ رحمه الله في مسائل الأسماء والصفات، فكان يؤول فيها لكنه لا ينكرها⁽¹⁾". وأما ما أوله النووي فهو ما أوله السلف قبله، وأخطأ في قولهم وزعمهم: فلأنه لم يثبت الملل والهرولة والمشي، ونزه الله تعالى عن ذلك كما فعل جمهور السلف.

الاحتجاج التاسع:

في تفسير كلام بعض العلماء على غير ظاهره، والحكم عليهم بالابتداع والضلال، فتجد بعض المعاصرين من الباحثين والمحققين يتهمون الغزالي والآمدي وغيرهم، بالتعطيل ويصفونهم كالجهمية، حيث جاء في تحقيق كتاب العرش وما روي فيه، من كلام المحقق: "من هؤلاء المعطلة من يؤول معنى الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه 5]، على الاستيلاء والقهر والغلبة، وهذا القول يذهب إليه كثير من الجهمية، والمعتزلة والحرورية، وكثير من متأخري الأشاعرة، كسيف الدين الآمدي، وأبي حامد الغزالي، والبغدادي، وغيرهم، وقد استدلل هؤلاء المعطلة على صحة زعمهم هذا بأن هذا التأويل، الذي هو تأويل الاستواء بالاستيلاء، هو أمر مشهور في لغة العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

(1) انظر شرح الأربعين النووية لمحمد بن صالح العثيمين (ص3).

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ولا دم مهراق⁽¹⁾.

وإذا رجعنا للاقتصاد للإمام الغزالي نجده يقول: "إن اللفظ (الاستيلاء) يصلح له، ولكن العقل لا يخيله". أي أن اللفظ في اللغة يصلح دون تكيف أو تخيل له، فهو معلوم عنده بهذا المعنى، ثم قال: "لأن يمتدح به وبينه به على غيره، الذي هو دونه في العظم"⁽²⁾. وهذا الكلام هو معنى قول الإمام مالك المشهور: الاستواء معلوم، أي لغة، والكيف مجهول، أي لا يتخيل عقلاً، وبذلك يكون الغزالي ومن أخذ بقوله، بعيدين عن التعطيل، لا سيما في وجود الشاهد اللغوي، الذي يدرأ شبهة النفي، وفي إجماع العوام عن علم الكلام للغزالي تجد الإمام ينبه عن التصريف في الاستواء فيقول: "لا ينبغي أن يقال: مستو ويستوي، لأن المعنى يجوز أن يختلف، لأن دلالة قوله: هو مستو على العرش على الاستقرار أظهر من قوله: ﴿رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بغيرِ عَمَدٍ نَرُوءَهَا ثَمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد2]، بل هو كقوله: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة29]، فإن هذا يدل على استواء قد انقضى من إقبال على خلقه، أو على تدبير المملكة بواسطته، ففي تغيير التصاريف ما يوقع في تغيير الدلالات والاحتمالات، فليجتنب التصريف كما يجتنب الزيادة، فإن تحت التصريف الزيادة والنقصان⁽³⁾. وإذا كان ظاهر كلام الإمام التنبيه عن الاستواء في الإمساك عن تصريفه، تحقيقاً لتنزيه الله تعالى عن التشبيه والتجسيم، إذا ما تغير المعنى بالتصريف بالزيادة والنقصان، ففي هذا تحرز جلي عن تعطيل الله تعالى عن الاستواء، لا كما اتُّهم به من قبل المخالفين له، لأن من الورع والتقى أن نتبين كلام العلماء مع التدقيق فيه، فلم يُتَّهَم الغزالي نرباً أن نجمعه مع زمرة الجهمية في الوصف بالتعطيل، وكذا الآمدي ومن مثلهم في العلم والمعرفة.

(2) تحقيق كتاب العرش وما روي فيه لمحمد بن خليفة بن علي التميمي (ص160).

(1) (ص40).

(2) (ص55).

كما احتج المحقق في كتاب العرش وما روي فيه أن لفظ: استوى، جاء مطرد المعنى، وصرفه إلى معنى آخر لم يعهد استعماله فيه أمر غاية في الفساد⁽¹⁾، وقد تبين في جزء من أقوال السلف في الاستواء من هذا البحث، ما بينه السلف من معان احتملت الاستواء على تباين فيها، وعلى شواهد تبينها، والمحقق يعترف بها كلها عدا الاستيلاء، وقد أنكر كما سبق بعض أهل العلم من المتقدمين الاستيلاء، ولكن كما قيل أنفا إن أهل اللغة يتفاوتون في لغتهم ومعرفتهم، واستنباط المعاني من الألفاظ، وقد يخفى على البعض ما لا يخفى على الآخر، فلذلك الاختلاف لغوي أكثر منه عقدي، وقد احتج المتأولون بالاستيلاء بالتنزيه هربا من التجسيم والتشبيه الذي زل فيه البعض، ولا ينبغي علينا إلا التحرز عن اتهام الآخرين بما لا يتوافق مع ظواهرهم، أما بواطنهم فلا يعلمها إلا علام الغيوب، وكل يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا نبي الرحمة والهداية صلى الله عليه وسلم.

الاحتجاج العاشر:

في الحكم على بعض العلماء المفسرين بأنهم على غير منهج السلف؛ لأنهم أولوا الصفات التي ظاهرها المجاز، كما فعل السلف قبلهم، على ما تبين من هذا البحث، ولأنهم لم يقولوا عند تفسيرهم لبعض المتشابه، أن هنا صفة: هي الساق تليق به، أو غير ذلك من الأمثلة التي تدل على إثباتهم لمسميات أضافها الله لنفسه، وهذا القول نجده في كتاب المفسرون بين التأويل والإثبات للمغراوي، فقد اعتبر مؤلف الكتاب أن سكوت بعض أهل العلم عن إثبات صفة ما، هو سكوت من ورائه نفي أو تعطيل، ولم يعلم بأن كثيرا من المعاني واضحة -حتى للعامة- فما بالك بالفقهاء من أهل اللغة والحديث، ولكننا نجد في هذا الكتاب المؤلف يلوم ويعتب على ابن كثير لأنه لم يثبت الحياء لله تعالى

(3) تحقيق كتاب العرش وما روي فيه (ص160).

في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة:26], ويقول: "كان على ابن

كثير أن يثبت الصفة اللاتقة بالله تبارك وتعالى, ثم يذكر لوازمها من الترك, والاستتكاف وغيرها⁽¹⁾".

ولاشك أن ابن كثير ليس جاهلا بمعنى الآية حتى يثبت ما سياقها النفي, ففي هذا الموضع نفى الله عن نفسه الحياء تحديا للكفار في شأن التخليق, فقال ردا على أنهم سخرُوا من أمثال الله تعالى, بأنه لا يستحيي, فأخبرهم أنه لا يمتنع من أن يضرب الأمثال بأضعف وأقل مخلوقاته, فالنفي أظهر من أن نثبت الحياء له في هذا المقام, وقد تولاه بالنفي بنفسه جل في علاه, وقبل ذلك لام الطبري في ذلك وانتقده في نفس السياق بقوله: "وما ذكره أبو جعفر من تفسير صفة الحياء عن بعض أهل العربية فيه نظر⁽²⁾", وهو يقصد قول المفسر الطبري: إن الله لا يخشى⁽³⁾, يقول المغراوي: "والصواب إثباته صفة لله على الوجه الذي يليق به⁽⁴⁾". فهل من الصواب ترك المعنى: إن الله لا يخشى أو لا يمتنع أو لا يستتكف, ويعدل عنه بقولهم: هنا صفة الحياء لله تليق بجلاله؟ والسياق في النفي ظاهر !.

ومما زاد الأمر سوءا تقسيمه لكتب التفسير إلى سلفية وأشعرية, فما كان فيها من تأويل فهي أشعرية وحذر منها, وما خلت منه فهي سلفية ودعا إليها, والحق أن السلف أولوا على ما تبين في هذا البحث, ومنهم صحابة النبي صلى الله عليه وسلم, ولم يستطع المغراوي أن يصنف تفسيري الطبري وابن كثير ضمن التفاسير الأشعرية, رغم التأويل الظاهر الذي حواه التفسيران, ولكنه عد التفسيرين من السلفية, غاضا طرفه عن تأويلات في الصفات للإمامين, كقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح 10], وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة 64], وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر 14], وقوله تعالى:

(1) المفسرون بين التأويل والإثبات لعبد الرحمن المغراوي (ص708).

(2) المصدر السابق, الموضع نفسه.

(3) جامع البيان في تأويل القرآن (402/1).

(1) المفسرون بين التأويل والإثبات (ص708).

﴿وَكُتُبْنَا عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه 39], وغيرها من الآيات التي أولها المفسرون من السلف, واتبعهم في ذلك

الطبري وابن كثير وغيرهم, لكن المؤلف غض الطرف البتة عن هذه التأويلات وغيرها في التفسيرين,

وهذا في أقل درجاته اتباع للهوى ومجانبة للحق, والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا

سَدِيدًا﴾ [الأحزاب 70].

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف وأكرم المخلوقات، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الممات، ثم أما بعد.

نذكر القارئ في ختام دراسة موضوع البحث بأن الاختلاف بين أهل السنة في تأويل صفات الله تعالى اختلاف قديم، ولكن مظاهر الاختلاف تزداد تعصبا مع مرور الوقت عند البعض من علماء وطلاب علم، والذي يحتاجه طالب العلم في كل اختلاف علمي أن يتجرد من هواه، حتى لا يكون لنفسه حظ في إنكار الحق إن ظهر عند مخالفه، فقد كانت المشكلة الكبرى في موضوع هذا البحث، هي اعتبار التأويل إحداه وبدعة وزيف وضلال، مع أنه معمول به لدى السلف، بل هو أحد مذهبي السلف في فهم نصوص الصفات، فقد فهم الكفار مجازات القرآن، فلم ينتقدوه، وهم أرباب اللغة وأسياد الأدب وفنونه، فكيف بعد ذلك ينكره العلماء المتأخرون، ويمقتة المعاصرون، وقد نجم عن هذا الإنكار والاختلاف في الكلام عن الصفات الظاهر فيها المجاز، اختلاف فرعي في بابه، لا يُفسق المجتهد فيه ولا يُضلل، واجتهد العلماء في تأصيل الاجتهاد في أبواب الصفات في مصنفاتهم، حتى يعلم طلاب العلم الحق في هذا الباب، ولذلك كان هذا البحث ردا على المنكرين، ودرءا لشبه المتهمين لأهل التأويل، بالابتداع فيه.

وبعد أن تبين في هذا البحث أقوال العلماء في الصفات واختلافهم فيها بين إثبات وتأويل، وقرروا أن التأويل له دواعيه، إما لأن الصفة توهم النقص، أو لأنها ظنية الدلالة أو الثبوت، والمجاز ظاهر فيها، ولأن العلماء تجنبوا من التأويل ما كان قطعي الدلالة والثبوت على ما سبق، فإذا كان كذلك، فإننا نستنتج مما استعرض في البحث من أقوال أهل العلم، وعمل السلف، وما ترجح من المذاهب في الصفات ما يلي:

الثمرة الأولى: التأويل بضابطه, وهو أن تقتضيه لغة العرب, غير محذور, وهو من عمل السلف, كما تبين في الفصل الرابع من تأويلات للسلف الأولين في نصوص الصفات بما يوافق اللغة, ومن بينهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم, وأكبر التابعين وتابعيهم.

الثمرة الثانية: اختلاف أهل العلم في التأويل أو إثبات الصفات, ينزلنا من الأصول إلى الفروع, فلا يعتبر بذلك الطرف المؤول مبتدعا ولا ضالا, كما يدعي ذلك بعض المعاصرين.

الثمرة الثالثة: المذهب الحقيقي للسلف في المتشابه من النصوص إما الإمرار أو التأويل, أما ما ينسبه بعض المعاصرين للسلف من أن كل ما أضافه الله تعالى إلى نفسه يجب إثباته على حقيقته الظاهرة ثم تفويض الكيفية, فهذا خلاف منهج السلف في التفويض, ومدعاة للتجسيم وإيهام العوام بتبويض الله, تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا, فقد أثبت المخالفون للتأويل صفة القدم لله تعالى, بغير نص قطعي, بخلاف السلف الذين سكتوا عنها معتبرين ذلك مما يستحيل على الله تعالى, كما أثبتوا من المحالات على الله تعالى, ما اعتبره جمهور أهل العلم نقصا وعيبا, كالاستهزاء والسخرية والملل والهرولة والحياء.

الثمرة الرابعة: لقد أثبت أهل التأويل صفات لله تعالى ذاتية وفعلية, قطعية الدلالة والثبوت, كالحياء والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام, وكما ورد عنهم في إثبات اليدين والعين والنفس والوجه والاستواء, على أنها صفات زائدة على الذات, وهذا بخلاف ما قيل بأنهم معطلون لصفات الله تعالى.

الثمرة الخامسة: التأويل بمعناه صرف اللفظ إلى ما يحتمله لدليل, لا بد منه في كتاب الله تعالى, ولا مناص عنه بأي حال من الأحوال, ولا معنى لإنكاره من المخالفين, بل إن المنكرين له مترددون في إنكاره إذا ما اضطروا إليه, كما في تأويلهم لنصوص المعية والقرب, وما أضافه الله إلى نفسه من

مسميات, كالنسيان والمرض والعطش والجوع, وبذلك يُردُّ قولهم في نفي التأويل عن نصوص احتملت الصفات؛ لتذبذبهم بين العمل والإنكار.

الثمرة السادسة: مما ثبت من الآثار والروايات, أن السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم, قد أولوا نصوصا احتملت الصفات, وإن لم يثبت إلا أثر واحد في كل تلك الروايات, فهو حجة للتأويل, ولا عبرة في إنكاره.

الثمرة السابعة: تردد المنكرين للتأويل في العمل به في نصوص تارة, وتضليل من يعمل به في نصوص تارة أخرى, دال على الاضطراب والتناقض الظاهر في مذهب إثبات الصفات على الإطلاق.

الثمرة الثامنة: من أخلاق السلف الكرام التورع عن تضليل المجتهد المخالف بغير دليل قاطع يقتضي تضليله وابتداعه, لاسيما أن التأويل ليس بدعة محدثة, إذا ما ثبت أنه من عمل السلف, فقد تناقل القوم التأويل والصحابة بينهم, ولم يُنكر على من قال به على مقتضى اللغة الصحيحة, وما تأويل شريح للعجب وقوله: إن الله لا يكون منه العجب, وابن مسعود رضي الله عنه على عهده ولم ينكر عليه, إلا دليل عمل القوم به.

الثمرة التاسعة: إن الجمهور من أهل العلم بمختلف فروعه وفنونه, يقولون بالتأويل في ما ظاهره المجاز, ومنهم الصحابة ومن بعدهم من التابعين ومن كبار علماء الدين, كابن حنبل والبخاري والطبري والبيهقي والغزالي والنووي وابن حجر وابن كثير وابن الجوزي, والقائمة تطول بهم, فذكرنا هؤلاء تمثيلا لشهرتهم بين العوام, لا من باب الحصر, فإن كان الدليل بالكثرة في العدد, وفي الجمهرة حجة ومستند, فالجمهور هم أهل التأويل, وحجتهم باقية محفوظة بما حفظ الله لغة العرب بتنزيل كتابه الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَكَأَنَّ مِنْ خَلْفِهِ يُضْرَبُ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (42) مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو

عِقَابِ أَيْمٍ (43) وَكَوَجَعْنَا قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ

فِي آذَانِهِمْ وَقُصِّى وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴿44﴾ [سورة فصلت].

الثمرة العاشرة: من ألزم نفسه باتباع السلف الأوائل الكرام, ينبغي له أن يعود لآثارهم في كل أمور الدين وما اختلفنا عليه, فليس من الاتباع في شيء إن تجنبنا مذهبهم في التفويض أو التأويل, ثم اتبعنا مذهب المتأخرين عنهم, كابن تيمية رحمه الله, وغيره ممن أنكروا التأويل والمجاز في كتاب الله تعالى, وأثبتوا كل ما أضافه الله تعالى إلى نفسه من الصفات على الإطلاق, دون قاعدة سليمة من الاضطراب.

بهذه الوريقات نختم هذا البحث, وأسأل الله تعالى أن يجعل ما فيه من زللٍ مغفوراً برحمته, وأن يتقبل العمل على ما فيه من نقصٍ تكملاً بعطفه, وأن يثيبنا على سلامة القصد بجزيل ما عنده ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (180) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿181﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿182﴾ [سورة

فصلت]

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أ- كتب العقيدة:

1- الإبانة عن أصول الديانة: علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن

موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، تحقيق: فوقية حسين محمود، ط1، 1397هـ، دار

الأنصار، القاهرة.

2- اجتماع الجيوش الإسلامية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية،

تحقيق: عواد عبد الله المعنق، ط1، 1408هـ- 1988م، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.

3- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق:

عمر بن محمود، ط1، 1412 هـ - 1991 م، دار الولاية.

4- أساس التقديس في علم الكلام: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر

الدين الرازي، ط1، 1415هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

5- أصول الدين: جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي، تحقيق: عمر وفيق الداعوق،

ط1، 1419 - 1998م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

6- أصول السنة: محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين

المالكي، تحقيق وتخريج وتعليق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، ط1، 1415 هـ،

مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

7- اعتقاد أئمة الحديث: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني،

تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، ط1، 1412هـ، دار العاصمة، الرياض.

- 8- الاعتقاد: ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، ط1، 1423هـ - 2002، دار أطلس الخضراء.
- 9- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني أبو بكر البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، ط1، 1401هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- 10- الاقتصاد في الاعتقاد: محمد بن محمد الغزالي الطوسي، ط1، 1424هـ - 2004م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 11- إجماع العوام عن علم الكلام: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، د ت، دار الكتب العلمية.
- 12- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، ط1، 1410هـ - 1990م، دار السلام للطباعة والنشر، مصر.
- 13- التحفة السنية شرح منظومة ابن أبي داود الحائية: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، د ت، مطابع أضواء المنتدى.
- 14- التدمرية: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، ط6، 1421هـ - 2000م، مكتبة العبيكان، الرياض.
- 15- التعرف لمذهب أهل التصوف: محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت.

- 16- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط1، 1407هـ - 1987م، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان.
- 17- التوحيد: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف، د ت، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- 18- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، ط5، 1414هـ - 1994م، مكتبة الرشد، الرياض.
- 19- الرد على الجهمية والزنادقة: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، ط1، د ت، دار الثبات للنشر والتوزيع.
- 20- الرد على الجهمية: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنذَه العبدوي، تحقيق: علي محمد ناصر الفقيهي، د ت، المكتبة الأثرية، باكستان.
- 21- شرح كتاب التوحيد: عبد الله بن محمد الغنيمان، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، <http://www.islamweb.net>
- 22- شرح العقيدة الواسطية: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، تحقيق: سعد فواز الصميل، ط5، 1419هـ، دار ابن الجوزي، الرياض.
- 23- شرح العقيدة السفارينية الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، ط1، 1426هـ، دار الوطن للنشر، الرياض.
- 24- شرح العقيدة الواسطية: محمد بن خليل حسن هراس، ضبط نصه وخرَّج أحاديثه ووضع الملحق: علوي بن عبد القادر السقاف، ط3، 1415هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخبر.

- 25- شرح المقاصد في علم الكلام: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي، ط1، 1401هـ - 1981م، دار المعارف النعمانية، باكستان.
- 26- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللاكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط8، 1423هـ - 2003م، دار طيبة، السعودية.
- 27- الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتلة: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، ط1، 1408هـ، دار العاصمة، الرياض.
- 28- العرش: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، 1424هـ - 2003م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- 29- العرش وما رُوِيَ فيه: محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، ط1، 1418هـ/1998م، مكتبة الرشد، الرياض.
- 30- العقيدة رواية أبي بكر الخلال: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، ط1، 1408هـ، دار قتيبة، دمشق.
- 31- العقيدة الواسطية: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، ط2، 1420هـ / 1999م، أضواء السلف، الرياض.
- 32- العلو للعلي الغفار: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، ط1، 1416هـ - 1995م، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- 33- غاية المرام في علم الكلام: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، د ت، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

- 34- الفصل في الملل والأهواء والنحل: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، د ت، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 35- الفتوى الحموية الكبرى: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: حمد بن عبد المحسن التويجري، ط2، 1425هـ-2004م، دار الصميعي، الرياض.
- 36- الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، ط2، 1977م، الآفاق الجديدة، بيروت.
- 37- الفقه الأكبر: ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه، ط1، 1419هـ - 1999م مكتبة الفرقان، الإمارات.
- 38- قواعد العقائد: محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: موسى محمد علي، ط2، 1405هـ - 1985م، عالم الكتب.
- 39- المفسرون بين التأويل والإثبات لآيات الصفات: محمد بن عبد الرحمن المغراوي، د ت، دار الرسالة.
- 40- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي، تحقيق: فوية حسين محمود، ط2، 1407هـ - 1987م، عالم الكتب، لبنان.
- 41- لمعة الاعتقاد: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، ط2، 1420هـ - 2000م، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية.
- 42- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية في عقد الفرقة المرضية: محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، ط2، 1402هـ - 1982م، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق.

ب- كتب التفسير وعلوم القرآن:

- 1- أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي, تحقيق: محمد صادق القمحاوي, 1405 هـ, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
- 2- إعراب القرآن: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحاس, وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم, ط1, 1421 هـ, دار الكتب العلمية, بيروت.
- 3- الإكليل في المتشابه والتأويل: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية, د ت, دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع, الإسكندرية.
- 4- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي, تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي, ط1, 1418 هـ, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
- 5- الانتصار للقرآن: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم أبو بكر الباقلائي, تحقيق: محمد عصام القضاة, ط1, 1422 هـ - 2001 م, دار الفتح, عمّان, دار ابن حزم, بيروت .
- 6- البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي, تحقيق: صدقي محمد جميل, 1420 هـ, دار الفكر, بيروت.
- 7- بحر العلوم: نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي المتوفى, د ت.
- 8- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط1, 1376 هـ - 1957 م, دار إحياء الكتب العربية.
- 9- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي تحقيق: محمد علي النجار, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, القاهرة.

- 10- تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 11- التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: عبد الله الخالدي، ط1، 1416 هـ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
- 12- التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسمائه وتصرفت معانيه: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، تحقيق: هند شلبي، 1979 م، الشركة التونسية للتوزيع.
- 13- التفسير والمفسرون: محمد السيد حسين الذهبي، د ت، مكتبة وهبة، القاهرة.
- 14- تفسير التستري: سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التستري، جمعه: أبو بكر محمد البلدي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، 1423 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 15- تفسير القرآن: منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط1، 1418 هـ - 1997 م، دار الوطن، الرياض.
- 16- تفسير القرآن العزيز: محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، ط1، 1423 هـ - 2002 م، الفاروق الحديثة، القاهرة.
- 17- تفسير القرآن العظيم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط3، 1419 هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية.
- 18- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني، 1990 م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 19- تفسير القرآن الكريم: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط2، 1420 هـ - 1999 م، دار طيبة للنشر والتوزيع.

- 20- تفسير ابن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، دراسة وتحقيق: علال عبد القادر بن دويش، ط1، 1430 - 2009 م، جامعة أم القرى، السعودية.
- 21- تفسير عبد الرزاق: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، دراسة وتحقيق: محمود محمد عبده، ط1، 1419 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 22- تفسير مجاهد: مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، تحقيق: محمد عبدالسلام أبو النيل، ط1، 1410 هـ - 1989 م، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر.
- 23- تفسير مقاتل بن سليمان: مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، ط1، 1423 هـ، دار إحياء التراث، بيروت.
- 24- تفسير يحيى بن سلام: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، تقديم وتحقيق: هند شلبي، ط1، 1425 هـ - 2004 م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 25- التمهيد في علم التجويد: محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: علي حسين البواب، ط1، 1405 هـ - 1985 م، مكتبة المعارف، الرياض.
- 26- جامع البيان في تأويل آي القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، 1420 هـ - 2000 م، مؤسسة الرسالة.
- 27- الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، 1384 هـ - 1964 م، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- 28- غريب القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد صقر، 1398 هـ 1978 م، دار الكتب العلمية.

- 29- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي, تحقيق: أبي محمد بن عاشور, ط1, 1422هـ - 2002 م, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
- 30- لباب التأويل في معاني التنزيل: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشحي المعروف بالخازن, تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين, ط1, 1415 هـ, دار الكتب العلمية, بيروت.
- 31- مجاز القرآن: معمر بن المثنى التيمي البصري أبو عبيدة, تحقيق: محمد فؤاد سزكين, ط1, 1381 هـ, مكتبة الخانجي, القاهرة.
- 32- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي, تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ط1, 1422 هـ, دار الكتب العلمية, بيروت.
- 33- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي, تحقيق: يوسف علي بديوي, ط1, 1419 هـ - 1998, دار الكلم الطيب, بيروت.
- 34- معالم التنزيل في تفسير القرآن: الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي, تحقيق: عبد الرزاق المهدي, ط1, 1420 هـ, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
- 35- معاني القرآن: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء, تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي, ط1, الدار المصرية للتأليف والترجمة, مصر .
- 36- معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد الأزهري الهروي, ط1, 1412 هـ - 1991م, مركز البحوث في كلية الآداب, جامعة الملك سعود.

- 37- معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء, المعروف بالأخفش الأوسط, تحقيق: هدى محمود
قراءة, ط1, 1411 هـ - 1990 م, مكتبة الخانجي, القاهرة.
- 38- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل, أبو إسحاق الزجاج, ط1, 1408 هـ -
1988 م, عالم الكتب, بيروت.
- 39- مفاتيح الغيب: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي,
ط3, 1420 هـ, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
- 40- المكتفى في الوقف والابتداء: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني, تحقيق:
محيي الدين عبد الرحمن رمضان, ط1, 1422 هـ - 2001 م, دار عمار.
- 41- النكت والعيون: علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي, الشهير بالماوردي,
تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم, د ت, دار الكتب العلمية, بيروت.
- 42- الهداية إلى بلوغ النهاية: مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني,
تحقيق: مجموعة رسائل جامعية, بإشراف: الشاهد البوشيخي, ط1, 1429 هـ - 2008 م, مجموعة
بحوث الكتاب والسنة, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, جامعة الشارقة.
- 43- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي, تحقيق وتعليق:
عادل أحمد عبد الموجود, وعلي محمد معوض, وأحمد محمد صيرة, وأحمد عبد الغني الجمل,
وعبد الرحمن عويس, ط1, 1415 هـ - 1994 م, دار الكتب العلمية, بيروت.

ج-كتب الحديث وعلومه :

- 1- إبطال التأويلات لأخبار الصفات: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء, تحقيق: محمد
بن حمد الحمود النجدي, د ت, دار إيلاف الدولية, الكويت.

- 2- الأسماء والصفات: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، ط1، 1413 هـ - 1993 م، مكتبة السواد يجدة.
- 3- الأربعين في صفات رب العالمين: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، ط1، 1413 هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة .
- 4- تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ط2، 1419 هـ - 1999 م، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراف.
- 5- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: محيي الدين يحيى بن شرف النووي تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط1، 1405 هـ - 1985 م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 6- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، 1387 هـ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- 7- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهبان، ط5، 1414 هـ - 1994 م، مكتبة الرشد، السعودية
- 8- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، 1389 - 1969 هـ، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- 9- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري): محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، 1422 هـ، دار طوق النجاة.
- 10- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، 1394 هـ - 1974 م، دار السعادة، مصر.

- 11- خلق أفعال العباد: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، د ت، دار المعارف، السعودية.
- 12- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، ط2، 1395 هـ - 1975 م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- 13- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د ت، دار إحياء الكتب العربية.
- 14- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- 15- السنة: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني، ط1، 1406 هـ، دار ابن القيم.
- 16- سنن الدارقطني: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، ط1، 1424 هـ - 2004 م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 17- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللاكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط8، 1423 هـ - 2003 م، دار طيبة، السعودية.
- 18- شرح السنة: الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط2، 1403 هـ - 1983 م، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.
- 19- شرح صحيح البخاري: علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، 1423 هـ - 2003 م، مكتبة الرشد، السعودية.

- 20- شرح الأربعين النووية: محمد بن صالح بن محمد العثيمين, د ت, دار الثريا للنشر.
- 21- شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي, ط1, 1423 هـ - 2003 م, مكتبة الرشد للنشر والتوزيع, الرياض.
- 22- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي, د ت, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
- 23- العرف الشذي شرح سنن الترمذي: محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي, تصحيح: محمود شاكر, ط1, 1425 هـ - 2004 م, دار التراث العربي, بيروت.
- 24- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي, 1379 هـ, دار المعرفة, بيروت.
- 25- الفوائد: تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي, تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي, ط1, 1412 هـ, مكتبة الرشد, الرياض.
- 26- كشف المشكل من حديث الصحيحين: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي تحقيق: علي حسين البواب, د ت, دارالوطن, الرياض.
- 27- الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي, تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني, د ت, المكتبة العلمية, المدينة المنورة.
- 28- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري, ط1, 1422 هـ - 2002 م, دار الفكر, بيروت.

- 29- المجتبي من السنن (السنن الصغرى للنسائي): أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، 1406 - 1986م، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- 30- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ط1، 1421 هـ - 2001 م، مؤسسة الرسالة.
- 31- مسند البزار (البحر الزخار): أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، ط1، 2009م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- 32- مسند إسحاق بن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط1، 1412 - 1991م، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.
- 33- مشكل الحديث وبيانه: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، تحقيق: موسى محمد علي، د ت، عالم الكتب، بيروت.
- 34- المسند الصحيح المختصر بن قل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 35- المستدرک علی الصحیحین: الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1411 - 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 36- المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، 1409هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

37- المعجم الكبير والمعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، د ت، مكتبة ابن تيمية، ودار الحرمين، القاهرة.

38- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط2، 1392هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

39- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط2، 1406هـ، دار الفكر، دمشق.

د- كتب الفقه وأصوله :

1- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، د ت، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

2- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، د ت، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق.

3- أصول الشاشي: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، د ت، دارالكتاب العربي، بيروت.

4- بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، د ت، دار الكتاب العربي، بيروت.

5- الذخيرة: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، ط1، 1994 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

6- شرح التلويح على التوضيح: سعد الدين مسعود بن عمر التفنازاني، د ت، مكتبة محمد علي صبيح، مصر.

- 7- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا شهاب الدين النفراوي, د ت, دار الفكر.
- 8- المستصفي: محمد بن محمد الغزالي الطوسي, تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي, ط1, 1413هـ - 1993م, دار الكتب العلمية.
- 9- المحصول في أصول الفقه: محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري, تحقيق: حسين علي اليدري وسعيد فودة, ط1, 1420هـ - 1999م, دار البيارق, عمان.
- 10- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي, تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي, ط1, 1404هـ - 1984م, مؤسسة الرسالة, بيروت.

هـ- كتب التراجم:

- 1- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري, تحقيق: علي محمد البجاوي, ط1, 1412هـ - 1992م, دار الجيل, بيروت.
- 2- الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني, تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض, ط1, 1415هـ, دار الكتب العلمية, بيروت.
- 3- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي, ط15, 2002م, دار العلم للملايين.
- 4- إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع: أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي تقي الدين المقرئ, تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي, ط1, 1420هـ - 1999م, دار الكتب العلمية, بيروت.

- 5- إنباه الرواة على أنباء النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، ط1، 1424 هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
- 6- بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي كمال الدين ابن العديم، تحقيق: سهيل زكار، دت، دار الفكر.
- 7- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة أبو جعفر الضبي، 1967 م، دار الكاتب العربي، القاهرة.
- 8- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، 1412 هـ - 1992 م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.
- 9- التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، دت، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.
- 10- تاريخ أصبهان: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1، 1410 هـ - 1990 م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 11- تاريخ بغداد: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، 1422 هـ - 2002 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 12- تاريخ دمشق: علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، 1415 هـ - 1995 م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 13- تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ط1، 1419 هـ - 1998 م، دار الكتب العلمية بيروت.

- 14- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبى المزى، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، 1400-1980م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 15- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط1، 1326هـ، دائرة المعارف النظامية، الهند.
- 16- الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي أبو حاتم الدارمي البُستي، ط1، 1393 هـ، دائرة المعارف العثمانية، الهند.
- 17- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، د ت، مير محمد كتب خانه، كراتشي.
- 18- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1387 هـ - 1967 م، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- 19- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون برهان الدين اليعمرى، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 20- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين أبو الطيب المكي الحسنى الفاسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، 1410هـ- 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 21- ذيل طبقات الحنابلة: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، 1425 هـ - 2005 م، مكتبة العبيكان، الرياض.
- 22- رجال صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن أبو نصر البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، ط1، 1407هـ، دار المعرفة، بيروت.

- 23- سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبى، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط3، 1405 هـ - 1985 م، مؤسسة الرسالة.
- 24- الضعفاء الكبير: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلجى، ط1، 1404 هـ - 1984 م، دار المكتبة العلمية، بيروت.
- 25- الطبقات السننية في تراجم الحنفية: تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي، د ت .
- 26- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: الحسن بن بشر الأمدى، تحقيق: ف. كرنكو، ط1، 1411 هـ - 1991 م، دار الجيل، بيروت.
- 27- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العرّاقى، تحقيق: خالد حيدر، 1414 هـ، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع.
- 28- طبقات الحنابلة: محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقى، د ت، دار المعرفة، بيروت.
- 29- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط2، 1413 هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 30- طبقات الشافعيين: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، تحقيق: أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، 1413 هـ - 1993 م، مكتبة الثقافة الدينية.
- 31- طبقات الفقهاء: إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، ط1، 1970م، دار الرائد العربي، بيروت.
- 32- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، ط2، 1412 هـ - 1992م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- 33- طبقات علماء إفريقية: محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، د ت، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- 34- غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ط1، 1351هـ، مكتبة ابن تيمية.
- 35- فوات الوفيات: محمد بن شاعر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاعر بن هارون بن شاعر الملقب بصلاح الدين، تحقيق: إحسان عباس، ط1، د ت، دار صادر، بيروت.
- 36- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ البُستِي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، ط1، 1411 هـ - 1991 م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة.
- 37- معجم أصحاب شيخ الإسلام ابن تيمية: وليد بن حُسنِي بن بَدَوِي بن مُحَمَّدِ الأُمَوِيِّ، د ت.
- 38- معجم الأدباء: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، ط1، 1414 هـ - 1993 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 39- معجم الشيوخ: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي، تحقيق: بشار عواد ورائد يوسف العنبي ومصطفى إسماعيل الأعظمي، ط1، 2004م، دار الغرب الإسلامي.
- 40- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَازِ الذهبِي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، 1382هـ - 1963م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- 41- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، د ت، دار صادر، بيروت.

و- كتب التاريخ:

البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تحقيق: علي شيري، ط1، 1408هـ - 1988م، دار إحياء التراث العربي.

ز- كتب اللغة والأدب:

1- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ط1، 1403هـ - 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت.

2- الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط1، 1412هـ - 1992م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

3- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، 1407هـ - 1987م، دار العلم للملايين، بيروت.

4- العين: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، د ت، دار ومكتبة الهلال.

5- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، 1418هـ - 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.

6- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، 1399هـ - 1979م، المكتبة العلمية، بيروت.

7- أدب الكاتب: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، د ت، مؤسسة الرسالة

8- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الربيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، د ت، دار الهداية.

9- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري الهروي أبو منصور, تحقيق: محمد عوض مرعب, ط1, 2001م, دار إحياء التراث العربي, بيروت.

10- حماسة الخالدين المعروف بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين: أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي, تحقيق: محمد علي دقة, 1995 م, وزارة الثقافة، سوريا.

11- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي, تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, ط4, 1418 هـ - 1997 م, مكتبة الخانجي، القاهرة.

12- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي, ط3, 1414 هـ, دار صادر, بيروت.

ح-المخطوطات:

من حديث مالك بن أنس: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صَخْرِ الْأَزْدِيِّ الْبَصْرِيِّ، نسخة مصورة

الالكترونية، الرابط <http://lib.efatwa.ir/45246/1/1> تاريخ الدخول 15/فبراير/ 2018ف

Companions saying at Allah potential interpretation adjectives at the first three ages

By

Intisar Marei Elwerfally

Sopervisor

Dr. Abdo Alkareem Alkhalaf

Abstract

The importance of this research which is entitled the sayings of the Salaf in the attributes of God is likely to be interpreted in the first 3 centuries lies in the collection of the statements of companions and followers and their followers with regard to the interpretation of verses and conversation of qualities and the impact of them in it, tope argument for those who deny the interpretation of the work of the advances, as well as clarify the doctrine of the right predecessor is the absolute authority, or the imam or the delivery , as expressed by scholars is the most correct of the advances in the qualities as shown in the study and prove that the interpretation in the second doctrine taken by the predecessor in the tznih God for what is impossible to the qualities of the defect and lack and defect and what is not worthy of it on that much.

The importance of this research is to present the doctrine of contemporary people who violated the advances in the doctrine of attributes, and they proved all that God has added to himself of the names without distinguishing between what is permissible and what is not permissible.

And they went beyond the doctrine of advance to prove how to say: a true description worthy of the majesty and statement of what the doctrine of the public and even prove some of the attributes that indicate the injustice and lack of boredom and shyness and mockery and arrogance and all that did not proven by the predecessor before them did not speak and did not affect them any think in it, and this is only a matter of innovation if it is proven that the companions and those who follow them did not do so .

In this research we also presented the protests of the deniers to interpretation and echoed their suspicion in a scientific way and to honor the scholars of the mother who were accused of inventing and disrupting the qualities of the violators in them.



**Companions saying at Allah potential
interpretation adjectives at the first three
ages**

By

Intisar Marei Elwerfally

Supervisor

Dr. Abdo Alkareem Alkhalaf

**This Thesis was submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for Master's Degree of Science in Islamic
Studies.**

University of Benghazi

Faculty of Arts

December 2018